مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

المثقف ضد السلطة

حوارات المجتمع المدني في سورية

رضوان زيادة

الكتاب: المثقف ضد السلطة
حوارات المجتمع المدني في سورية
المؤلف: د. رضوان زيادة
سلسلة: مبادرات فكرية(٢٧)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org
المراجعة اللغوية: سيد ضيف الله
الصف الالكتروني: هشام السيد
الإخراج الفني: أيمن حسين

رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:

نشر هذا الكتاب بمساعدة من المفوضية الأوروبية والآراء الواردة فيه لا تعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للمفوضية أو رأي مركز القاهرة

الفصل الأول ٩

المثقف والسلطة في سورية: النشأة الاجتماعية وتحولات الدور التاريخي

- الأصول الاجتماعية للنخب السياسية في بلاد الشام ١٣
- حكومة فيصل ١٩١٨- ١٩٢٠: ما بين المثقف والسياسي ٢٤
- مرحلة الانتداب الفرنسي وبداية الفرز ما بين المناضل والسياسي والمثقف ٢٩
- مثقف الاستقلال بين الدور الوطني والأيديولوجي ٣٧
- مثقف الثورة: نهاية المعرفة وحضور الأيديولوجيا ٥٠
- بؤس المثقف: سيرة الصمت والأفول ٦٠
- الصعود الرمزي للمثقف السوري واسترداد سلطته المعنوية ٦٥

الفصل الثاني ٩٣

المثقفون السوريون ورهانات المجتمع المدني

- التحولات الدلالية لمفهوم المجتمع المدني ٩٥
- من المجتمع المدني الفاعل إلى المجتمع المدني المقاوم ٩٨
- المثقف والمجتمع المدني واكتشاف الغائب ١٠٠
- المثقفون السوريون: من التشكيك بالمجتمع إلى الاندغام بالدولة ١٠٣

وثائق ١١١

حوارات المجتمع المدني في سورية

١. مشروع تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية ١١٣
٢. رسالة من أنطون مقدسي إلى بشار الأسد ١١٦
٣. بيان لـ ٩٩ مثقفاً سورياً ١١٨
٤. الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني (بيان الألف) ١٢١
٥. حركة السلم الاجتماعي (مبادئ أولية للحوار) ١٢٨
٦. نحو عقد اجتماعي وطني في سورية (توافقات وطنية عامة) ١٣٩
٧. مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي (أوراق أوليّة) ١٤٤
٨. بيان تأسيس جمعية حقوق الإنسان في سورية ١٥١
٩. جمعية حقوق الإنسان في سورية (برنامج العمل) ١٥٤
١٠. بيان استئناف نشاط منتدى الحوار الوطني ١٥٦
١١. بيانات المنتديات والجمعيات المدنية في سورية ١٥٨
١٢. التجمع الوطني الديمقراطي في سورية (البرنامج السياسي) ١٦٠
١٣. إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي ١٧٢

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى المركز لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

كما يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان .

ولا ينخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

منسق البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

الإهداء

إلى زهرات "ربيع دمشق"..
التي أثمرت رغم حصادها المبكر...
إلى...
رياض سيف وعارف دليلة ووليد البني
وفواز تللو وحبيب عيسى وكمال اللبواني...

"إن فيصل كان يعرف أنه من السهل وقف شلالات نياغارا عن أن يوقف السوريين عن التكلم بالسياسة، لذا فقد سمح باستمرار المناقشات في بيوت الأعضاء...؟"

من تقرير ضابط الارتباط البريطاني كورنواليس
في ١٦ ايار/مايو ١٩١٩

"إنك ستجد بلداً صعباً حكمه، والرسول نفسه وصل إلى قربه وأقفل راجعاً، فخمسون بالمئة من السوريين يعتبرون أنفسهم قادةً قوميين، وخمس وعشرون بالمئة يعتقدون بأنهم أنبياء، وعشرة بالمئة يتخيلون بأنهم آلهة".

من كلام الرئيس شكري القوتلي إلى الرئيس جمال عبد الناصر خلال التوقيع على اتفاق تأسيس الجمهورية العربية المتحدة
عام ١٩٥٨.

"لو كتبتّ قصائد تتغنى فيها بالملك فسوف تُستقبل استقبالاً حسناً، أما لو حاولت أن تنوّر الناس، فسوف تسحق".

جوليان بندا، خيانة المثقفين

"إن المثقفين يصبحون نافرين من النظام السياسي المهيمن عندما يجدون فرص المهنة أمامهم مغلقة، وعندما يغامرهم إحساسٌ بتباين المنزلة بالفجوة بين تقديرهم العالي لأنفسهم وضآلة حصتهم من السلطة والثروة".

ألفين غولدنر، مستقبل المثقفين ونشوء الطبقة الجديدة
Alvin Gouldner, The Future of Intellectual and the Rise of the New Class (New yourk: Oxford Unevirsity Press, 1979).

"كل شيء في الحياة الاجتماعية والثقافية هو أساساً على اتصال بالسلطة، السلطة هي في مركز السياسات الثقافية، ونحن إما أننا موضوعات فاعلة... أو أننا خاضعون للآخرين".

غلين جوردان وكريس ودين، سياسات الثقافة
Glen Jordan and Ghris Weedon, Cultral politics: Class, Gender, Race and the Post modern World (Oxford: Blackwell, 1995).

الفصل الأول

المثقف والسلطة في سورية
النشأة الاجتماعية
وتحولات الدور التاريخي

عندما أدانت إحدى المحاكم الفرنسية ضابطاً فرنسياً يدعى دريفوس في عام ١٨٩٤ بتهمة تسريب معلومات عسكرية إلى ألمانيا عدوة فرنسا التقليدية، ظهرت القضية وكأنها مرتبطة بقصة تجسس وخيانة وطنية يستحق مقترفها الإهانة والإدانة العظمى، غير أن تعقّد الوضع الاجتماعي السياسي في فرنسا في ذلك الوقت حوّل قضية دريفوس إلى قضية شأن عام بحيث تحولت إلى قضية سياسية كبرى عصفت بالحياة الاجتماعية والسياسية في فرنسا، وقسمت الشعب الفرنسي ونخبته إلى مناصر لدريفوس ومعادٍ له. إضافة إلى ذلك، فقد أعطى مشاركة الأدباء والمفكرين الفرنسيين في الصراع حول هذه القضية الحياة الثقافية الفرنسية صورة جديدة برزت في ظهور أول بيان في تاريخ الفكر الغربي توقعه جماعة من رجال الأدب والفكر تسمي نفسها "جماعة المثقفين" وأطلقت على بيانها اسم "بيان المثقفين" وقد نشر في جريدة (الفجر) في عام ١٨٩٨ محتجة على الحكم الصادر في حق دريفوس، ومطالبة العدالة بأن تعيد النظر في القضية، وقد حمل البيان وقتها توقيع أسماء كبرى مثل اميل زولا وأناتول فرانس ومارسيل بروست و ليون بلوم[١].

في هذا التاريخ بالضبط إذاً، تم إعلان ميلاد المثقف وشهدت الحياة السياسية الفرنسية حينها صراعاً حاداً حول المفهوم، بحيث قسمت قضية دريفوس تلك المشهد الثقافي الفرنسي إلى صراع بين جيلين، جيل الأكاديمية الفرنسية العريقة وجيل اليسار الفرنسي المتجدد آنذاك، وقد

تحول الصراع حول مفهوم المثقف إلى صراع يُخفي بداخله تيارين، تيار يرى أن مصلحة الدولة هي الأهم ويجب العمل على ترسيخها وتدعيمها، وتيار آخر يعتبر أن المثقف الذي أخذ وظيفة التعبير عن المجتمع عليه أن يُحاسب هذه الدولة وأن يراقب ويتابع أنشطتها ووظائفها.

تبدو ولادة المثقف وفقاً لهذا التأريخ لصيقةً برحلة عبور المثقف من الحقل الثقافي إلى الحقل السياسي أو بالأدق "فضاء الشأن العام" على حد تعبير هابرماز، لكن أين تبدأ رحلة العبور تلك، وأين تنتهي بالضبط؟ لا تبدو الحدود واضحة على الإطلاق، لكن على العموم، يظهر هذا التطور مرتبطاً بالحراك الاجتماعي والتغير السياسي الذي مرّ به المجتمع الفرنسي خصوصاً والمجتمع الغربي عموماً، حتى هيّأ الأمر للقرن الثامن عشر لظهور المثقف بصيغة صاحب السلطة المعنوية والرمزية الناشئة حديثاً، وبوصفه الضمير الذي يتكلم معبّراً عن هموم المجتمع وهواجسه وآلامه.

فهل تتطابق شهادة ميلاد المثقف في المجتمعات العربية مع السيرة الذاتية لولادته في الغرب، لا أجد نفسي ميّالاً كما فعل الكثير من الكتاب والباحثين العرب إلى البحث في جذور كلمة (مثقف) وأصلها في القواميس والمعاجم العربية، فالقضية أو الوظيفة المرتبطة بولادة مفهوم المثقف أبعد من أصلها اللغوي وترتبط ارتباطاً حميمياً بأدائه الفكري والمعرفي وحتى السياسي، ولذلك من الصعب الفصل بين الأصل التاريخي لمفهوم المثقف في المجتمع العربي عن التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي لتطور هذا المجتمع، وخروجاً من إشكالية التعميم التي تكاد تسم معظم الكتابات العربية التي تتحدث عن "المجتمع العربي" و"النظام العربي" و"المثقف العربي" إلى غير ذلك مما طغى استخدامه أيديولوجياً بشكل مكثّف في العقود الماضية. فإنه من الصحيح أن راهن "الأزمة" اليوم يبدو عربياً تماماً لكن تجلياتها مختلفة تماماً أيضاً باختلاف المساحة الجغرافية العربية وما يتعلق بذلك من الأطر التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تطوّر فيها كلُّ إقليم عربي بمعزل عن غيره من الأقاليم، لذلك نطمح إلى قراءة إشكالية المثقفَ والسلطة في داخل إطارها السوري ليس لرغبةٍ

في فصم جدليات التأثر والتأثير بين المثقف السوري وغيره من المثقفين العرب، وإنما رغبة في تركيز الإشكالية وتعميقها بما يسمح لنا من قراءة التطور التاريخي للنخب السورية ودور هذه النخب في السياسات السورية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

بيد أننا نصرُّ على أن ذلك يجب أن لا يُبعدنا عن الإفادة والتوظيف وإعادة التوظيف للكثير من التعاريف والمفاهيم التي قدمت للمثقف سواء من جوليان بندا أو غرامشي أو ادوارد سعيد أو غولدنر[٢] وغيرهم مما سيسهل علينا الوصول إلى تعريف ليس محدداً تماماً لمفهوم المثقف لكنه سيكون مفيداً لقراءة دور المثقف في التطور السياسي للمجتمع السوري خلال تاريخه الحديث.

الأصول الاجتماعية للنخب السياسية في بلاد الشام:

تشير الدراسات التاريخية إلى أن سورية الطبيعية (المقصود بها سورية الحالية وفلسطين والأردن ولبنان) قد توحدت لفترة قصيرة فقط وبعد "الغزو المصري" تحديداً، وذلك عندما أنشأ إبراهيم باشا بعد انتصاره على الجيش العثماني إدارة مركزية موحدة تحت حكمه الشخصي، وقد قامت بقمع التمردات لا سيّما في فلسطين وجبال العلويين، وبجمع الضرائب وبتشجيع الزراعة والصناعة، بل وبمحاولة تكوين نخبة سياسية محلية جديدة[٣].

ومع عودة العثمانيين لحكم سورية عام ١٨٤١، عادوا إلى حكمها مجزأة فقد قسّموا (سورية الطبيعية) إلى أربع مناطق (كانت تطلق عليها إيالات ومن ثم ولايات) هي ولاية حلب في الشمال وولاية دمشق وولاية طرابلس وأخيراً ولاية عكا، ومع مجيء السلطان عبد الحميد أُعيد تقسيم سورية على أسس جديدة. حيث تمّ تكريس بعض الاستقلالية وكثير من التدخل الأجنبي في وضع متصرفية جبل لبنان، ثم اقتُطع القسم الأكبر من فلسطين لا سيما جنوبها وأُسسَّ فيه سنجق مستقل، مركزه القدس، متضمناً يافا ورفح وصحراء النقب بمعظمها[٤]، وفي عام ١٨٨٨ أُنشئت ولاية بيروت لتضم شمال فلسطين ومعظم الخط الساحلي اللبناني، ومع انتهاء الحرب العالمية

الأولى وتنكر بريطانيا لوعودها في مراسلات الحسين– مكماهون التي جرت في عام١٩١٥، والاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على خطط لتقسيم المنطقة فيما عرف باتفاقية سايكس– بيكو ومن ثم صدور وعد بلفور الشهير في عام ١٩١٧ والذي يسمح لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، كلُّ ذلك كانت نتائجه كارثية على شخصية سورية الجغرافية والقانونية بحيث تقطعت تماماً وليس إدارياً هذه المرة أوصال سورية الطبيعية المعروفة ببلاد الشام، ولم تُفلح جهود الملك فيصل الحثيثة في إنشاء حكومة دمشق العربية بين عامي –١٩١٨ ١٩٢٠ في إعادة توحيد المنطقة بعد خضوعها للعبة المصالح الغربية بين فرنسا وبريطانيا.

غير أن النخب السياسية الأكثر تأثيراً وفاعلية قد ظهرت من سورية بحكم وجود مركز الثقل السياسي والاجتماعي في مدينة دمشق، وهذا ما سيحدد إطار بحثنا التاريخي في قراءة دور النخب السورية الناشئة في إطار حدود سورية الحالية وليست الطبيعية دون إنكارٍ لدور النخب الفلسطينية واللبنانية المركزي والذي قام على تحالف وثيق مع النخب السورية لضمان وحدة سورية الطبيعية ودون إغفالٍ أيضاً للدور النشيط الذي لعبته النخب العراقية في تلك الفترة.

لقد طُرِحَ موضوع الإصلاح أو التحديث بشكلٍ جدي في سورية عقب أحداث عام ١٨٦٠ الطائفية والدموية التي جرت في لبنان بين الموارنة والدروز وانعكست على مدينة دمشق، حيث تعرض المسيحيون فيها إلى سلسلة من أعمال العنف على مدى ثمانية أيام على يد حشود من البدو والدروز والقرويين الآخرين المجاورين وقد جرت بشكل رئيسي في حي باب توما المسيحي القديم، مما منح الحكومة العثمانية فرصة تثبيت سيطرتها على دمشق بقوة أكبر، إذ سرعان ما لحق فؤاد باشا، وزير الخارجية الإصلاحي بالحاكم العثماني حديث التعيين في دمشق مدعوماً بأربعة آلاف جندي، ولتفادي التدخل الفرنسي باسم "المسيحية الشرقية" فقد اختلق تسويةً عوّضت المجتمع المسيحي محطّم الآمال ووزعت عبء الذنب بشكل منصف وسريع، حيث سُجِنَ ونفي وشنق مجموعات من كبار الوجهاء والموظفين

المسلمين لأنهم فشلوا في تلافي حمام الدم الذي ذهب بحياة حوالي ستة آلاف نسمة كما تذكر بعض المصادر[٥]، بيد أن دفاع عدد من علماء دمشق عن رجال الدين المسيحيين وحمايتهم كما فعل عبد القادر الجزائري رفع من مكانتهم لدى أبناء دمشق ولدى الفرنسيين أيضاً، وإن ولّدت هذه الأحداث شعوراً بالغبن لدى المسلمين بأن حركة الإصلاح العثمانية التي كان فؤاد باشا أحد شخصياتها القائدة تجسد النفوذ الأوروبي في مركز الإمبراطورية العثمانية.

وخلال فترة الإصلاحات العثمانية المعروفة بالتنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦) نفذت في دمشق إصلاحات إدارية وقانونية وتعليمية سيكون لها أثرها الحاسم في إعادة ترتيب النخب الناشئة، فقبل عام ١٨٦٠كان أعيان ووجهاء دمشق يحتكرون السلطة المعنوية الفكرية والإدارية والاجتماعية، لقد كانوا كلهم تقريباً من أبناء العائلات التي تسيطر على المواقع الدينية الأساسية في دمشق، وقد ادّعى الكثير منهم التحدر من سلالة النبي محمد (عليه السلام)، وقد تنافس أفراد هذه العائلات على مدى ١٥٠سنة للحصول على أهم المناصب الدينية في دمشق، وهي منصب "الخطيب" في المسجد الأموي، و"المفتي" الحنفي و"نقيب الأشراف" وكانت القدرة على السيطرة على هذه المناصب وأوقافها تحدد موقع كل عائلة في التراتبية الاجتماعية للمدينة[٦].

لقد كان التنافس حاداً بشكل خاص على منصبي "الخطيب" و"المفتي" الحنفي، فخطيب المسجد الأموي، ولأنه أهم واعظ في دمشق، كان يعمل كصلة وصل هامة بين حكومة الإمبراطورية والقيادة المحلية، وكقناة لمرور المعلومات وصائغ للرأي العام، وهذا ما يوفر له قوة سياسية فاعلة واجتماعية مرموقة، فمثلاً تمكن تاج الدين المحاسني وهو تاجر ميسور ذو اهتمام بالمسائل الدينية من استخدام منزلته الاجتماعية لكسب ود "شيخ الإسلام" في استنبول، وبحلول العام ١٦٥٠ خدم اثنان من أبنائه كخطيبين في المسجد الأموي وقد بقي هذا المنصب حكراً لآل المحاسني، إلى أن واجهت هذه العائلة في الستينيات من القرن التاسع عشر تحدي

عائلة أخرى لها اتصالات قوية مع استنبول، إذ لدى وفاة خليل المحاسني عام ١٨٦٩، انتقل المنصب إلى عائلة الخطيب[٧]، والأمر نفسه بالنسبة لمنصب "المفتي" الحنفي. فإلى منتصف القرن الثامن عشر إذاً كان نصف علماء دمشق تقريباً ينتمون إلى المذهب الشافعي، بينما كان المذهب العثماني الرسمي الذي أجازته استنبول هو المذهب الحنفي، وكانت عائلة العمادي قد سيطرت خلال القرن السابع عشر على منصب المفتي الحنفي، أما في القرن الثامن عشر فقد واجهت هذه العائلة تحدي آل المرادي الذين كانوا حديثي الوجود في دمشق وقد أتوها من سمرقند وينتمون إلى الطريقة النقشبندية[٨]، وقد تمكن آل المرادي من الاحتفاظ بمنصب المفتي حتى نهاية القرن الثامن عشر حين فقدوه لمصلحة آل حمزة، الذين سيطروا مع آل العجلاني على منصب "نقيب الأشراف" خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

لقد جرى احتكار المناصب الدينية الرئيسية إذاً من قبل عدد محدود جداً من العائلات التي تجمع بين الإرث العربي والعلاقة الحميمة مع الباب العالي في استانبول، وساعدهم في ذلك أيضاً الثراء المالي الذي كانت تنعم به معظم هذه العائلات، فقد كانت تحظى بالعطف الإمبراطوري قبل حصولها على المناصب على شكل إقطاعات ضريبية متوارثة في جوار دمشق، إضافة إلى أنه كان لآخرين سيطرة على المشاغل الحرفية في المدينة وتجارة التجزئة وصناعات الاستهلاك المحلي والتصدير الإقليمي[٩]، لكنه وخلال فترة الإصلاحات العثمانية نفذّت في دمشق إصلاحات إدارية وقانونية وتعليمية خفّضت نفوذ العلماء بطريقتين، أولاً: قلّلت الإصلاحات من قوتهم عن طريق توطيد الرقابة المركزية على دمشق وزيادة التمثيل "العلماني"[١٠] في المجالس المحلية المتنوعة الجديدة، وثانياً: فإن الافتراضات الأساسية للإصلاحات والآراء الواضحة تحدّت سلطة العلماء من خلال تشكيكها في ملاءمة خبرتهم، فالبيروقراطيون والموظفون الذين استبطنوا الإصلاحات مثّلوا مجموعة اجتماعية ناشئة لها نظرتها العامة والخاصة ومصالحها التي اصطدمت مع نظرة ومصالح العلماء[١١].

لقد جرى الحد من سلطة العلماء إذاً عبر عدد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية ضمن إطار الإصلاحات العثمانية، من مثل تخفيض عدد العلماء في المجالس المحلية التي أُنشئت حديثاً "كمجلس إدارة اللواء" و"مجلس البلدية" في دمشق، كما أن إنشاء الحكومة العثمانية بعد العام ١٨٥٠ إلى جانب نظام المحاكم التقليدي الديني أو المحاكم الشرعية محاكمَ خاصة للأحكام العاجلة والاستئناف مؤلفة من قضاة مسيحيين ويهود ومسلمين[١٢]، أفقد "العلماء" احتكارهم للنظام القضائي وترك لهم فقط أمر الاهتمام بالحكم في القضايا الخاصة وبأمور الأحوال الشخصية، ولذلك بدأ بعض كبار العلماء عملياً بتشجيع أبنائهم على دخول المدارس الاختصاصية في استنبول لدراسة القانون والإدارة العامة بهدف تأمين موطىء قدم لهم في النظام القضائي العلماني الصاعد، وبنفس الوقت بدأ يصبح بعد أحداث عام ١٨٦٠ للمدارس المسيحية التبشيرية أثرها في دمشق، مع أن المدينة لم تضم غير أربع مدارس من هذا النوع حتى العام ١٨٨٠، وكانت تخدم أساساً الأقليات الدينية في المدينة، لكن القليل من أبناء النخبة المسلمة بدأ بالانتساب إليها بعد فترة من الزمن[١٣]، وكان طلاب هذه المدارس يحصلون على تعليم ثانوي جيد يشمل العلوم الحديثة واللغات الأوروبية، وهذا ما مكّن طلابها من شغل مناصب تقنية أساسية في إدارة الولاية ومكنهم أيضاً من توثيق ارتباطاتهم المالية مع التجار والصناعيين الأوروبيين، كما أمّن لهم مراكز هامة في القنصليات الأوروبية[١٤].

ظهرت إذاً "طبقة جديدة"[١٥]على حسب طبقة "العلماء"، وقد أحسن خوري في وصفها بأنها طبقة "الملاك الدارسون" إذ إنها لم تنشأ على أنقاض الطبقة السابقة وإنما نشأت بين ظهرانيها ومن أحضانها، إنهم باختصار أبناء عائلات "العلماء" ذوي النفوذ والميسورين منهم، ففي حين استمر رؤساء العائلات الدينية الأبرز في احتكار المناصب البارزة كمنصب المفتي الحنفي ونقيب الأشراف إلا أنه قد صار لكلا المنصبين وزن سياسي أقل من السابق في مقابل صعود نجم مقاعد مجلسي الولاية واللواء

على المسرح السياسي المحلي، فبين عام١٨٧٠ و١٩٠٠لم يحتل أي عالم دمشقي مقعداً في مجلس الولاية، ولم يوجد أكثر من قبضة صغيرة منهم في مجلس اللواء في الفترة نفسها.

لكن وعلى الرغم من تراجع سلطة المؤسسة الدينية في دمشق بظهور المؤسسات العلمانية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فإن التنافس على المناصب بقي على حدته، ففي العام١٨٦٠ كانت هنالك عشر عائلات من أصل ست عشرة عائلة بارزة من الدارسين في القرن الثامن عشر ما زالت تحتل قمة التراتبية الدينية، لكنها كانت تتنافس على الموقع والنفوذ مع ما لا يقل عن خمس وعشرين عائلة أخرى، ونظراً لأن عدد المناصب الدينية كان أقل من عدد الساعين إليها، فإن الكثيرين من الشخصيات الدينية الأقل مرتبة اضطروا إلى البحث عن وظائف خارج نطاق المؤسسات الدينية وتوفير أحد البدائل في المؤسسات العلمانية الجديدة[١٦].

لقد كان عدد هذه العائلات محصوراً تماماً وهي تتوازع المناصب الدينية والمناصب ذات النفوذ بين أبنائها وتجمع فضلاً عن ذلك حيازات واسعة من الأراضي مما جعلها من أكثر أعضاء المؤسسة الدينية نفوذاً اجتماعياً وسياسياً، وهي عائلات العجلاني والغزي والكيلاني والحسيني وعائلة الجزائري حديثة القدوم إلى دمشق، وقد دخلت هذه العائلات في صراع على النفوذ مع العائلات ذات الإرث العريق في المؤسسات الدينية كعائلات العطار وحمزة والمحاسني والأسطواني والمرادي، ويمكن القول أن هذا الصراع غالباً ما كان يحسم لحساب العائلات ذوي الثروة الأكبر من حيث الأرض وصاحبة القدرة الأقوى على امتلاك المناصب في المؤسسات العلمانية الصاعدة وهو ما فرض هجرة أو تحولاً للعائلات باتجاه السعي لامتلاك مناصب في المجلس البلدي وتوسيع ثرواتهم عبر ملكية الأراضي وشركات الأعمال (تجار صوف وحرير مثلاً) لزيادة قوتها المحلية[١٧].

وبذلك استكملت هذه العائلات انتسابها الكامل العضوية إلى طبقة النخبة السياسية، إذ بحلول العام ١٩٠٠ فإن معظم هذه العائلات كان يمكن تصنيفه بدقة أكبر كجزء من فئة الملاك البيروقراطيين أكثر من كونه

جزءاً من المؤسسة الدينية، وكنموذج بارز على حالة "الهجرة" تلك يمكن تتبع التحولات الاجتماعية والسياسية مثلاً لفروع عائلة البكري –على سبيل المثال لا الحصر– فعائلة البكري كانت تعتبر من "الأشراف" غير أنها لم تبرز في الشؤون السياسية إلا في نهاية القرن التاسع عشر، عندما بدأ عطا البكري سيرته المهنية كقاض في محكمة الاستئناف، وأصبح في بداية القرن العشرين عضواً في مجلس اللواء والبلدية المهيبين، وبفضل روابطه مع تاجر دمشقي بارز مقرب من استنبول منح عطا لقب "باشا" عام١٩٠٥، وأصبح بعد أربع سنوات عضواً في المجلس الإداري للولاية، والأهم من هذا أنه راكم ثروة ضخمة من امتلاك الأراضي في اثنتين من قرى الغوطة الخصبة، وبنى قصراً كبيراً في حي الخراب خلف المسجد الأموي، وفي مطلع القرن العشرين زاد ابناه فوزي ونسيب في ثروة العائلة ونفوذها، وأصبحا ناشطين سياسياً لحسابهما[١٨].

تضم لائحة عائلات الملاكين غير الدارسين الأكثر نفوذاً سياسياً في العام١٩٠٠ ما لا يقل عن إحدى عشرة عائلة هي: العظم (بما فيها المؤيد العظم) والعابد واليوسف (بما فيها شمدين) ومردم بك والقوتلي والشمعة والبارودي وسكر والمهايني واغريبوز وبوظو[١٩]، ومع بروز هذه العائلات غير ذات الإرث الديني ظهرت موجة من الأفكار والرؤى الجديدة المختلفة عن تلك المحددة وفق التفسير الديني للنصوص مما فرض في النهاية تغيراً ثقافياً واجتماعياً ولاحقاً سياسياً يمكن لحظه من خلال تتبع دخول المطبعة إلى دمشق حيث تمكن أحمد عزت العبد وعبر نفوذه في الدوائر الرسمية التركية من الحصول على إجازة لنشر صحيفة أسبوعية (دمشق) وقد صدرت باللغتين التركية والعربية، واستمر مشروعه حتى عام ١٨٨٧، ثم أصبحت (سورية) بعد ذلك الصحيفة الوحيدة حتى عام ١٨٩٦عندما صدرت صحيفة عربية خالصة هي (الشام)[٢٠]، ومع بروز الصحف اليومية فإنها صارت نافذة على الأفكار الأوروبية، إذ تعرّف السوريون من خلالها على مختلف تيارات الفكر الأوروبي في القرن التاسع عشر، وإن كان قد جرى ذلك بكثيرٍ من الاختزال والتبسيط وأحياناً السذاجة مع الفهم الخاطئ، غير

أن هذا الاهتمام الناشئ يعكس تماماً تحولاً ثقافياً في الوسط الاجتماعي الدمشقي من الاهتمام بالمخطوطات والكتب الدينية والتراثية إلى الانفتاح على الأفكار والاتجاهات الأوروبية، ويعكس من جهة أخرى إلحاحاً لدى النخبة السياسية في سورية على ضرورة التعرف على العلم الحديث بغية تحديث الحكومة واكتساب المعرفة التقنية سيّما وأن هذا الهاجس كان مسيطراً على معظم مصلحي الدولة العثمانية في فترة التنظيمات، ويمكن وصف هذا التحول باختصار كومنز" إن فعل القراءة قد اتخذ معنى جديداً، فقراءة القرآن كانت فعلاً من أفعال التقوى، أما قراءة الصحيفة اليومية شكلت فعلاً من أفعال اكتساب المعرفة حول حياة العالم اليومية، ولذلك تضمنت توجهاً نحو المجتمع والطبيعة أكثر منه نحو الدين"[٢١].

غير أن العائلات الدمشقية الحديثة النعمة والسلطة والمتجهة نحو معرفة جديدة ومختلفة سيكون لها دور مركزي فيما بعد في صنع المجال العام للسياسة في سورية، وستكون بنفس الوقت الفئة التي ستؤدي دور المثقف لجهة اهتمامها بهموم المجتمع وآلامه، وأيضاً دور السياسي حين تعتبر نفسها متحدثةً باسم المجتمع السوري كي تحدد مطالبه وترسم توجهاته.

كما أن معظم السياسيين الصاعدين خلال فترة حكومة فيصل –١٩١٨ ١٩٢٠ سيكونون من هذه العائلات الإحدى عشرة وستتبادل فيما بينها الزعامات، كما ستلبس الخلافات العائلية أحياناً لبوساً سياسياً وذلك حين نلحظ النزاعات الحادة بين السياسيين في تلك الفترة.

يمكن القول إذاً أن ولادة المثقف في بلاد الشام كانت مع بروز طبقة الملاك– السياسيين من حيث امتلاكهم للثقافة والمعرفة الحديثة وانفتاحهم عليها ولعبهم دوراً سياسياً، سواءً تمحور داخل إطار مشروع الدولة العثمانية أو خارجها، وسواءً انتظم ذلك المثقف في إطار المطالب العروبية أو ابتعد عنها وحافظ على مطالبه الإصلاحية ضمن إطار الجامعة الإسلامية كما هي حال عبد الرحمن الكواكبي مثلاً.

فقد كانت دمشق –كما يؤكد خوري وبكثيرٍ من الثقة– هي المهد الدافئ لعروبة ما قبل الحرب، وكانت النسخة الدمشقية من العروبة قد تطورت

خلال السنوات المبكرة من القرن العشرين كحركة أدبية وثقافية مؤلفة من مفكرين شباب على اتصال بدائرة من الدارسين الدينيين المتحلقين حول الشيخ طاهر الجزائري[٢٢]، غير أن الجو الفكري الخانق في سورية في عهد السلطان عبد الحميد جعل جميع الكتاب الذين رغبوا في التعبير عن أفكارهم أكثر من رغبتهم في التملق للسلطان يهاجرون إلى مصر التي قدمت حرية أوسع للتعبير[٢٣]، وعندها ظهرت القاهرة باعتبارها المركز الفكري للشرق العربي، ومرتعاً لولادة المثقفين الجدد، وذلك لأنها قامت جزئياً بوظيفة الملاذ والمأوى للشخصيات السياسية والفكرية المخالفة في الرأي في الإمبراطورية العثمانية، فعبد الحميد الزهراوي هرب في عام ١٩٠٢ إلى مصر[٢٤]، أما طاهر الجزائري فقد هاجر إلى مصر في عام ١٩٠٧، واستقرّ رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في مصر، ولذلك بدت مصر تحت الحماية البريطانية أكثر جذباً للمصلحين الدينيين، ولعل رحلة جمال الدين القاسمي وعبد الرزاق البيطار إلى مصر في عام ١٩٠٣– ١٩٠٤ تبدو دليلاً واضحاً على أن الجميع بدأ يتجه نحو مصر لتحطيم العزلة في دمشق وللتنفس بحرية أكبر في جو القاهرة الأكثر تسامحاً[٢٥]، لكن، ومع ذلك فإن أحداً ما من المثقفين المتشددين في دمشق في الدفاع عن العروبة لم يروّج لأيديولوجيا انفصالية للقومية العربية كبديل ممكن للتفسير الاتحادي لـ (العثمانونية) بل ولم يفعل ذلك حتى وفيق العظم[٢٦] أو عبد الرحمن الشهبندر[٢٧] نفسهما، بل إن هاتين الشخصيتين وشخصيات أخرى كانت تقف وراء أيديولوجيا العروبة الوليدة، أكدوا الحاجة إلى قدر أكبر من اللامركزية السياسية والإدارية في الولايات الناطقة بالعربية[٢٨].

وهكذا وبرؤية بانورامية لحجم النخبة السياسية في دمشق مع بداية القرن العشرين نلحظ أنها كانت تضم ١٢ عائلة، وتقسم هذه العائلات إلى فئتين فرعيتين: الملاكين البيروقراطيين والملاكين الدارسين. وكانت الفئة الأولى منهما تشكل كتلةً أكبر قوة نظراً لسيطرتها على المناصب الأعلى في البيروقراطية المدنية ولتعريف نفسها أكثر باستنبول وبثروتها الأكبر[٢٩].

ومن هذه الطبقة بالذات برز المثقفون ذوو الحساسية الأكثر للتغيير،

ورغم أصولهم البرجوازية إلا أن وعيهم غالباً ما ترافق بالوعي بالعروبة، إذ يمكن القول إن العروبة كـ " العثمانوية" نشأت كرد فعل على فشل النخبة الحاكمة في استنبول في الدفاع عن الحضارة الإسلامية في مواجهة التسلل الاقتصادي والثقافي والسياسي الغربي[٣٠]، وإذا كانت "العثمانوية" قد اكتسبت محتواها الأيديولوجي قبل "العروبة"، فإن "العروبة" بإطارها الأيديولوجي تشكّلت على يد جماعة من المثقفين والناشطين السياسيين ذوي الأصول العائلية الملاكية، فقد سمحت لهم مواردهم العائلية والمادية من السفر إلى الغرب للدراسة فيه والعودة منه حاملين تأثراً واضحاً بالمفاهيم والأفكار الغربية عن الأمة والقومية والوطنية. فأصبحت "العروبة" عندها كمصدر إعزاز وذلك كرد فعل على العدوين "الداخلي" و"الخارجي"، الأول "الكامن" في الإمبراطورية العثمانية والآخر "المرابط" على الحدود، وهكذا بدأ تبلور مفهوم المثقف بالتوازي تماماً مع تأجج النزعة العروبية في بلاد الشام، وكما يؤكد خوري مرةً أخرى، فإنه قبل العام ١٩١٤ كانت العروبة أيديولوجيا سورية وتحت السيطرة السورية، وكان السوريون، سواء أكانوا ناشطين سياسياً يعملون في المدن السورية أو في استنبول أو مثقفين منفيين في القاهرة وباريس يديرون (الحركة العربية) الوليدة، وأكثر من هذا، فإنه كان للمحلّوية السورية والطموحات والنزاعات الشخصية علاقة مثيلة بتطور الأيديولوجيا ونشرها وهو ما كان أيضاً للتعابير الثقافية والسياسية التي أعارتها محتواها[٣١].

وإذ كان المثقف قد تحدد عروبياً فإن العروبة نفسها قد تحددت سورياً، فقد كانت دمشق هي المركز الرئيسي للعروبة في الفترة ١٩٠٨–١٩١٤، ولعب الدمشقيون دوراً أكبر من حجمهم قياساً ببقية السوريين في ترويج أيديولوجيا العروبة، وإدارة الحركة العربية، مع أن كثيرين منهم اضطروا إلى البحث لأنفسهم عن ملجأ خارج مدينتهم وخارج الحدود الفعلية للإمبراطورية العثمانية، للاستمرار في تحركهم من أجل الحقوق العربية ضمن الإمبراطورية[٣٢].

وإذا عدنا إلى قراءة بنية العمر والنسب عند أفراد "النخبة السياسية"

في سوريا وعند مختلف تلويناتها السياسية من العثمانيين إلى العروبيين لوجدنا "وحدة عمرية " تكاد تكون متقاربة جداً، وبنفس الوقت نسباً عائلياً محصوراً في العائلات الاثنتي عشرة الدمشقية التي حددناها سابقاً. فالعروبيون من أمثال شفيق المؤيد العظم وشكري العسلي ورشدي الشمعة وحقي العظم ينتمون نسباً ويتقاربون سناً مع اللا عروبيين من أمثال محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف ومحمد العجلاني وسامي مردم بك، في حين أن الجيل الثاني من العروبيين كما يلاحظ (دوان) من أمثال عبد الرحمن الشهبندر ومحمد كرد علي ورفيق العظم يوازي تماماً الجيل الثاني من السياسيين الموالين للعثمانية في دمشق أيضاً.

وإذا كانت تتبع نمو بذور الوعي العروبي يخرج بنا عن حدود هذا الكتاب وغايته فإن القراءة التاريخية لولادة المثقف في بلاد الشام ارتبطت، كما أكدنا أكثر من مرة بوعيه «بالعروبة» ودفاعه عنها، وانطلقت بنفس الوقت من عوامل ثلاثة رئيسية :انتمائه لعائلات الملاك– البيروقراطيين أصحاب الثروات وملاك الأراضي الواسعة، الأمر الذي ساعده على استكمال تعليمه في الخارج وهذان العاملان حرضا داخله حساً عروبياً للدفاع عن هموم وطنه الذي بدأ يقارن «تخلفه» مع «تقدم» المجتمعات الغربية ونهضتها.

لكن ذلك لا ينفي أن يخرج بعض «المثقفين» المنشقين على النظام التعليمي نفسه الذي تلقوه في مرحلة تلمذتهم، فمحمد كرد علي مثلاً تلقى تعليماً إسلامياً تقليدياً، لكن وعيه بالمدرسين الإصلاحيين الأفغاني وعبده وغيرهم مكنّه من الانتساب بجدارة إلى الجيل الثاني من المثقفين العروبيين الذين لم تكن تتجاوز أعمارهم في الفترة –١٩٠٨ ١٩١٤ ما بين أقل من العشرين بقليل ومنتصف العشرينيات، وجميعهم قد شكّل نواة جمعية (العربية الفتاة) المُنشأة على غرار جمعية (تركيا الفتاة)، ومن قراءة أسماؤهم فوزي ونسيب وسامي البكري وجميل مردم بك وفخري البارودي ومحب الدين الخطيب وأحمد قدري، فإننا نلحظ انتماءهم إلى العائلات التقليدية إياها البكري والبارودي والخطيب، وبنفس الوقت صغر سنهم الأمر الذي يؤشّر على توالد المفهوم» العروبي»مع الإرث السلالي نفسه،

واكتساب الصفة النقدية أو ميزة الاحتجاج على الوضع القائم مما يجعل صاحبها ينخرط في سلك المطالبين بالتغيير، وتلك صفة ما يمكن أن نسميه بالمثقف لجهة دوره لا لجهة تكوينه.

من الممكن أخيراً أن نصل إلى خلاصة نهائية يمكن اعتبارها بمثابة القاعدة أو الرؤية الموجهة لتحليلنا لدور المثقف السوري خلال تطوره التاريخي، فالمثقف السوري وُلِدَ في حضن «المعارضة» للوضع القائم رغم نسبه أو استفادته من ميزات التعليم التركي العثماني القائم حينذاك، لكن صلته مع مجتمعه جعلته يمحور خطابه حول مطالب إصلاحية أيديولوجية كان التعبير عنها في تلك الفترة عروبياً، غير أن تلك الرؤية تحمل بداخلها انحيازاً مسبقاً نوعاً ما إلى الدور الوظيفي للمثقف أكثر من أخذها للتكوين المعرفي للمثقف بعين الاعتبار، وهنا لابد من التذكير أننا انطلقنا بداية في قراءتنا للمثقف السوري وتحولاته اعتباراً من دوره لا من ثقافته التكوينية لأن بناءه المعرفي يجعل منه فئة اجتماعية متميزة لكنه يُلغي دوره السياسي الذي نسعى دائبين إلى البحث عنه والكشف عن أدائه من خلاله.

حكومة فيصل -١٩١٨ ١٩٢٠: ما بين المثقف والسياسي:

كان واضحاً أن حكومة فيصل التي تم الإعلان عنها في دمشق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨وإلى حين سقوطها في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، كان واضحاً أنها كانت بحاجة إلى المثقف السياسي أكثر من حاجتها للسياسي نفسه، فإذا كان الأخير قد برز وأخذ يمارس دوره وتأثيره في المجال العمومي فإن طريقة أو آلية بناء الدولة الناشئة حديثاً كانت بحاجة إلى أشخاص ينظرون إلى أبعد من شخصهم السياسي الوظيفي، بل ويمتلكون رؤية أو تصوراً عن الدولة المراد بناءها من ناحية الدستور أولاً والمؤسسات ثانياً وشخصية الدولة نفسها من حيث السياسة الخارجية والرموز الوطنية الاعتبارية (العَلَم- النشيد الوطني- شعار الدولة) وكلُّ هذه الاعتبارات جعلت من المثقف ذي التكوين الأوروبي مرغوباً أكثر من السياسي ذي النضال الوطني، وهو ما نلحظه بجلاء بالنظر إلى المقربين

من الأمير فيصل والذين شكلوا حكوماته المتعاقبة.

فقد عيّن بادئ ذي بدء رضا باشا الركابي حاكماً عسكرياً، وجرى اختيار أشخاص حكومته موزعين على أقاليم الشام كافة، سورية ولبنان وفلسطين والأردن وحتى العراق. إضافة إلى مراعاته للتوزيع الطائفي بشكلٍ دقيق ومتناسب، كما جرى الاعتماد على ضباط الجيش العثماني للاستفادة من خبراتهم، كنوري السعيد الذي عين مستشاراً سياسياً للأمير فيصل وجعفر باشا العسكري كمستشار عسكري وياسين باشا الهاشمي كرئيس لميرة الجيش، وكان تركيب الحكومة كالتالي: سعيد باشا شقير (بيروت) مديراً للمالية، واسكندر بك عمون (جبل لبنان) مديراً للعدلية، ورشيد بك طليع (جبل لبنان) مديراً للداخلية، وسليم باشا موصلي (دمشق) مديراً للشؤون الصحية وقد كان سابقاً جنرالاً في الجيش البريطاني، وساطع بك الحصري (حلب) مديراً للمعارف[٣٣]، إننا نلحظ بشكلٍ واضح تلاشي نفوذ الأسر الوجيهة على الحياة السياسية ليحل محله نفوذ المثقفين دون تفريق بين مواطنهم ومذاهبهم ومراكزهم الاجتماعية، فقد انتقل كثير من الضباط والمثقفين من رجال الحركة العربية قبل الثورة وأثنائها إلى حكام وكبار موظفين دون أن تكون لهم مصالح أو ارتباطات محلية يتمسكون بها[٣٤]، غير أن ذلك لا يعني نهاية حضور أسر الملاك البيروقراطيين بشكلٍ نهائي بقدر ما تحّول أبناؤها ليصبحوا ملاكاً دارسين وهو ما نلحظه من اختيار أعضاء ولاية دمشق، فقد اختير الضابط علاء الدين الدروربي والياً، وهو من كبار وجهاء حمص ومن الولاة العثمانيين السابقين، واختير شكري القوتلي مديراً لرسائل الأمير فيصل، كما جرى تعيين خريجي المعاهد العالية على رأس الدواوين كالأمراء الشهابيين فؤاد وبهجة ومصطفى وخليل مردم بك وزكي الخطيب وفوزي النفري (دمشق) وعارف الخطيب (حماة) وأمين التميمي (نابلس– فلسطين) وصبحي إبراهيم ويوسف حيدر (بعلبك) وعارف نكد (لبنان)[٣٥] والأمر نفسه نجده في أعضاء مجلس الشورى، إذ نلحظ تمازجاً بين الأسر السياسية وبين فئة المثقفين، فقد رأس المجلس عبد القادر المؤيد العظم من الأسر الدمشقية العريقة وعُزي بنيابة

الرئاسة إلى الشيخ الوجيه عبد المحسن الأسطواني، أما أعضاء المجلس فهم فارس الخوري (دمشق) وقسطاكي حمصي (حلب) وأسعد حيدر (بعلبك) ونسيب الأطرش (جبل الدروز) وجورج رزق الله (بيروت) وأمين حشيمة (البقاع)[٣٦]، فمع صعود فئة المثقفين بدأت الطبقة السياسية المحتكرة على الأسر الدمشقية البرجوازية العريقة بالتصدع، وظهر نوع جديد من الإداريين يعتمد على كفاءته المهنية وتعليمه الغربي وخبرته في اللغات الأجنبية، وهو ما أزعج الكثير من العائلات ذات النفوذ التي شغلت على مدى عقود مراكز مهمة في العهد العثماني، وبتعبير محمد كرد علي المثقف الناشئ في تلك الفترة «فإن الركابي كان يعتمد على الغرباء في إنشاء حكومته أكثر من اعتماده على أبناء البلد...»[٣٧] والمقصود بأبناء البلد هنا الأسر العريقة في حين أن المقصود بالغرباء المثقفون الشباب ذوو التكوين التعليمي الأوروبي، ومما ساعد على بروز سطوة هؤلاء المثقفين عدد من الخطوات الإصلاحية التي قام بها الأمير فيصل من مثل إلغاء الألقاب وتأسيس قضاء عدلي وبدأت الدعوات تظهر لإدخال القانون الغربي كأساس له، والقيام أيضاً بعدد من الخطوات لإصلاح التعليم وبناء الكوادر حيث جرى تأسيس المجمع العلمي في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩١٩ وأسندت رئاسته إلى محمد كرد علي وجرى إعادة فتح معهدي الطب والحقوق وكما كانت هذه المؤسسات متأثرة كثيراً بالنمط الغربي في الإدارة والتعليم، وهو ما فتح للمثقفين مجالاً أرحب وأوسع لممارسة النفوذ من الدائرة الضيقة التي كانت محصورة على أبناء الأسر النافذة.

غير أن مشاركة المثقفين لم تكن مقتصرة على إدارة الدولة، وذلك أن المثقف السوري بدأ يستنسخ أشكال العمل السياسي في أوروبا ويعيد إدماجها في مجتمعه وهو ما ظهر في نشاطه في تشكيل النوادي والجمعيات وتأسيس الأحزاب السياسية التي قامت على أفكار سياسية رائدة، لكن حملت تلوينات المجتمع وتقسيماته المحافظة نفسها. لقد كان تأسيس الجمعيات أسبق تاريخياً بالظهور من الأحزاب السياسية، «فجمعية النهضة العربية» التي كانت تضم محب الدين الخطيب وعارف الشهابي ولطفي الحفار وصلاح

الدين القاسمي وغيرهم[٣٨]. كانت مؤشراً على رغبة المثقفين حديثي النشأة بالتأثير في المجال العام وتشكيله وفقاً لرؤاهم وتصوراتهم، وإذا كانت الأفكار الإصلاحية التي نادى بها المصلحون السوريون في بلاد الشام إنما كانت محاكاة لأفكار المصلحين الأتراك خلال فترة التنظيمات، فإن آلية تشكل الجمعيات والأحزاب في سورية وبلاد الشام عموماً ستستحضر آلية المحاكاة نفسها، ذلك أننا نجد أن «الجمعية العربية الفتاة» إنما صيغت على نموذج «تركيا الفتاة» مع فارق يقوم على أساس أن غاية الجمعية هي «استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً بجميع معانيه الحقوقية والسياسية وتأييد ذلك الاستقلال بجعل الأمة العربية في مصاف الأمم الحية» كما أنها تسعى بنفس الوقت إلى «تقوية الشعور العربي « بين طبقات الأمة العربية كافة مبدؤها في ذلك «عربي قبل كل شيء وفوق كل شيء»[٣٩]، لقد كان تأسيس الجمعية بشكل أساسي من الطلبة العرب الذين كانوا يواصلون دراستهم العالية في باريس ومن أبرزهم عوني عبد الهادي ورستم حيدر وجميل مردم بك وجميعهم أصبحوا وزراء في دولهم بعد نيلها الاستقلال السياسي في نهاية الأربعينيات، ومحمد المحمصاني ورفيق التميمي وأحمد قدري وعبد الغني العريسي وتوفيق السويدي وغيرهم[٤٠]، ولا يختلف الأمر بالنسبة «للنادي العربي» الذي أسس في دمشق وفتح فروعاً له في حلب وحمص، وقد اقتصرت عضويته على الطبقة المثقفة، ورغم إعلانه عدم بحثه للأمور السياسية إلا أنه أصبح مركزاً «للتربية الوطنية السياسية» على حد تعبير أحد الباحثين[٤١]. لقد خطف المثقفون إذاً السياسة من أبنائها الذين توارثوها على مدى عقود خلال فترة العهد العثماني، وبدأوا بالنشاط السياسي وفقاً لأسس جديدة قائمة على آليات العمل التي أفرزتها الحداثة السياسية في الغرب وما حملته من مفاهيم كمبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء وحرية تشكيل الأحزاب وحق إبداء الرأي وحرية التعبير وغير ذلك من المفاهيم التكوينية للحياة السياسية في الغرب.

فالخطوة الأولى التي تمكّن المثقف السوري من إنجازها كانت كسر احتكار السياسة والعمل السياسي، وبنفس الوقت تورط المثقف في السياسة

بمعناها الآني واليومي، فلم يعد دوراً ثقافياً أو علمياً محضاً وإنما أناط بنفسه دوراً اجتماعياً كان ضرورياً في بداية تكوين الدولة الحديثة، ونابعاً من رغبة السلطة الممثلة حينها في حكومة الأمير فيصل بالتحالف معه لإنجاز نموذج الدولة العربية على صورة الدولة الغربية كما تجسدت فرنسياً أو بريطانياً، هذا التحالف كان ذا مصلحة متبادلة، فالسلطة كانت بحاجة إلى إداريين وبيروقراطيين تكنوقراط لتسيير شؤون إدارات الدولة المستحدثة، والمثقف كان بحاجة لدور يؤكد من خلاله تميزه وتفوقه بعد سنين غربته ودراسته، وليعوّض جزءاً من فقدان دوره الذي استلبته إياه العائلات الملاّكة البرجوازية، وقد أحرز في النهاية هذا التحالف صورة عن دولة عربية حديثة أنجزت دستوراً عصرياً بالنسبة للدساتير الموجودة في الدول الغربية الحديثة، ومتقدماً جداً بالنسبة لدساتير الدول العربية الأخرى في الفترة نفسها[٤٢]، وعملت أيضاً على بناء أسس ديمقراطية وتعددية تجلّت في المؤتمر السوري العام الذي كان ندوةً اجتمعت تحت قبتها كافة التيارات السياسية والتلوينات الاجتماعية والتشكيلات الطبقية والأيديولوجية[٤٣]، وهذا الجنين الديمقراطي إذا صح التعبير كان ممكناً له أن ينمو أو يتطور لولا التوازنات الدولية التي كانت بحاجة إلى إعادة بناء تحالفاتها على أنقاض الدولة العربية الحديثة في دمشق (١٩١٨–١٩٢٠)، وبعد عددٍ من الاتفاقيات والمعاهدات السريّة (سايكس بيكو– وعد بلفور) كانت هذه الدولة الناشئة قد تلاشت لتتأسس على أراضيها بداية عهد الكولونيالية في المشرق العربي، ذلك أن سورية ولبنان ستخضعان للانتداب الفرنسي وفقاً لاتفاقات الفرنسيين مع الإنكليز، وستبدأ معها مرحلة جديدة على مستوى الحياة السياسية في سورية سيكون للمثقف فيها دورٌ مختلف ومغاير لدور البناء الذي ساهم فيه مع الحكومة العربية في دمشق –١٩١٨ ١٩٢٠.

مرحلة الانتداب الفرنسي وبداية الفرز

ما بين المناضل والسياسي والمثقف:

لقد وضعت الظروف الدولية النخبة السياسية في سورية أمام خياراتٍ صعبة كانت سبباً في ترسيخ الشرخ السياسي القائم أصلاً بين مؤيدين للأمير فيصل ومعارضين له. وقد تعزز ذلك الشرخ بالنظر إلى السياسات التفاوضية التي اتبعها الأمير فيصل مع الفرنسيين والإنكليز للحفاظ على الدولة الناشئة، وهو ما خلق معارضة سياسية حادة له تزعمها في البداية الأميران عبد القادر ومحمد سعيد الجزائري، أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري الذي عاش في دمشق وكان له حضور قوي بين الزعامات التقليدية الدمشقية، لكن المعارضة السورية للأمير فيصل تصاعدت لهجتها مع مفاوضات فيصل لقبول شروط المندوب الفرنسي غورو بالنسبة للانتداب، وقد تزعمها في تلك الفترة الشيخ كامل القصاب وهو خريج أزهري وعروبي انضم إلى الثورة العربية منذ ولادتها وأسس في أواخر عام ١٩١٩ لجنة الدفاع الوطنية بهدف واحد هو التجنيد العسكري لمقاومة الفرنسيين[٤٤]، وأمام هذه المعارضة القوية التي وقفت في وجه الأمير فيصل حاول تشكيل حزب جديد من المحافظين مؤلف من عدد من الأعيان والوجهاء السوريين من المدن الداخلية الأربع، كما ضمَّ بين قادته ملاكاً وضباطاً سابقين مثل سامي باشا مردم بك ومحمد عارف القوتلي ومحمد علي باشا القضماني وبديع بك المؤيد العظم وعطا العجلاني وعطا الأيوبي وعلاء الدين الدروبي وغيرهم وقد أُطلق على الحزب الجديد اسم «الحزب الوطني» الذي طالب بالاستقلال الكامل لسورية ضمن حدودها الطبيعية وبملكية دستورية برئاسة فيصل[٤٥]، وقد كان الهدف الأساسي من إنشاء الحزب هو ترسيخ شرعية فيصل ودعمه سياسياً، غير أن ذلك يقدم لنا مؤشراً جلياً على إعادة بدء الفرز بين النخبة المثقفة وفقاً لمصالحها وعلاقاتها الخاصة، فلم يعد المثقف محدداً بمواقف واضحة ومبادئ صريحة كما هو الحال خلال فترة نهاية العهد العثماني، وإنما دخل المثقف في مساومة سياسية ستظهر بشكل أوضح خلال فترة عهد الانتداب الفرنسي في سورية.

فمع دخول غورو إلى دمشق بعد هزيمة وزير الدفاع السوري يوسف العظمة في معركة ميسلون في ٢٤ تموز /يوليو ١٩٢٠ الذي يأخذ حيزاً استثنائياً في ذاكرة السوريين كرمزٍ للبطولة، فإن النخبة السياسية السورية كانت قد انقسمت إلى طرفين يعبران عن مواقف متباينة، فالأقلية رأت أن تدافع عن الاستقلال السوري بالوسائل السياسية والسلمية، في حين رأت الأغلبية ضرورة أن يدافع السوريون عن استقلالهم وسيادتهم حتى ولو اضطروا إلى استخدام السلاح رغم قلته، وقد كان الشيخ كامل القصاب قادراً على تهييج الجماهير وحشدها تأييداً لذلك الموقف. يمكن القول أيضاً أن المقاومة المسلحة التي ظهرت في مناطق متعددة من سورية، في حلب مع إبراهيم هنانو، وفي الساحل السوري مع صالح العلي، ثم منطقة جبل العرب مع سلطان باشا الأطرش لم تكن نتيجة تحريض سياسي قاده المثقفون، بقدر ما كانت بؤر المقاومة هذه تعبيراً عن عفوية شعبية في رفض الانتداب الفرنسي والتأكيد على سيادة سورية واستقلالها وترسيخ وحدتها مع أقاليم الشام الأخرى. وسط هذا الانقسام بين النخب السياسية على ترتيب الأولويات السياسية كانت الخطوة من السلطة الفرنسية نفسها بضرورة أن يعمل السوريون على أن يحققوا الوحدة في أنفسهم أولاً كي يستطيعوا أن يُطالبوا الفرنسيين بتحقيقها، ولذلك اقترح المندوب السامي الفرنسي ساراي على السوريين تأسيس حزب سياسي ينظم هذه المطالب ويفاوض بالنيابة عن السوريين، وفعلاً تم الإعلان عن تأسيس حزب الشعب في أواخر نيسان/ أبريل ١٩٢٥[٤٦]، وقد صادقت المفوضية العليا على برنامج الحزب السياسي ونظامه الداخلي[٤٧]، وكما حدد فارس الخوري برنامجه باستقلال سورية والاعتراف بسيادتها الوطنية وحقوقها في الحصول على حكومة ديمقراطية، وتوحيد سورية لتضم كل الأقطار المشمولة بحدودها الطبيعية[٤٨]، فالمبادرة لتنظيم العمل السياسي في سورية كانت فرنسية بغاية تخفيف الاحتقان السياسي الذي كانت تعيشه المناطق السورية المختلفة ضد الانتداب الفرنسي. يمكن إذاً قراءة نشاط النخبة المثقفة السورية في تلك الفترة وفقاً لدورها في تأسيس الجمعيات والأحزاب

السياسية التي أصبحت بمثابة القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي، وبنفس الوقت فإن هذه الأحزاب ستكشف الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي للسوريين بحيث يمكن القول أن دراسة خطابها وتكويناتها الاجتماعية يعكس صورة عن علاقة أو تطور دور المثقف السوري في صنع المشهد السياسي خلال مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية.

فمع بروز كلمة «الوطنيين» كما يلاحظ أحد الباحثين في أواخر عام ١٩٢٥، فإنها أصبحت تُطلق على الفئات غير المتعاونة أو الموالية للانتداب[٤٩]، ونشأ استقطاب حاد بين هاتين الفئتين اللتين كانتا تعبّران عن موقفين ورؤيتين متغايرتين تماماً لمستقبل سورية، الأولى الموالية للانتداب كانت ترى الأمور بعيون مصالحها الخاصة والشخصية أولاً فرأت ضرورة التعاون مع الفرنسيين لتحقيق الأفضل لسورية كما عبر أحدهم، في حين كانت الفئة الأخرى التي ازدادت شعبية وجماهيرية كانت ترى أن المفاوضات السياسية يجب أن تُفضي حتماً إلى الاستقلال التام، وعندها برزت مجموعة من الزعماء السياسيين ذوي الأصول البرجوازية الذين عبّروا بشكلٍ أو بآخر عن هذه التطلعات رغم انتسابهم لتلوينات أيديولوجية وإقليمية متباينة، فعندما اشترك فارس الخوري ولطفي الحفار (دمشق) وحسني البرازي (حماة) في وزارة الداماد المتعاونة مع الفرنسيين قيل إنهم اشتركوا باسم «الوطنيين» رغم انتساب الأولَين لحزب الشعب والثالث إلى حزب الاستقلال، لقد أصبحت عبارة «الوطنيين» تثير في الصحافة المعادية للانتداب ثائرة الفئات الأخرى المعروفة بتعاونها، وراحت الصحافة الموالية السائرة في فلك الانتداب تشن حملاتها بين الحين والآخر على هؤلاء «الوطنيين» وتشنّع عليهم بعبارة «المحتكرين» أي محتكري السياسية، التي أصبحت لديها مرادفة للوطنيين، وهي تقصد شخصيات بارزة بعينها، معروفة في دمشق وحمص وحماة وحلب[٥٠].

يمكن القول أن هؤلاء «الوطنيين» كانوا أقرب إلى الأسر البرجوازية المالكة من ذوي التكوين العلمي العالي الذي ساعدهم تأهيلهم في الاطلاع على الحياة السياسية في الغرب وآليات عملها مما شكّل دافعاً لهم لمحاكاة

هذه الآليات داخل أوطانهم، إضافة إلى ذلك فإنه على الرغم من اختراق العديد من المثقفين لطبقة الأسر النافذة خلال الفترة السابقة وخاصةً أثناء عهد التنظيمات العثمانية، فإن أبناء هذه الأسر الذين حازوا على التعليم العالي كان لهم الأسبقية في تزعم التيارات السياسية بحكم سيطرة مفاهيم العائلة والقبيلة والإقليم على العقل السياسي السوري بحيث يمكن الجزم أيضاً أن الأحزاب السياسية نفسها التي نشأت فيما بعد، إنما كانت أشبه بالعائلة الكبيرة المتخفيّة خلف غطاء أيديولوجي، وأن الصراع بين هذه الأحزاب إنما كان في جوهره خلافاً حول الزعامة بين أبناء هذه العائلات.

ومهما يكن فقد ظهر هؤلاء»الوطنيون» كما أصبحت الصحافة تطلق عليهم، أنهم مترابطون على العمل في إطار أهداف محددة ومتساندون في سياستهم، وذلك في انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت خلال فترة الشيخ تاج الدين الحسيني الانتقالية، من أجل انتخاب رئاستها ومكتبها ولجانها، والأمر نفسه في انتخابات ١٩٣٢، ومنذ عام ١٩٣١ صارت بياناتهم تصدر باسم»الكتلة الوطنية» وبتوقيع هاشم الأتاسي، إلا أنهم لم يضعوا قانونهم الأساسي ونظامهم الداخلي، ولم يعطوا لأنفسهم إطارا تنظيمياً إلا في المؤتمر الذي عُقِدَ في حمص في٤ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٣٢، حيث تم لهم في ٤٤مادة توضيح المبادئ العامة التي تسير عليها الكتلة وتشكيلاتها، التي تضم المكتب الدائم ومجلس الكتلة الوطنية والمؤتمر العام واللجان الفرعية، وتألف المكتب الدائم الذي يجب أن يُنتخب من مجلس الكتلة، من سبعة أعضاء لمدى الحياة. وتألف مجلس الكتلة من ٣٨ شخصاً من سورية عدا بعض الأعضاء الذين اُعتبروا منها وهم في الخارج كالدكتور عبد الرحمن الشهبندر في القاهرة وإحسان الجابري والأمير شكيب أرسلان في جنيف ،كما أضيف إليهم ثمانية أشخاص من لبنان[٥١].

وقد انتُخب هاشم الأتاسي رئيساً وفارس الخوري وإبراهيم هنانو نائبين للرئيس،أما السكرتير فهو جميل مردم بك وأمين الصندوق شكري القوتلي

والعضوان هما سعد الله الجابري وعفيف الصلح[٥٢]، وقد كان لهذه الهيئة السلطة العليا في الكتلة الوطنية، وأعضاء هذه الهيئة يمدوننا بصورة عن التمثيل التوافقي التي كانت تضمه الهيئة طائفياً وإقليمياً فوجود الأعضاء المسيحيين كان جزءاً رئيسياً من التوافق الوطني في العمل السياسي خلال تلك الفترة[٥٣]، لكننا وبنفس الوقت نلحظ التوزع الإقليمي للمحافظات السورية بشكل متوافق أيضاً وضمن عائلاتها البرجوازية المعروفة الأتاسي (حمص) وهنانو والجابري (حلب) ومردم بك والقوتلي (دمشق) بحيث يمكن القول أن القدرة التأثيرية للسياسيين السوريين انحصرت في أعضاء «الكتلة الوطنية» غير أنها وبنفس الوقت قد مارست نوعاً من الاحتكار للعمل السياسي، ظهر ذلك في القانون الأساسي الذي أقرته الكتلة والذي يضم من بين مواده مادةً تنصّب فيها الكتلة نفسها وصية على الأمة، وأن جهودها وحدها هي الجهود الصحيحة مما يعني إدانتها لتأليف الأحزاب واعتبارها مخالفة لوحدة الجهود[٥٤]، وبالرغم من أن الكتلة الوطنية قد ضمّت اتجاهات وتيارات مختلفة وانتهى بقيامها دور بعض الأحزاب: حزب الاستقلال، حزب الشعب، الحزب الوطني السوري، اللجنة العليا... وذلك لأن أهم العناصر في تلك الأحزاب قد سارت تحت عَلَم الكتلة ونصّبت نفسها زعيمة للبلاد وناطقة باسمها، والتي تتجسد فيها وحدها أمانيها... إلا أن ذلك لم يحل دون تكاثر الأحزاب في البلاد، حتى لقد شهدت دمشق نفسها (منذ عام١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٤ما يزيد عن خمسة وعشرين حزباً) لم يحتفظ أيٌّ منها بعد هذا العام بأي كيان سياسي وتلاشت جميعها[٥٥].

لقد برز إذاً نشاط المثقفين السوريين في تلك الفترة عبر تأسيسهم للأحزاب المختلفة بوصفها الإطار العام للنضال السياسي ضد الانتداب الفرنسي، غير أن هذه الأحزاب والقائمين عليها كانوا يمثلون تيارات متباعدة ومتباينة، فالأحزاب التي تألفت من ضباط العهد العثماني السابقين أو الملاكين كحزب الإصلاح الذي ألفه حقي العظم، وحزب الاتحاد الوطني الذي رأسه سعيد محاسن وغيرها كانت تُطلق على نفسها صفة الاعتدال مقابل صفة التطرف التي تطلقها على «الوطنيين» أو الكتلة

الوطنية[٥٦]. لقد شعرت الكتلة الوطنية بخطر التفرقة الحزبية وتعدد الآراء بشكلٍ يُضعف موقف السوريين في مفاوضاتهم مع الفرنسيين سيّما خلال فترات الانتخابات، ولذلك سعت الكتلة إلى احتواء الخلافات؛ الأمر الذي زاد من شعبية أعضائها بحيث أصبحت الكتلة هي التي تقود الشارع السياسي بأكمله خلال الثلاثينيات وأصبح مؤسسوها بمثابة الرموز الوطنية التي يلتف حولها السوريون بالرغم من منشأهم البرجوازي[٥٧].

وقد ظهر ذلك جلياً في الدعم الذي حصل عليه الكتلويون في الانتخابات التشريعية عام ١٩٣٦ ثم ذهاب وفد منهم إلى فرنسا للتفاوض على المعاهدة السورية– الفرنسية التي من شأنها أن تعترف بشكلٍ ما من السيادة السورية، وقد لقِيَ الوفد ترحيباً منقطع النظير في شوارع دمشق وأحيائها بعد عودته من مفاوضات شاقة دامت ستة شهور، ولكن مع مرور الوقت وعدم تصديق البرلمان الفرنسي على هذه المعاهدة واكتشاف نواقصها ومثالبها، وتحميل الكتلة الوطنية مسؤولية ضياع لواء الاسكندرون عام ١٩٣٩، كلُّ ذلك دفع الكثير من مؤيديها إلى الانفضاض من حولها وبدأت الشكوك تُثار حول العديد من زعمائها.

وهنا تبلور ما يُسمى «بالمعارضة» التي كان عبد الرحمن الشهبندر[٥٨] أول من تزعم لواءها في وجه زعماء الكتلة الوطنية، وانتهى ذلك بمقتله في ١٩٤١ واتهام الكتلة الوطنية بتصفيته لتشهيره بها وهجومه المستمر على أعضائها[٥٩]، لقد كان عبد الرحمن الشهبندر طبيباً بالأصل ومثقفاً من طرازٍ رفيع حيث قاد من البداية الثورة السورية، ثم أسَّس فيما بعد حزب الشعب عام ١٩٢٥، ويمكن اعتبار الشهبندر كنموذج على المثقف المعارض الذي رفض الكثير من الامتيازات الشخصية لحساب المبادئ. نستطيع أن نصفه بأنه نموذج على دور المثقف ووظيفته النقدية في رفض احتكار السياسة رغم أصوله المتواضعة، غير أن نموذج الشهبندر سيتكرر مع تأسيس عدد من الأحزاب السياسية المنظمة التي أخذت على عاتقها رفض الخط السياسي الذي اتبعته الكتلة الوطنية في مفاوضاتها مع الفرنسيين، وقد كان لهذه الأحزاب صيغة نموذج لتجمع المثقفين ذوي التعليم الغربي

والأصول الريفية كما هي الحال مع عصبة العمل القومي والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي السوري.

فعصبة العمل القومي تأسست في قرنايل (لبنان) في آب/اغسطس١٩٣٣ من مجموعة من الشباب المثقف العائد من أوروبا بعد إنهاء دراسته، وقد تأثر بالأفكار القومية التي كانت سائدة في أوروبا في تلك الفترة، فقد رأت العصبة في بيانها أن «عوامل الوحدة التي تشكل الأمم موجودة في العرب في وحدة التاريخ والتقاليد واللغات والغايات والوضع الجغرافي» كما أن «كل جزء من بلاد العرب هو إذن حق كل عربي» ولذلك فقد دعت العصبة إلى تحقيق هدفين رئيسيين «هما من حيث الطبع متممٌ أحدهما للآخر وتحقيق كل واحد شرطٌ لتحقيق الآخر» وهما» سيادة العرب واستقلالهم المطلقان، والوحدة العربية الشاملة»[٦٠]، لقد كانت هذه العصبة بمثابة الحاضن الذي خرجت منه جميع الأحزاب القومية فيما بعد كحركة القوميين العرب وحزب البعث، كما أنها كانت بمثابة المؤشر على نمو تيار سياسي جديد لا يكتفي بالعروبة وإطارها المؤسسي (جامعة الدول العربية) كما كانت تدعو إليه النخب السياسية البرجوازية السورية، وإنما ترغب بأكثر من ذلك أي وحدة اندماجية عربية مشتركة وذلك في تأثير واضح لمفاهيم وأفكار الدولة القومية التي كانت سائدة في تلك الفترة في كل من فرنسا وألمانيا.

أما الحزب السوري القومي الاجتماعي فيمكن القول أن تأسيسه يعود الى جهود فردية بشكل كبير عن طريق أنطون سعادة اللبناني الجنسية الذي دعا إلى الأمة السورية التي تسبق العروبة وتتجاوزها، فالعرب ليسوا سوى فاتحين كغيرهم من الأمم التي مرت بالمناطق التي تكوّن سورية الطبيعية، والفتح لا يقتضي تغيير الهوية القومية.

لقد ولد سعادة عام ١٩٠٤ في قرية (ضهور الشوير) في جبل لبنان، ومثل أسر مسيحية أخرى هاجرت أسرته إلى مصرعام١٩٠٩، وكان والده خليل من ذلك الرعيل العلماني الكاره للأتراك والمحب للنموذج الغربي[٦١]، وفي وقتٍ لاحق هاجرت عائلته إلى أميركا في عام١٩١٩ وبعد عامين ذهبت إلى البرازيل، وهناك عمل سعادة الشاب قريباً من مشاريع أبيه الصحافية

والسياسية، فأعانه في سان باولو في تحرير مجلة (المجلة) وفي عام ١٩٢٥ حذا أنطون حذو أبيه في الانتساب إلى الماسونية التي كانت لا تزال تشكل جاذباً للعلمانيين الراديكاليين[٦٢].

ومنذ عودته عام١٩٣٠ فقد عاش «الزعيم» كما أصبح يُطلق عليه متنقلاً بين بيروت ودمشق إلى أن اعتُقل ستة أشهر في ١٩٣٥، كما أعيد اعتقاله عام١٩٣٦ ثم غادر البلاد كلياً في١٩٣٨ فتوجه إلى البرازيل حيث استقر حتى عام ١٩٤٧، ثم عاد إلى بيروت حيث عمل على تأسيس حزبه على نموذج الحزب الفاشي في إيطاليا من حيث الانضباط والصرامة الهرمية وقد اتُهم ببث الفوضى والاضطراب والتحريض على انقلاب ضد الدولة اللبنانية فهرب إلى سورية إلى أن سلّمه حسني الزعيم عام١٩٤٩ إلى السلطات اللبنانية التي أعدمته على الفور، هذه الرحلة المتنقلة ما بين الشرق والغرب كان لها دورٌ محوري في الأفكار والمبادئ التي صاغها سعادة لشخصية حزبه الذي شهد حضوراً لافتاً لدى السوريين خاصة الطبقة المثقفة، إذ انتسب له العديد من المثقفين السوريين خلال فترة تكوينهم الأولى مما يمكن اعتباره مؤشراً آخر على أن الحزب السياسي أصبح بمثابة المؤطر والحاضن لنشاط المثقف السوري، الذي بدأنا نلحظ بداية تحول وعيه الأيديولوجي، إذ لم تعد فكرة العروبية هي المسيطرة، فقد بدأنا نجد حضوراً للفكر القومي والشيوعي والديني في طوره الإصلاحي، بما يمكننا من القول أن المثقف لعب دوراً شبيهاً بالوسيط بين الأفكار والتيارات الأيديولوجية التي نشأت في الأقاليم المجاورة (مصر تحديداً) والبلدان الغربية الأخرى (بريطانيا وألمانيا وفرنسا على وجه الخصوص)[٦٣] إلى المجتمع السوري الذي بدأ يخوض حراكاً سياسياً واجتماعياً من نوعٍ جديد بعد حصوله على الاستقلال التام عام١٩٤٦.

مثقف الاستقلال بين الدور الوطني والأيديولوجي

حصلت سورية على استقلالها التام في عيد الجلاء ١٧نيسان/ أبريل١٩٤٦ ومثقفها يتوزع بين أحزاب أيديولوجية متنافسة كحزب البعث والحزب الشيوعي والإخوان المسلمين والحزب السوري القومي الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى الأحزاب التي تفرعت عن الكتلة الوطنية كالحزب الوطني وحزب الشعب ذوي الاتجاه الليبرالي الوطني، فالسياسة بعد الاستقلال أصبحت كالكرة التي تتقاذفها الأحزاب، وهذه الأحزاب هي التي كان للمثقفين الدور البارز في إنشائها وتأسيسها، وكأن المثقفين هم الذين صنعوا المجال العمومي للسياسة وحددوا أطره وميادينه، ذلك أن نموذج المثقف المستقل أو غير المنتمي لأيٍّ من هذه الأحزاب لم يكن له حضورٌ أو حتى وجود، فالمثقف وقتها قد انغمر في السياسة حتى أذنيه بوصفها السبيل أو الطريق الأسهل للوصول إلى السلطة وامتلاك الدولة القادرة على تحقيق طموحه في بناء الدولة الاشتراكية أو الشيوعية أو الإسلامية أو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، لم يكن للدولة حينها في مدارك المثقفين السوريين سوى فهم وظيفي بوصفها أداة لتحقيق الغايات الأيديولوجية، لقد غاب مفهوم الدولة بمعناها المؤسساتي العميق لحساب مفهوم الدولة– الأداة التي ستُختصر في ما بعد إلى الدولة– الجهاز.

وإذا عدنا إلى الأحزاب السياسية ذات الحضور في فترة ما بعد الاستقلال فإننا نلحظ خطين متوازيين ومتعاكسين صعوداً وهبوطاً، ففي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب ذات الإرث الوطني في الاستقلال تهبط شعبيتها وتنحدر كانت الأحزاب الأيديولوجية (القومية والشيوعية والدينية) يزداد حضورها ويطغى على غيرها، بحيث يمكن القول بكلِّ ثقة إن السياسي غاب تماماً لحساب «المثقف الأيديولوجي» هاوي السياسة أو المبتدئ فيها، فحزب البعث في نواته الأولى لم يكن سوى لقاء بين مدرسين شابين تلازما منذ أيام دراستهما في باريس في الثلاثينيات وبدأ حديثاً بين الشباب عن حركة يسارية عربية قومية سميت «حزب البعث العربي»، وهذان الشابان لم يكونا سوى عفلق المسيحي وصلاح البيطار المسلم[٦٤]، لكن وإن كان

عفلق والبيطار هما المؤسسان الرسميان للبعث، فالراجح أن الأرسوزي الذي سبق له بين١٩٣٦ و١٩٣٨ أن قاوم الأتراك في لواء الاسكندرون قبل أن ينتهي لاجئاً في دمشق، هو صاحب فكرة «البعث» وتسميته، وهو بالتأكيد واضع كتاب « بعث الأمة العربية ورسالتها إلى العالم– اللسان العربي « منذ عام ١٩٣١[٦٥].

لقد درس الأرسوزي أيضاً في باريس وكانت فرصةً بالنسبة له للإطلاع على الأفكار القومية التي كانت تجتاح الفكر السياسي الفرنسي آنذاك، والأمر نفسه بالنسبة إلى عفلق الذي حصل عام ١٩٢٨على منحة للدراسة في السوربون حيث درس التاريخ وتابع اهتمامه بالسياسة فشكّل اتحاداً للطلاب العرب، وتعرّف على تعاليم ماركس، وحضر لفترة اجتماعات الحزب الشيوعي، ولكنه لم ينتسب إليه، ثم عاد إلى دمشق حيث درّس مادة التاريخ في ثانوية التجهيز[٦٦] وخلال وجوده في باريس تعرف إلى البيطار وانطلقت عندها فكرة «البعث العربي « الذي يوضح تأسيسه مدى دور المثقفين المحوري في بناء السياسة في سورية، غير أن البعث لم يكن له حضوره الجماهيري إلا مع التحالف الذي عقده مع أكرم الحوراني صاحب « الحزب العربي الاشتراكي « ليصبح في عام ١٩٥٢ «حزب البعث العربي الاشتراكي « وعلى حد تعبير نبيل الكيلاني فإن « أكرم الحوراني كان للبعث مثلما كان لينين للماركسية»[٦٧]، فالحوراني ولد في حماه عام ١٩١١ وتوفي والده رشيد بمرض التيفوس خلال الحرب العالمية الأولى وقد كان يعمل تاجراً للأقمشة وملاكاً صغيراً للأراضي، وقد نمى وعي الحوراني بفردٍ تربطه بعائلته قرابةٌ بعيدة يُدعى عثمان الحوراني كان قد شارك في ثورة ١٩٢٥، وقد أصبحا فيما بعد على رأس حزب الشباب، هذا التجمع الحموي الذي كان مناوئاً للكتلة الوطنية أصبح فيما بعد «الحزب العربي الاشتراكي» الذي شكّله الحوراني، وقد انتسب الحوراني إلى الجامعة اليسوعية في بيروت لدارسة الطب عام ١٩٣١، لكنه وبعد سنةٍ من الدراسة قرر عدم متابعة دراسة الطب، وترك بيروت إلى دمشق حيث التحق بجامعتها لدارسة الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٣٦، وانتسب في بداية تخرجه إلى الحزب

السوري القومي الاجتماعي غير أنه استقال منه بعد سنة فقط من انتسابه إليه[٦٨]، ثم انهمك الحوراني في نشاطه في حزب الشباب الحموي الذي نجح في جعل مدينة حماه تُضرب شهراً كاملاً تأييداً لمطالبه ضد حكومة الكتلة الوطنية، ثم سافر إلى العراق للمشاركة في ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ وبعدها وفي عام ١٩٤٣ انتُخب الحوراني عضواً في مجلس النواب[٦٩] حيث كان وعيه الأيديولوجي قد تشبّع بالاشتراكية والنضال ضد مصالح البرجوازية والدفاع عن حقوق الفلاحين ضد الإقطاعيين مما أكسبه شعبية كبيرة وسط القطاع الفلاحي وجعل منه مناضلاً سياسياً من الدرجة الأولى، وقد مكنته صلاته مع العسكريين منذ اشتراكه في ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١ من لعب أدوار سياسية مختلفة خلال فترة الانقلابات المتعاقبة التي مرت بها سورية.

لم يكن البعث وحده أيضاً وليد فكرة المثقفين السوريين وتطلعاتهم، وإنما الحزب الشيوعي أيضاً وإن بدرجة أقل، بمعنى أن فكرة الحزب الشيوعي كانت قد انطلقت من لبنان عبر حلقات للرفاق بدأت منذ عام ١٩٢٤ حضرها كلٌ من يوسف يزبك وفؤاد الشمالي وارتين مادويان وهيكازون بويادجيان وغيرهم، فقد كان الحضور الأرمني طاغياً على الحزب بحكم انتشار الفكرة الشيوعية في تلك الأوساط، أما خالد بكداش الكردي السوري الذي ولد عام ١٩١٢ من أسرة فقيرة لم يكن لها أي نشاط سياسي، فإنه قد انتسب متأخراً نسبياً إلى الحزب الشيوعي أي في عام ١٩٣٠، ثم أصبح رئيساً للحزب الشيوعي في لبنان وسورية منذ منتصف الثلاثينيات[٧٠]، لقد درس بكداش الحقوق في جامعة دمشق ثم أرسل بعدها إلى الاتحاد السوفيتي للدراسة والتدريب، وقد انغمس بالسياسة بشكل عميق خلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية وكان له دورٌ مساعد في مفاوضات عام ١٩٣٦ بين الحكومة السورية وحكومة ليون بلوم في فرنسا، ومع امتلاكه لخاصيات شخصية نادرة مثل الخطابة فإن ذلك ساعده على الحضور القوي في الوسط السياسي السوري وأكسبه الاحترام، ورغم خسارته في الانتخابات النيابية لعام ١٩٤٣ إلا أنه تمكن من الفوز بجدارة عام ١٩٥٤ الأمر الذي

أثار حينها موجةً من الخوف خشية وقوع سورية في فخ الشيوعية[٧١].

أما بالنسبة للإخوان المسلمين الذين يمكن اعتبارهم بمثابة الامتداد أو الوريث لعلماء الدين المسلمين ودورهم في بلاد الشام، فإن إسهامهم في الحقل السياسي لم يكن عبر مشايخ الطرق الدينية أو الصوفية وإنما بدأ مع مثقفين امتلكوا التعليم العصري ونظروا إلى الدين كمساهم رئيسي في ثقافة المجتمع السوري، وقد كان الإخوان ينشطون في المحافظات السورية بأسماء مختلفة، فهم في حلب باسم دار الأرقم، وجمعية الشبان المسلمين في دمشق، وجمعية الرابطة في حمص، وجمعية الإخوان المسلمين في حماه، وقد عقد المؤتمر الأول للإخوان في حمص ثم عقد المؤتمر الثاني والثالث في دمشق في عامي ١٩٣٧- ١٩٣٨ على التوالي ثم عقد مؤتمر عام في حلب عام ١٩٤٤ وأصبح اسم الإخوان المسلمين هو المعتمد بالنسبة لهذه الجمعيات، وتم اختيار الدكتور مصطفى السباعي مراقباً عاماً[٧٢] الذي يمثل الكادر المثقف في الإخوان المسلمين، والذي كان له دورٌ بارز في صياغة خطاب الإخوان المسلمين في لبوسٍ عصري يتوافق مع التعددية السياسية والاختلاف بين التيارات الايديولوجية المتنافسة، وقد لعب دوراً مهماً في مواءمة الإسلام مع الأفكار الاشتراكية[٧٣]، كما أن مشاركته السياسية في الانتخابات النيابية أقامت جسراً بين الممارسة الإسلامية والحياة السياسية في سورية الأمر الذي منع من استغلال الدين كرأسمالٍ رمزي احتكاري للحركات الإسلامية، فالتطبيع الذي أجراه السباعي فكراً وممارسة بين الإسلام والعصر كان له أثره في إثراء الحياة السياسية السورية وتنوعها، ومع فقدان نموذج السباعي في الحركة الإسلامية السورية سيطغى التطرف الفكري ورفض التعددية على قادة هذه الحركة علماً أن المناخ السياسي الذي ساد فيما بعد هو مناخ استبدادي وقمعي حال دون التطور أو النمو لجميع الحركات السياسية الأيديولوجية نحو ممارسة ديمقراطية حقيقية بما فيها الحركة الإسلامية، وإن كانت هذه الحركة الأشد حساسيةً لامتلاكها الموروث الديني القادر على التأثير في شرائح كبيرة من المجتمع السوري.

لقد لعبت جميع هذه الأحزاب الأيديولوجية التي قادها مثقفون بارزون في ما أسماه باتريك سيل «إسقاط الوطنيين القدامى»، فشكري القوتلي لم يكن مثقفاً ألمعياً غير أن سنوات النضال الوطني التي خاضها ضد الأتراك أولاً ثم الفرنسيين جعلت منه رمزاً وطنياً، وبعد انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٩٤٣ كان سجله الوطني وصيته الذائع وعلاقاته الخارجية وخاصة مع السعودية كلُّ ذلك كان واجهة جليلة مجيدة يستطيع زملاؤه المراوغون متابعة دسائسهم من خلفها والمشاركة في اقتسام الغنائم[٧٤]، الأمر الذي هشَّم هذه الصورة الجليلة عن القوتلي نفسه وعن الكتلة الوطنية، وقد لعبت وفاة سعد الله الجابري في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤٧ أحد أكثر رجالات الكتلة شجاعة واستقامة دوراً في تحطيم هذه الصورة، كما لعبت مراوغة القوتلي نفسه من أجل تعديل الدستور بغية انتخابه رئيساً للجمهورية خمس سنوات أخرى مما أظهر مدى حبه في التمسك بالسلطة والنفوذ مهما كانت الأسباب، لعبت دوراً في القضاء على صورة الكتلة الوطنية تماماً أمام الجماهير، ولم يُفلح توحد شتات الجناح الحاكم من الكتلة في «الحزب الوطني» في استعادة الألق المفقود، فرجال الحزب الجديد، القوتلي وفارس الخوري ولطفي الحفار وصبري العسلي وغيرهم لم يتمكنوا من طرح أي برنامج مفصل، ولم يمتلك الحزب أيَّة بنية تنظيمية متماسكة، وإنما اعتمد فقط على الخصائص الفردية التي يتحلى بها قادته وعلى سحر سجلهم الوطني وتدعمّها بالأحوال العائلية والارتباطات بالأحياء البلدية المختلفة[٧٥]، أما الجناح المنشق من الكتلة فقد تألفّ من كتل برلمانية مفككة كالكتلة البرلمانية الدستورية والكتلة البرلمانية الشعبية، حيث قادها في البدء زعماء حلبيون أمثال رشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا، فكان هؤلاء يتمتعون لنزاهتهم الشخصية بسمعة جيدة تفوق ما يتمتع به منافسوهم زعماء الحزب الوطني، وقد استقالوا، على الأغلب، من الكتلة في عام ١٩٣٩ دون أن يستمتعوا بثمار المناصب في الدولة، ولكن هذه المعارضة اتحدت في أب/ أغسطس ١٩٤٨ وشكّلت «حزب الشعب» الذي كان يمثل المصالح التجارية في حلب والمنطقة الشمالية،

وقد اكتسب الحزب تأييد عائلة الأتاسي الإقطاعية ذات الأملاك الشاسعة، حيث تركزت إقطاعتهم في حمص، وقاومت، على حد سواء، حكم القوتلي والساسة الدمشقيين[٧٦]، فقد أصبح ينظر إلى «الحزب الوطني» كحزب يعكس السياسة الدمشقية بأضيق صورها، أي كتعبير عن مصالح ونفوذ العائلات الدمشقية ذات الملاكات والإقطاعات الواسعة أو ذات الإرث العائلي القديم، كلُّ ذلك أفرز خارطة مختلفة تماماً في انتخابات ١٩٤٧ التي تعتبر أول انتخابات ديمقراطية حقيقية في سورية حيث نجح حزب الشعب بالتحالف مع حزب البعث في حصد أغلبية بلغت ٥٣ نائباً مقابل ٤٢ نائباً للحزب الوطني وكتلة كبيرة من المستقلين وصفها سيل بأنها كتلة مائعة لا تنتسب إلى أي حزب ولا تعبر عن أي عقيدة، وإنما ظلّت كظاهرة من ظواهر الحياة البرلمانية السورية، وشكّل هؤلاء المستقلون أرضاً صالحة للانتهازيين السياسيين حتى اختفاء البرلمان السوري عام ١٩٥٨، وقد كان هؤلاء من ملاك الأراضي ورجال الأعمال وزعماء القبائل والأقليات ورؤساء العائلات الكبرى البالغة القوة، وهم بعددهم الكبير في جميع الانتخابات السورية يشهدون على قوة أشكال الولاء المحلية والتقليدية وضعف التنظيمات الحزبية[٧٧].

إن صعود الأحزاب الأيديولوجية «النسبي» يؤكد سقوط رجال الاستقلال وبروز المثقفين السياسيين المنخرطين في الأحزاب العقائدية، غير أن الفوضى السياسية الناتجة عن عدم الاستقرار وعدم الاتفاق على عقد وطني يجمع بين كافة الأحزاب والكتل البرلمانية أدى إلى استقالة متكررة للحكومات، وضاعف من عدم الاستقرار أيضاً هزيمة القوات العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ مما كان له أثرٌ مباشر على الحياة السياسية في سورية وجَعَلها تندفع قسراً باتجاه الأفكار العقائدية الرافضة للوضع القائم، ولم تُفلح حركة القوتلي في استدعاء خالد العظم المليونير والخبير في الشؤون المالية وأحد وجهاء دمشق، إذ ينتسب إلى عائلة دمشقية عُرفت بالثراء والوجاهة، لم يُفلح استدعاءه من باريس في تخفيف الاحتقان السياسي، الأمر الذي عجّل بالانقلاب العسكري الأول الذي قاده حسني

الزعيم في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٩، والزعيم وُلِدَ عام ١٨٩٤ من عائلة كردية، وكان ضابطاً في الجيش العثماني وقد حُكِمَ عليه عام ١٩٤٢ خلال خدمته في الفيلق السوري بالسجن لمدة عشر سنوات بعد اتهامه بسرقة ٣٠٠ ألف ليرة سورية من حكومة فيشي، وقد أصدر القوتلي عفواً عنه وأعاده إلى منصبه، ومهما كانت الأسباب المباشرة وغير المباشرة[٧٨] لانقلاب الزعيم فإنه قد دشّن عهداً من التدخل العسكري في الحياة السياسية السورية، ولعب دوراً ممانعاً في تطور الحياة الدستورية، وإذا كان الانقلاب الأول قد حَظِيَ بتأييد شعبي بسبب ما عاناه السوريون من اضطراب وفساد في عهد الأحزاب السياسية وصراعاتها العائلية والشخصية، فإن عهد رجالات الاستقلال كما أصبح يُطلق عليه كان قد انقضى، لقد اكتسب هؤلاء الرجال خبرتهم السياسية من خلال مقاومة الانتداب ومقارعته، لم يكونوا بالخونة كما أطلق عليهم خلفاؤهم أحياناً، ولكن الظروف لم تُتح لهم كي يتعلموا حرفة «بناء الدولة»، فكانوا مجموعة من الساسة لا جذور عميقة لها بين الشعب، وقد حرمتها سياسة دولة الانتداب من التمرس في الشؤون الحكومية، وتقاسمت السلطة بعد الاستقلال بالأسلوب التقليدي، مع إدراك وفهم قليلين لما تعنيه حكومة نيابية شعبية الأسس، ولم يفق أحدٌ القوتلي دهشةً بالانقلاب، وقد قيل، والرواية غير محققة، أن الزعيم أمر بأن يُطاف في المدينة برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في عربةٍ مدرعة مغلقة ليريا بنفسيهما الشعب وهو يرقص في الشوارع[٧٩].

ولكن، ما ينبغي التوقف عنده هنا هو موقف المثقفين السوريين من الانقلاب العسكري بوصفه إجراءً يتعدى العمل السياسي ويتيح للجيش حرية التدخل في السياسة لأول مرة في الشرق الأوسط، من الممكن القول أن الإجابة تحمل كثيراً من الأسف فمعظم المثقفين المنخرطين في الأحزاب السياسية الأيديولوجية اتخذوا مواقف مؤيدة ومشجعة لانقلاب الزعيم، ففضلاً عن العلاقة التي ربطت أكرم الحوراني بالزعيم، فإن عفلق الذي أرسل رسالة اعتذار من سجنه يعتذر فيها عن معارضة حسني الزعيم ويستجدي إطلاق سراحة اعتُبرت بمثابة الإهانة لحزب البعث نفسه، أما

الحزب الشيوعي فقد بدا مؤيداً في البداية على الأقل لتخليص الشعب السوري من «الطغمة البرجوازية الحاكمة»، بل إن بعض الصحف الدمشقية طرحت فكرة الحكم العسكري بوصفه يتمتع ببعض المزايا الإيجابية فقالت «ليس هناك شك أن سورية ستفقد القليل من حريتها، ولكن حاجة الدول الناشئة للانضباط هي أكثر من حاجتها للحرية»[٨٠].

وكانت أغلب تعليقات الصحف مؤيدة للانقلاب، بل إننا لا نجد موقفاً واحداً لمثقف سوري بارز في تلك الفترة أدان مبدأ الانقلاب على الشرعية الدستورية، بل نجد جميع المواقف تصبُّ في نعي عهدٍ سابق ذهب غير مأسوفٍ عليه، الأمر الذي يعكس مدى هشاشة الثقافة السياسية والدستورية التي كان يتحلى بها المثقفون السوريون، وطبيعة نظرتهم إلى الدولة بوصفها مجرد أداة للوصول إلى الحكم.

مهما يكن فإن انقلاب الزعيم لم يدم طويلاً١٣٧- يوماً- إذ أعقبه انقلابٌ آخر بقيادة سامي الحناوي في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٤٩ أعاد حزب الشعب إلى الواجهة السياسية، غير أن ذلك لم يدم طويلاً أيضاً. إذ قام أديب الشيشكلي بانقلابه الأول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ بهدف قطع الطريق على المفاوضات السياسية التي كان يقوم بها حزب الشعب للاتحاد مع العراق، غير أن الشيشكلي سيقوم بانقلاب آخر في ١٩٥٣ ليصبح بموجبه رئيساً للجمهورية بعد أن كان قد عيّن فوزي سلو رئيساً صورياً، وبنهاية شباط/ فبراير ١٩٥٤ تمكّن تحالفٌ بين السياسيين القدامى وعسكريين متضررين من الانقلاب على الشيشكلي وإعادة الحكم الدستوري، وقد كانت الخطوة الأولى التي قام بها خلفاء الشيشكلي هي إعلان عدم شرعية عهده الطويل، حيث نُبِذَ دستوره الذي وضعه عام ١٩٥٣ وأعيد دستور عام ١٩٥٠، وفي محاولةٍ لمسح الماضي القريب من الذاكرة قَبِلَ هاشم الأتاسي رئيس الدولة الجديد استقالة الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزراء، الذي طرده الشيشكلي حين قام بانقلابه الثاني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١، وتم استدعاء صبري العسلي، الأمين العام للحزب الوطني، وتم تكليفه بتشكيل حكومة، لقد وُلِدَ العسلي في دمشق عام ١٩٠٣

ونال إجـازة الحقوق عشية الثورة السورية على الفرنسيين عام ١٩٢٥ والتي اشترك هو نفسه فيها، وفي أواخر العشرينيات وطيلة الثلاثينيات عمل محامياً وساعد في إنشاء وتوجيه جماعة وطنية سياسية صاخبة هي «عصبة العمل القومي» وذلك قبيل انضمامه إلى الكتلة الوطنية عام ١٩٣٦، وقد وقف إلى جانب الفيشيين عامي ١٩٤٠– ١٩٤١ فاعتقله الحلفاء حين غزوا سورية، ثم انتُخب إلى المجلس التشريعي عام ١٩٤٣ وأُعيد انتخابه عام ١٩٤٧ وأصبح الأمين العام للحزب الوطني، وقد اشترك العسلي في عدة وزارات بعد الحرب العالمية الثانية كان في معظمها وزيراً للداخلية، وهو وثيق الارتباط بإخفاقات حكم القوتلي ومفاسده، لقد كان العسلي في الحقيقة كما يصفه سيل، سياسي قديم بلا منهاج أو مبدأ أو عقيدة وظهوره المتعدد رئيساً للوزارة لهو أقل دلالة على وزنه السياسي من حقيقة قبول الأجنحة اليسارية واليمينية في المجلس النيابي به، باعتباره مرشحاً مسالماً يمكن الاتفاق معه[٨١].

إن العسلي كان نموذجاً للسياسيين العائدين الذين عادوا إلى المشهد السياسي ليس إيماناً بالمبدأ الدستوري وترسيخاً للممارسة الديمقراطية، وإنما بغاية الانتفاع والمصلحة، وهو ما خلق إحباطاً متراكماً بعودة المفاسد إلى أصلها وبدأت الأفكار القصوية (من أقصى) إن لم نقل المتطرفة بالظهور مما شكّل بداية تحول المزاج الشعبي العام في سورية من اتجاه الحفاظ على المؤسسات الدستورية إلى الأفكار اليسارية والقومية، وقد كانت انتخابات ١٩٥٤ أكبر مؤشر حقيقي على ذلك، فقد سقطت حكومة العسلي الائتلافية بعد مائة يوم فقط من حكمها، وتم تكليف سعيد الغزي وهو محام دمشقي محترم ذو نزعة استقلالية بتشكيل حكومة حيادية غير حزبية هدفها الوحيد الإشراف على الانتخابات القادمة، وفعلاً نجحت تماماً في مهمتها، إذ جرت الانتخابات في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤ في ثاني انتخابات نزيهة وحقيقية تمرُّ على سورية.

وقد كانت نتائجها مؤشراً على الخارطة السياسية وعلى التيارات الفكرية التي أصبحت مؤثرة على المتخيل الجمعي السوري، فقد حصد

المستقلون– كعادتهم– على النسبة الأكبر (٦٤ مقعداً) غير أن اللافت كان تفوق حزب البعث بحصوله على ٢٢ مقعداً، وانتخاب خالد بكداش كأول نائب شيوعي في العالم العربي، وفوز الحزب السوري القومي الاجتماعي بمقعدين، في حين تناقصت قوة حزب الشعب إلى ٣٠ مقعداً واقتصر الحزب الوطني على ١٩ مقعداً.

لقد كانت قائمة الحوراني قد حققت انتصاراً ساحقاً في مدينته حماه الأمر الذي يعكس دينامية الحوراني وشعبيته، وقد أشارت أحد التقارير إلى أن انتصار البعث كان نتيجةً للتنظيم المتفوق والمحكم وعدم رضى الناس عن السياسيين التقليديين وشكوكهم من قدرتهم على تحقيق إصلاحات داخلية، وتزايد عداوة الشباب السوري للغرب بسبب الموقف من إسرائيل، الأمر الذي من شأنه أن يتجسّد في دعم الاتحاد السوفييتي والأحزاب الداعمة له، يُضاف إلى كلِّ ذلك دعم الجيش بعض مرشحي اليسار بحكم تغلغل بعض النزعات القومية واليسارية داخل فئات الضباط العسكريين[٨٢]، لقد تمكن الحوراني من الانتصار على حساب الإقطاعي ذات النفوذ الواسع عبد الرحمن العظم الذي تمتع بدعم جميع العائلات في المنطقة، ونجاح الحوراني في ذلك دلّ على جوهر الثورة التي انتهت إليها نتائج الانتخابات، أي تزعزع دور الإقطاعيين والبرجوازيين والعائلات ذات النفوذ في التأثير على الحياة السياسية لحساب صعود المثقفين ذات التوجه الأيديولوجي القومي واليساري، فمن بين النجاحات الأخرى الهامة للبعث مثلاً كان انتخاب وهيب الغانم في اللاذقية، وفوز صلاح الدين البيطار على عصام المحايري الأمين العام للحزب السوري القومي الاجتماعي في دمشق[٨٣]، أما ميشيل عفلق فلم يرشّح نفسه، غير أن نتائج الانتخابات كانت في حقيقتها نجاحاً له بقدر ما كانت نجاحاً للحوراني، فقد كانت نتيجة عقد زمني من التثقيف على الجيل الذي بلغ الرجولة في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، ولم يكن عفلق يفضّل الشكل المباشر في العمل السياسي فميدانه الأثير هو حلقة من التلامذة أو غرفة في مدرسة، إذ لم يكن باستطاعته إثارة حماسة الجماهير، ومع النجاح الانتخابي للبعث كان عفلق قد أنهى بشكلٍ أو بآخر

مرحلةً من مراحل عمله، فقد كان مفكراً أكثر منه شخصية سياسية، وقد جاء الآن دور الآخرين لترجمة أفكاره بشكلٍ عملي، فبعد عام ١٩٥٤ أخذ الحوراني، ذلك المناور، بالهيمنة على توجيه حزب البعث بشكلٍ متزايد[٨٤].

والهجرة نحو الأيديولوجيا لم تقتصر على تأييد الأحزاب ذات التوجه العقائدي، بل إن الأحزاب السياسية المعروفة بتعبيرها عن مصالح الإقطاع والبرجوازية بحكم تمثيلهم وسطوتهم فيها بدأت تنحاز نحو شكلٍ من أشكال الأفكار التي تحضُّ على المساواة الاجتماعية كما بدى ذلك واضحاً في حزب الشعب، إذ هاجم أحد أعضائه المثقفين عبد الوهاب حومد الحائز على دكتوراه في الحقوق من فرنسا النظام الإقطاعي والقوانين والأنظمة التي تزدري العامل وتسطو على الفلاح[٨٥].

وسنلحظ التوجه نفسه لدى عدنان الأتاسي أحد النافذين في حزب الشعب الذي كتب مطالباً بضرورة «إعادة النظر في كافة الطبقات على أنها أجزاء متممة لبعضها بعضاً، وعلى أن مصالحها جميعاً هي في مصلحة الشعب المتحد» وعندئذٍ «لا يبقى محلٌ لنضال الطبقات في بلدٍ كسورية، ويمكن أن تسير التقدميّة خطواتٍ هامة إلى الأمام مع الإبقاء على وحدة الطبقات وتآزرها»[٨٦].

ولا يمكن قراءة فوز خالد بكداش سويةً مع خالد العظم إلا مع ميل الآخر نحو أفكارٍ يسارية معادية للغرب، إذ وضع العديد من الناخبين اسم خالد العظم على ورقة الانتخاب جنباً إلى جنب اسم خالد بكداش الزعيم الشيوعي، وأصبح يُطلق عليهما في الشارع السوري (الخالدَيْن)، مما يُظهر حجم التحول الاجتماعي في المجتمع السوري، ولم يكن التيار الإسلامي شاذاً في ذلك، إذ أن «لوثاتٍ» يسارية بدأت تظهر في أفكار مصطفى السباعي المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية من خلال محاضراته وكتبه[٨٧]، وكلُّ ذلك سيفرز مناخاً عاماً معادٍ لأمريكا لوقوفها إلى جانب إسرائيل في مجلس الأمن ومساندتها في القرارات الدولية[٨٨]. وبنفس الوقت هبوب رياح قومية ويسارية وناصرية ستكون قاصمةً ومعلنةً نهاية الليبرالية في السياسة السورية مع إسقاط حكومة فارس الحوزي في ٧ شباط/فبراير

١٩٥٥، في مؤشر يمكن اعتباره بمثابة إحدى «نقاط التحول» في السياسة العربية[٨٩]، فقد أمسك «اليسار» بزمام المبادرة،كما واجهت السياسة الليبرالية التقليدية في سورية إسدال الستار الأخير على تأثيرها الحقيقي والواقعي وتحولت إلى مجرد أصوات منفردة ومتناثرة بدون أي أثر فاعل في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية في سورية. بعد ذلك ستتعاقب وستتغير الحكومات بشكل يدلُّ على عودة اللاستقرار السياسي مرةً أخرى، ففي أقل من ثلاثة أعوام ستتشكل ثلاث حكومات لن تُفلح في كبح جماح المد القومي الناصري واليساري، فقد كان عبد الناصر قد امتلك المشهد العربي بأكمله بعد خروجه منتصراً من العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ وحصوله على تأييد شعبي سوري منقطع النظير وفقدت السياسة والسياسيون السوريون بوصلتهم وبدوا منبهرين بعبد الناصر ووقوفه في وجه الضغوط الغربية، فيمّموا وجوههم صوبه تاركين وراءهم إرثهم الفكري والوطني والنضالي، فقد بدى عبد الناصر بالنسبة لهم أرفع من التفاصيل الصغيرة، التي انشغل بها السياسيون السوريون طويلاً وأوقعتهم في وحل السياسة الفاسد، كما أنه أظهر ممانعةً في وجه الضغوط الغربية التي لم يُحسن السوريون الوقوف في وجهها أو الوصول إلى ميثاق وطني يحصنّهم ضدها، يمكن القول بكل ثقة أن النظام في سورية قد وصل إلى مرحلة انحلال سياسي كامل، ورغم تحفظات خالد العظم على هذه الاندفاعة اللاعقلانية فإن صوته كان نشازاً ومنفرداً أمام حشد هائل من المثقفين والسياسيين رأى في الوحدة إنقاذاً لسورية من الضياع في وجه مؤامرات دولية (مبدأ إيزنهاور وحلف بغداد) وأحلاف إقليمية (من شرق الأردن ومروراً بالعراق وانتهاءً بمصر والسعودية) وليس بعيداً عن ذلك كله تهديدات عسكرية إسرائيلية مستمرة[٩٠] وضغوطات حدودية تركية، كلُّ ذلك يدفع إلى القول أن السياسيين السوريين لم يكونوا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم ورغم مرورهم بتجربة الدكتاتورية العسكرية المريرة خلال فترتي حسني الزعيم والشيشكلي إلا أنهم على ما يبدو نسوا دروسها سريعاً، كان عليهم أن يذوقوا مرارتها مجدداً، ولكن هذه المرة ليس رغماً عنهم، وإنما برغبتهم،

فتوجههم شعبياً نحو عبد الناصر عبر توقيع العرائض، وذهابهم رسمياً إلى القاهرة عبر وفودٍ حزبية وعسكرية لمفاوضة عبد الناصر على شكل الوحدة جعل الخيار أمام السياسة السورية محصوراً في خيارٍ واحدٍ فقط هو الوحدة الاندماجية مع مصر عبد الناصر.

لقد كان تأييد الوحدة كاسحاً لدى المثقفين الحزبيين منهم والمستقلين الذين بدؤوا بالظهور حديثاً بحكم اتساع رقعة التعليم نسبياً والتوجه نحو حقولٍ معرفية جديدة، ويندر أن نجد مثقفاً اتخذ موقفاً معارضاً أو مشككاً، فالوحدة كانت حلاً نهائياً لكافة الأمراض السورية كما تخيّل ذلك السياسيون السوريون، ولكن ما إن بدأ وهج الوحدة السورية– المصرية بالذوبان تدريجياً في عيون السوريين نتيجة عوامل متعددة ليس أولها الرقابة البوليسية وليس آخرها التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي عاشه السوريون، حتى بدأت الأحزاب السياسية التي أجبرت على الخضوع إلى قرار الحل بالتململ والشعور بخطأها التاريخي عند قبولها حل نفسها بنفسها كما حصل ذلك مع حزب البعث.

إن صعود الضباط الأحـرار إلى السلطة في مصر أعطى نموذجاً جذاباً للعسكريين الوطنيين الذين يمكنهم أن يتبنوا الهموم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وهو ما مثّل إغراءً للكثير من الضباط السوريين في تكرار التجربة واستنساخها في سورية، بالرغم مما عاناه السوريون من فترة الحكم الديكتاتوري أثناء عهد الشيشكلي، لكن ما كان يُبرر هذا الصعود العسكري هو المحتوى الثوري للسلطة، فالشيشكلي أو الزعيم قبله لم يكونا صاحبي رؤية أو فلسفة أيديولوجية قادرة على إغراء الجماهير وحشدها وتعبئتها رغم تنبه الشيشكلي إلى ذلك وتأسيسه «لحركة التحرر العربي»، غير أنها بقيت شكلاً من غير مضمون، في حين أن «فلسفة الثورة» لدى عبد الناصر لم تكن حبراً فقط، وإنما كانت إجراءات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية لمس أثرها المواطن المصري البسيط نفسه، وما أفرزه المثقفون السوريون من فلسفة للقومية العربية ومحتواها ومضمونها ورسالتها الخالدة، كلُّ ذلك بقي نصاً إنشائياً أمام ما قدمه عبد

الناصر للقومية العربية من خلال مواقفه الدولية أو دعمه لحركات التحرر العربي في الجزائر وغيرها، لقد كثف عبد الناصر مشروعه الاجتماعي في مقولته الشهيرة (إرفع رأسك يا أخي)، بيد أن المثقفين السوريين كانوا ينظرون إلى كلّ ذلك بعين العظمة تارةً وبعين الحسد والغيرة تارةً أخرى، وهو ما أدى إلى الانقسام السياسي الأول في حزب البعث بين القوميين وبين الناصريين[٩١]، الأخيرون كانوا ينظرون إلى عبد الناصر كمطمح آمال لهم ويدينون الانفصال ويسعون بكل مناسبة إلى الانقلاب عليه، أما القوميون فحمّلوا مسؤولية الانفصال إلى عبد الناصر وإدارته الفاسدة للوحدة ويسعون بكل الوسائل إلى التمسك بالوضع كما هو عليه بغية تحقيق النقلة إلى الاستيلاء على السلطة وبناء نموذجٍ «قومي» منافس لعبد الناصر إن لم يكن متفوقاً عليه.

بعد حادثة الانفصال في أيلول / سبتمبر ١٩٦١[٩٢] سيتحول الوعي السياسي للمثقفين السوريين إلى أشبه بالوعي الانقلابي، إذ لم تُفلح سنوات الاستقلال في ترسيخ ثقافة مؤسساتية ودستورية وقانونية يُدافع عنها المثقفون السوريون، وإنما كان وعي المثقفين بالدولة وبوظائفها هشّاً للغاية، ولذلك ستستحكم الثقافة الانقلابية في وعي هؤلاء المثقفين بعد أن أخذتهم رياح الأيديولوجيا يساراً وشرّقت بهم، إذ الكلُّ أصبح يطمح إلى تحقيق الثورة وإنجازها، والثورة غدت مطلباً سياسياً وعسكرياً واجتماعياً واقتصادياً وحتى ثقافياً، وما حَدَثُ الثورة الثقافية في الصين ببعيد، انتهى الوعي الليبرالي تماماً وساد وعيٌ جديد، وعيٌ يؤمن بالثورة وسيلةً وغاية لتحقيق مطامحه وأهدافه التنموية والأيديولوجية.

مثقف الثورة: نهاية المعرفة وحضور الأيديولوجيا

لقد كان لحدث الانفصال وقعه الحاد على المثقفين السوريين والحزبيين منهم بشكلٍ خاص، فقد كانت النخب الليبرالية السورية الهامشية قد دعمت الانفصال منذ أيامه الأولى خاصةً إذا استذكرنا موقف رئيس الوزراء خالد العظم المشكك في نجاح الوحدة السورية– المصرية، وقد وقعت٦٢

شخصية بـارزة على ما سمي بـ «وثيقة الانفصال»، وقد وصفت هذا الانفصال بـ «الثورة» و«الانتفاضة المباركة»، وتنتمي هذه الشخصيات حزبياً إلى قيادات الحزب الوطني وحزب الشعب وحركة التحرير العربي والبعث وبعض النخب العشائرية من رؤساء العشائر والنخب الطائفية، وقد وقعت عليه خمس شخصيات بعثية بـارزة، كان من أهمها أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار[٩٣]، وقد كان لموقف القيادات البعثية المؤيد للانفصال دوراً حاسماً في انشقاق البعث نفسه، ولم يكن البعث نفسه هو الوحيد الذي تعرّض للانقسام بسبب الموقف من الانفصال، بل يمكن القول أن انقسام النخب السياسية السورية إلى انفصاليين ووحدويين قد هيمن على سائر انقساماتهم الاجتماعية والأيديولوجية الأخرى[٩٤]، فالبعث تعرّض لانشقاقات عديدة، أهمها انشقاق عبد الله الريماوي في الأردن عام ١٩٦٠ إثر خلاف البعث مع عبد الناصر، ثم انشقاق فؤاد الركابي في العراق، غير أن الانشقاق الأكثر خطورة كان انشقاق أكرم الحوراني في سورية، ذلك لأنه مثّل عملياً فض الشراكة بين «البعث العربي» و«العربي الاشتراكي»، وهو ما دفع فئة جديدة إلى الانقسام أطلقت على نفسها «حركة الوحدويين الاشتراكيين»، وقد أخذت معها نخبة جديدة من المثقفين البعثيين، إذ كانت هذه المجموعة تعيب على حزبها تردده تجاه حماية الوحدة، وقبوله صلاح الدين البيطار على رأس بنيته التنظيمية، وهو الذي وقع على وثيقة الانفصال، ثم التكتل الانقسامي الذي قاده رياض المالكي وسمي ب– «القطريين» نسبة لنزعتهم القطرية وموقفهم المتشنج من الرئيس عبد الناصر وقيادة البعث[٩٥].

إذاً برزت النخب المثقفة في سورية عقب الانفصال كنخب أيديولوجية بامتياز ترجع في أصولها إلى الطبقة الوسطى، وتحّول المثقفون القوميون إلى كيانات أيديولوجية حزبية متخالفة ومتنابذة حول نزاعات ومواقف تاريخية وأيديولوجية مختلفة، فقد أسس الوحدويون المرتبطون بالقاهرة وهو ما أصبح يُطلق عليهم «الناصريون» أسسوا عدة منظمات مدينية قوية ينحدر معظم أعضائها من الفئات الوسطى المدينية ومن الطلاب والمعلمين

والعمال، كان أبرزها «حركة الوحدويين الاشتراكيين» التي أسسها خمسون شخصية بعثية سابقة بعد أسبوع من الانفصال، ودعت إلى الوحدة الفورية مع مصر وقد مثّلت الجناح الناصري في البعث، و«حركة القوميين العرب» التي توسّع تنظيمها السوري من أخوية قومية نخبوية مغلقة إلى حركة جماهيرية تضم آلاف الأعضاء في الطبقة العاملة الصناعية[٩٦]. إن سيطرة هاجس الانفصال على وعي النخب السورية يعزوه كثيرٌ من الباحثين إلى التباس مفهوم الدولة الوطنية السورية في وعيها، إذ بالرغم من تحفظ خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي وخالد العظم رئيس الوزراء الليبرالي على الوحدة، إلا أن الانفصال لم يستطع في أيّ لحظة من لحظاته أن يُبرّر نفسه باسم كيانية الدولة الوطنية، بل باسم مساوئ المركزية البيروقراطية والبوليسية والتسلطية المصرية، وادعى باستمرار تمسكه بمبادئ الوحدة الصحيحة[٩٧].

وصل الوعي الأيديولوجي إلى ذروته تقريباً عبر امتلاكه للأحزاب السياسية وتملكّه لها، إذ إن خارطة الأحزاب السياسية السورية في فترة ما بعد الانفصال تعكس بجلاء الحراك النشط للأحزاب السياسية العقائدية وخموداً تاماً للمثقفين المستقلين أو للأحزاب ذات الإرث الوطني الليبرالي القديم، فالبعث كان قد عقد مؤتمره القومي الخامس في حمص في أيار/ مايو ١٩٦٢ ووضع شعاره الرئيسي إسقاط النظام الانفصالي الرجعي واستعادة الوحدة الاتحادية مع مصر، وأفرز عدداً من التجمعات السياسية المنشقة كتيار أكرم الحوراني ورفاقه، وتيار القطريين، وتيار الوحدويين الاشتراكيين، وتيار القيادة القومية (عفلق ورفاقه)، أما الحزب الشيوعي فكان قد ساهم بفعالية في حكومة ما بعد الانفصال التي رأسها بشير العظمة ١٦ نيسان/إبريل- ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، والأمر نفسه بالنسبة للإخوان المسلمين بحيث يمكن القول أن الأحزاب العقائدية قد ورثت الدولة الوطنية السورية (دولة ما بعد الاستقلال) ودولة الوحدة معاً، لقد تسيّست النخب المثقفة السورية بشكلٍ واسع وأصبحت حركتها ومساهمتها في المجال العام محصورةً فقط في قدرتها على الوصول إلى

السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أو إنجاز أهدافها الأيديولوجية.

غير أنه وبالتوازي مع هذا الحراك النشط للنخب المثقفة كان يجري حراكٌ آخر بين العسكريين والضباط السوريين الذين كان لهم إسهامهم في الانقلابات العسكرية المتتالية، وهو ما فتح لهم إعادة التفكير مجدداً في صنع الحياة السياسية وتشكيلها عبر الانقلاب العسكري، فقد فتحت الحركة الانقلابية التي قام بها العقيد عبد الكريم النحلاوي لإعلان انفصال الإقليم السوري عن جمهورية الوحدة، فتحت الباب لبروز التنظيمات العسكرية الناصرية والبعثية التي ساهمت في تأكيد مواقفها عبر حركاتٍ عسكرية لم تُفلح في البدء، إلا أنها نجحت فيما بعد في تأسيس دولةٍ من نوعٍ جديد بعد حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣.

ذلك أن قيام حركة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ البعثية في العراق ونجاحها في إسقاط عبد الكريم قاسم شجع التنظيمات العسكرية البعثية والناصرية على الانقضاض على حكومة بشير العظمة المنقسمة على نفسها والإعلان عن قيام حركة الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣ واستلام السلطة بشكل كامل.

إن حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ يمكن وصفها بأنها خلقت ازدواجية حقيقية داخل السلطة السورية، فصحيحٌ أن الجيش السوري لم يكن هذا تدخله الأوّل، إلا أن مشروعية تدخل الجيش اختلفت في الحالتين، ففي انقلابات ما قبل الوحدة كان الجيش يتدخل بحجة تصحيح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى العسكرية (كان تحرير فلسطين بمثابة الهدف المعلن الذي تبدأ به جميع بيانات الانقلابات السابقة والمتكررة)، وكانت تشعر هذه الانقلابات باستمرار بحرج شرعي ودستوري وهي لذلك كانت تتحصّلها عبر التنازل لها من قبل الرئيس المنتخب كما حصل مع الزعيم، أو عبر تعيين رئيس شكلي له الصورة، في حين تكون السلطة الفعلية للجيش، أو عبر استفتاءات وانتخابات وهمية، مهما يكن، فإن الجيش كان يشعر بحرج تدخله في السياسة، وهو لذلك انكفأ تماماً بعد عام ١٩٥٤ أي بعد الانقلاب على الشيشكلي، لكن نموذج الوحدة السورية– المصرية أو

بشكلٍ أدق النموذج الذي بناه عبد الناصر في طريقة تركيبه للدولة القائمة على الحزب الواحد وعسكرة المجتمع وعدم الاكتراث بالتعددية الحزبية وبالبرلمان وبالانتخابات الديمقراطية بهدف إنجاز التنمية المستقلة عبر وسائل ثورية اقتصادية واجتماعية ولغايات سياسية خارجية، جعل النخبة القومية واليسارية في سورية سواءً أكانت ناصرية أم بعثية أم شيوعية وحتى إسلامية تستخفُّ ببناء الدولة على نموذج المؤسسات الدستورية والتشريعية وعلى صيغة عقد اجتماعي بين السلطة والمجتمع، فالدولة بالنسبة لها ليست سوى أداة لإنجاز الثورة بهدف تحقيق «المجتمع العربي الاشتراكي الموحد».

هذا النموذج الهش للدولة في وعي النخب والمثقفين السوريين شجّع «العسكر» كما يُطلق عليهم للتدخل وإنجاز ما عجز عنه المثقفون بطرقٍ ووسائل أكثر سرعة وفاعلية، ولذلك ترى أن الجيش السوري وخلال فترة الوحدة المصرية– السورية كان قد تفكك تماماً إلى كتل عسكرية جهوية وأيديولوجية متناقضة هي، كتلة الضباط الشوام (الدمشقيين) الذين قاموا بالانفصال، وكتلة الضباط الاشتراكيين (الحورانيين)، وكتلة المستقلين البعثيين المؤطّرين سرياً في «اللجنة العسكرية» والكتلة الناصرية، وقد كانت الكتلة الناصرية هي الأوسع والأكبر، إلا أن الكتلة الأكثر تماسكاً وتنظيماً بين جميع هذه الكتل كانت «الكتلة البعثية» التي وُضِعَ قادة الوحدات تحت رحمة ضباطها الصغار، وإذا كانت النخب القيادية في الكتل الأربع، الدمشقية والاشتراكية والناصرية والمستقلة، في صورتها العامة، مدينية من الفئات الوسطى، فإن التمثيل الريفي كان قوياً في النخبة القيادية العليا ل– «اللجنة العسكرية» وتضمُّ بشكلٍ خاص كوادر تنحدر من الأقليات الإسلامية العلوية والدرزية والإسماعيلية[٩٨].

إن صعود «اللجنة العسكرية» داخل جهاز حزب البعث المتربع على السلطة عنى بالحقيقة شيئاً واحداً هو إقصاء النخب المثقفة البعثية نفسها عن صنع القرار، وبنفس الوقت لعب هؤلاء المثقفون دور المنظر أو المفكر بالسياسة بعد أن كان صانعها، وما دور ياسين الحافظ في كتابة

«المنطلقات النظرية» التي أقرها الحزب عام ١٩٦٣ إلا مؤشر على تبادل الأدوار بين الجيش والمثقفين على كرسي السلطة.

إن اللجنة الحزبية العسكرية التي نشأت بالأساس وتجمعت في القاهرة خلال فترة الوحدة[٩٩] رأت في نموذج عبد الناصر في بناء الدولة على الطريقة الاشتراكية مثالاً أعلى لها وأرادت استنساخه، ولكن بمفاهيمها وتصوراتها هي للسلطة، وعلى الرغم من تدخل العسكر سابقاً كما قلنا إلا أن الصورة اختلفت الآن بشكل كامل، سيّما بعد انهزام عفلق والبيطار في حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ وإعلان النهاية لدور المثقف– البعثي وبداية البداية لدور الجيش العقائدي، لقد أصبحت الصورة كما وصفها سلامة ببراعة «في الماضي كان الأعيان وخلفاؤهم من «الوطنيين» يتناهشون السلطة ويختلفون عليها فيخرج العسكر أحياناً من الثكنات ويضع حداً لذلك، في حين أنه في عام ١٩٦٣ تم «تبعيث» المجال السياسي، ولكن الدينامية بقيت على حالها؛ سياسيون وأيديولوجيون يتناقشون ويتراشقون التهم، والعسكر في ثكناته ينتظر انتهاء النقاش الذي انتقل من خارج الحزب إلى داخله، أو بالأحرى هو ينتظر الوقت المناسب للانقضاض على السلطة»[١٠٠].

إن النتيجة النهائية التي يتوصل لها سلامة هي أن سورية كانت شبيهة بدول المشرق العربي في طبيعة تطور تحولاتها السياسية والاجتماعية، إذ حدث فيها «تمدين» للسكان، ولكن «ترييفٌ» للسلطة، وسيطرة للجيش على السلطة فيما بعد، فمع النمو السكاني المرتفع في سورية، إذ ارتفع من ٣,٥ بالمائة في الخمسينيات إلى ٤,٤ بالمائة في الستينيات، وكان هذا الارتفاع أكبر في مدينتي دمشق وحلب حيث انتقل النمو من ٣,١ بالمائة في الخمسينيات إلى ٤,٦ بالمائة في الستينيات، وبلغ هذا النمو معدل ٦،٤بالمائة في اللاذقية خلال الستينيات، وهي مدينة تضاعف عدد سكانها مرتين تقريباً ١٩٦٠ و١٩٧٠[١٠١]، لكن، دمشق وحلب واللاذقية وغيرها من المدن السورية، التي اتسعت على حساب ريفها وتريّف سكانها، لم تستطع هذه المدن أن تدمج الوافدين إليها مع أبنائها إلا في حدود

ضيقة، إذ تكسّرت التقاليد المدينية ولم تتمدن الثقافة الريفية في عمقها إلى ثقافة مجتمعية عصرية، إذ بقيت صلتها مرتبطة بصراعها مع النخبة المدينية، لكن ما يجب التأكيد عليه، أن دخول أجيال جديدة من الريف إلى المدينة من خلال توسيع قاعدة التعليم وتحسين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ليس سلبياً بالضرورة، بل إنه يكاد يكون عملية ضرورية وبصلب عمل الدولة الحديثة، إلا أن ما حصل أن التقاليد القانونية هي التي افتُقدت خاصةً فيما يتعلق بالحقل السياسي، وهكذا عدنا مرةً أخرى إلى صيغةٍ من احتكار السلطة ولكن بشكل مختلف، هي كما وصفها غسان سلامة مجدداً «كانت سلطة الأعيان لا تمثل فئات المجتمع فعلاً، فقد كان النواب مدينيين، ملاكين، أغنياء في أكثريتهم الساحقة، ولكن وظيفتهم كقناة للمجتمع المدني، على علاّتها الكثيرة والخطيرة، كانت مؤمنة إلى حدٍ ما. كان هناك على الأرجح صراع مستمر بين مصالحهم الخاصة في الدولة ومن خلالها، وبين تمثيلهم للشعب الذي كان باستطاعته (ولو بحدود) أن يُقصيهم عن السلطة، أو أن يدفعهم إلى الهامش من خلال ضغط تياراته الناشطة، وعلى صعيد التمثيل الساكن للمجتمع، فإننا نراه يتطور في اتجاه ليس بالضرورة سلبياً، فالانتخابات الأخيرة في عام ١٩٥٤ كانت من أفضل الدورات وأنزهها، كما أن تأثر النواب بالضغط الشعبي كان واضحاً منذ أول مجلس (المؤتمر السوري العام) الذي دفعته الحماسة الوطنية على تبني مواقف متقدمة أكثر مما كان أعضاؤه يريدون على الأرجح، وبكلام آخر، كان التمثيل الساكن للمجتمع (بمعنى كون المجلس صورة مطابقةً أكثر أو أقل من المجتمع) ضعيفاً، ولكن التمثيل النشط (بمعنى قبول المجلس بلعب دور قناة للتيارات المتنامية في المجتمع أو رضوخه للضغوط عليه بلعب هذا الدور) كان ممكناً، وكان على الأرجح في ازدياد مستمر، ولو ليس بالوتيرة نفسها تسيّس المجتمع المدني نفسه.

أما في المرحلة الحالية، فقد تحسّن التمثيل الساكن للفئات الشعبية في صورة واسعة للغاية في المجلس والحكومة والحزب الحاكم والمنظمات الشعبية، ولكن التمثيل النشط مال، في صورة معاكسة إلى الضعف الشديد،

والسبب الأساسي في ذلك أنه ليس للمجتمع المدني فعلاً دورٌ في اختيار هؤلاء الممثلين المزعومين الذين حصلوا على مواقعهم بفضل رضى هذه المجموعة عنهم، بينما كان لاستقلال الأعيان الاقتصادي النسبي عن الدولة فائدة انعدام التبعية المطلقة التي تميز خلفاؤهم إزاءها على مستوى الوظيفة، والعوائد، والامتيازات، وفي بعض الأحيان مجرد الاستمرار في الحياة لا في الحياة السياسية فحسب»[١٠٢]، إن هذه الصورة تكثّف بدقة الاختلاف الجوهري بين بنية النظام السياسي القائمة بعد الاستقلال وبين بنية النظام السياسي القائم في دولة ما بعد الثورة، فهامش النقاش أو حرية الرأي والتعبير كان قد ضاق تماماً إذ لم يعد يتسع سوى لمثقفي الثورة، خاصة بعد البلاغ رقم «١» بإلغاء الصحف ثم إلغاء الأحزاب السياسية، إذ أصبحت الدولة حينها هي الثورة، واستعرت داخل هذه الثورة نقاشات أيديولوجية تغلب عليها الصفة اليسراوية، ولكن يساريتها كانت أشبه بالدعاية وأحياناً تسف إلى المستوى الطفيلي والبدائي سيّما إذا تابعنا الحجج الرسمية التي ساقها نظام الأطباء الثلاثة بعد هزيمة حزيران /يونيو ١٩٦٧، إذ اعتبر هذا النظام أن الهدف الأساسي الذي شنّت إسرائيل من أجله الحرب لم يتحقق بالرغم من ضياع الجولان، إذ إن هدفها الحقيقي كان إسقاط النظام في سورية، وبلغت هذه النقاشات أوجها في المؤتمرات القطرية والقومية والمتعاقبة لنلحظ مدى غياب الواقع وحضور الأيديولوجيا، فلغة الأفكار والنظريات التي كان السياسيون يختلفون حولها كانت بنظر هذه النخبة السياسية صراعات حول مواقع اجتماعية وسياسية واقتصادية، غير أنها في الحقيقة لم تكن سوى فذلكات فكرية ورياضة ذهنية، في حين كان المجتمع في خط آخر مختلف تماماً وهو ما نفهمه من الترحيب الشعبي بحركة ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ التي أصبحت تعرف «بالحركة التصحيحية»، والتي هدفت بالأساس إلى تصحيح مسار الحزب، وعنت بشكلٍ حقيقي ونهائي على أن الخلافات السياسية والعقائدية لا تحسمها سوى الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش، فسيطرة الجيش على المجال السياسي أصبح مطلقاً ولم يعد للسياسيين أو

المثقفين من دور سوى الهامش.

ونجح الجيش إذاً ومنذ عام ١٩٦٦ في فتح فصل جديد، إنه فصل انتصار الريف على المدينة، والأقلية على تجمع هش من الأكثرية والأقليات، والعسكر على المدنيين، والواقعية على اليوتوبيا والجيش على الحزب، لقد أصبح حزب البعث بعدها وسيلة بيد الجيش، أو بالأحرى، بيد مجموعة من الضباط، ويُستعمل في مجالات الدعاوة والتعبئة وتركيز الشرعية، أما المنحى «اليساري جداً» الذي ستعتمده سورية أيام صلاح جديد (١٩٦٦-١٩٧٠) فكان إلى حد بعيد، نوعاً جديداً من الهروب إلى الأمام من كل هذه «الانتصارات»، ومحاولة لتأسيس شرعية قائمة على عناصر جديدة[١٠٣]، لقد أصبح الحزب أشبه بمنظمة كادر يسارية عسكرية، إذ أغلق فيها حق الترشيح والتصويت والانتخابات على نخبة الأعضاء العاملين الذين يقودون المنظمات الشعبية التي تم تأسيسها كبديل عن مؤسسات المجتمع المدني السابقة، وكانت هذه المنظمات والاتحادات النقابية في حقيقتها منظمات رديفة للحزب، أو أطرافاً له في عملية اختراق المجتمع، وانطلقت على المستوى النقابي من مبدأ النقابية السياسية، وليس من مبدأ النقابية المطلبية الذي اعتُبر مفهوماً برجوازياً ليبرالياً للعمل النقابي، وبوصفه حزباً تشترط فيه مرحلة العضو المتدرب والعضو العامل اتباع دورة عمل فدائي، فإنه كان حزباً معسكراً، في إطار تم فيه إيجاد «الجيش الشعبي» رديفاً لـ «الجيش العقائدي» أي محاولة عسكرة المجتمع برمته.

ولعل هذا ما يفسّر أن سياسة قبول الضباط وصف الضباط المتطوعين كمحترفين في الجيش، قد تمت عموماً وفق معايير طبقية وأيديولوجية تدخلت فيها معايير الولاء، وأدى ذلك عموماً إلى «ترييف» النخب العسكرية المحترفة أيضاً، في حين كانت بنية الجيش-بحكم قانون الخدمة الإلزامية- وطنية، غير أن هذه البنية خضعت للتسييس ضمن ما يعرف بـ «الجيش العقائدي»[١٠٤]، لكن، بالرغم من سيطرة الجيش والعسكر على المجال السياسي برمته، فإن ذلك أعطى المثقفين ربما فرصةً لاستدراك ما فات في حقل الدراسات المعرفية، ذلك أن حرية التفكير بالرغم من ضيق

الهامش تماماً إلا أنها كانت تُؤخذ غلاباً كما يقولون، وهو ما يفسر بروز فكر نقدي ضمن الدائرة الأيديولوجية نفسها، فالمراقب للحياة الثقافية السورية في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات يلحظ جهداً معرفياً تراكمياً مميزاً للمثقفين السوريين في كافة المجالات، فجهود ياسين الحافظ وإلياس مرقص ورفاقهما في ما يسمى البعد الديمقراطي في الممارسة القومية كانت مبكرة جداً وعلى مستوى الأحزاب القومية جميعها في الوطن العربي[١٠٥]، وقد أنتجت مصالحةً بين الديمقراطية والاشتراكية كان يمكن لمفاعيلها أن تظهر لو كان حزب البعث الذي سطّر منطلقاته النظرية الحافظ نفسه ما زال فيه بقية من عقائدية، إذ لم تكن الأيديولوجيا سوى غلالة تخفى وراءها تحول الحزب برمته إلى منظمة عسكرية ريفية محكومة بآليات عمل سلطوية أكثر منها حزبية.

والأمر نفسه نجده لدى الإخوان المسلمين أنفسهم، إذ تمكّن بعض شخصياتهم البارزة من مراكمة دراسات فقهية عصرية تواءم بين الفقه والعصر على ما في ذلك من مشقة، فقد لعب مجموعة من الفقهاء أمثال مصطفى الزرقا وعلي الطنطاوي ومحمد المبارك وفتحي الدريني وغيرهم دوراً في ما أصبح يُطلق عليه فيما بعد «بالمدرسة الشامية» التي أصبحت تعرف باعتدالها الفقهي والتشريعي ومرجعيتها الفكرية والفقهية الرصينة، فيمكن القول إذاً أن دور سورية الحضاري بالنظر إليه وفق قوس وطني يمتد من أقصى اليسار حتى أقصى اليمين كان منتجاً وفاعلاً ثقافياً بالرغم من التهميش والإبعاد القسري لدور المثقف وفاعليته في المجال السياسي العام، فالتجديد القومي والإسلامي وبنفس الوقت صدور أصوات وطنية داخل الحزب الشيوعي نفسه تطلب إعادة فك الارتباط مع الاتحاد السوفييتي والتفكير في المسألة القومية والوطنية من منظور جديد عُرفت بجماعة المكتب السياسي للحزب الشيوعي، جناح رياض الترك[١٠٦]، كلُّ ذلك يؤشر على أن المثقفين السوريين على اختلاف أطيافهم وتلويناتهم الأيديولوجية كانوا في عزِّ عطائهم المعرفي والثقافي متجسداً في إنتاجهم الفكري المميز الذي كان له أثره في تجديد وتطوير الفكر العربي القومي منه

واليساري والإسلامي، لكن ما حدث بعد أزمة الثمانينيات في سورية كان شكلاً جديداً من علاقة السلطة بالمجتمع لم يمر به المجتمع السوري من قبل، ومعادلة جديدة أيضاً بين المثقف والسلطة، إذ انتفى الهامش البسيط الذي تحلى به المثقف، حين أُنيط به دورٌ عقائدي عليه أن يؤديه في خدمة السلطة التي أمّمت الإنسان السوري بهدف إعادة تحديد دوره في المجتمع وفقاً لرغباتها وغاياتها، إنها مرحلة جديدة سيمرُّ بها المثقف وسيكون امتحاناً عسيراً يمكن وصفه بأنه محك اختبار أفرز نموذجين للمثقف لا ثالث لهما.

بؤس المثقف: سيرة الصمت والأفول

يمكن القول أن الحركة التصحيحية في عام ١٩٧٠ حاولت في البدء الخروج من أسر الشعارات البعثية اليسارية،التي كانت مصدر الخلاف الحقيقي بين جناحي البعث (الجناح الحزبي الذي يتزعمه صلاح جديد) والجناح العسكري الذي يقوده حافظ الأسد، فقد تلّخص برنامج الأسد في أن المرحلة التي تمر بها سورية هي مرحلة «تحرر وطني» لاسترجاع الأراضي العربية المحتلة، ويتحدد تناقضها الأساسي في التناقض ما بين «الأمة العربية» و«إسرائيل»، ومن هنا تغدو جميع التناقضات الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية الأخرى ثانوية، ويتطلب ذلك تحقيق «تضامن عربي فعّال» وضرورة تجاوز الخلافات العقائدية والسياسية مع العراق والأردن، كما يتطلب ذلك على المستوى الداخلي في سورية توجيه التنمية والتحرر من الطابع اليساري المغلق للحزب، وإعلان دستور يضمن المشاركة الشعبية في السلطة ويؤطرها بانتخاب مجلس شعب وتشكيل جبهة وطنية تقدمية تعزز الوحدة الوطنية، أما جناح جديد فجدَّد شرح «نظريته» اليسراوية في أن «للعدوان الخارجي هدف داخلي هو الإطاحة بالنظام التقدمي والثوري في سورية ومصر، وأن البرنامج الذي يقترحه الأسد ليس سوى التنفيذ العملي للشق الداخلي من العدوان»[١٠٧].

إن هذه الرؤية الانفتاحية النسبية التي ابتدأ بها الرئيس حافظ الأسد

فترة حكمه مكّنت كما قلنا من تراكم إنتاج معرفي غني من قبل المثقفين السوريين وفق كافة التلوينات الأيديولوجية، غير أنه ومع إقرار الدستور الدائم في عام ١٩٧٣ الذي نصَّ في مادته الثامنة على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية»، وعلى ضوء هذه الامتيازات البعثية نشأ نوعٌ من المعارضة داخل الطيف القومي نفسه عبَّر عنه حزب الاتحاد الاشتراكي الذي يقوده جمال الأتاسي، كما أن الحزب الشيوعي تعرّض لانقسام عميق قاده رياض الترك فيما عرف بالحزب الشيوعي– المكتب السياسي الّذي رأى أن التوقيع على ميثاق الجبهة هو «توقيع على تسليم الحزب وتصفيته»[١٠٨].

لقد تمكن جناح رياض الترك في الحزب الشيوعي من استقطاب الكثير من النخب الثقافية السورية، لا سيما الكتاب والأدبـاء والسينمائيين منهم، كأصدقاء أو كأعضاء إلى درجة يمكن فيها القول أن جناح المكتب السياسي قد تمتع بهيمنة ملموسة، أو قوة في الحقل الثقافي السوري المنتج للأفكار، حتى داخل النخب الثقافية «البعثية» التي كان عداؤها لماركسية بكداش والسوفييت يجذبها تلقائياً إلى جماعة المكتب «القومية»[١٠٩]، وخلال الفترة نفسها بدأ عددٌ من الشباب اليساري بعقد حلقات ماركسية ثقافية أنتجت فيما بعد ما يسمى «برابطة العمل الشيوعي» التي وقفت على يسار الحزب الشيوعي– المكتب السياسي عبر طرحها لشعار «أمة عربية اشتراكية واحدة» وتقريرها لمبدأ «حق تقرير المصير للأكراد» وطرحها الشبابي المستعجل لشعار «إسقاط النظام»[١١٠].

لقد تعرّض أعضاء الحزب الشيوعي– المكتب السياسي وأعضاء حزب العمل الشيوعي إلى اعتقالات عشوائية طالت معظم كوادرهم المثقفة مما شلَّ الدينامية، الحركية والفكرية التي كان يمثلها أعضاء هذين الحزبين في المناخ الفكري والثقافي السوري، أما حزب الإخوان المسلمين الذي تورّط في عمليات اغتيال طائفية وأعمال عنف استهدفت رموزاً في السلطة وأدت أيضاً إلى سقوط مدنيين أبرياء، فقد مثل فكرياً أقصى اليمين وكان قادته

قد تنكبوا طريقاً آخر مختلفا عن الذي شقّه المراقب العام الأول للإخوان مصطفى السباعي وهو ما أفقده زخمه الفكري وأدخله في السياسة من باب أدلجة الدين، لذلك لم يُفلح في إنتاج تراكم معرفي في الدراسات الفقهية والتشريعية وهو ما نلحظه في الفقر المدقع لزعماء الحركة على المستوى المعرفي منذ الثمانينيات وحتى الآن وضاعف في مراكمة الأزمة الفكرية التي عاشتها سورية منذ نهاية السبعينيات حتى عام نهاية التسعينيات.

لقد وُضِعَ المثقف بعد أزمة الثمانينيات، التي أصابت المجتمع السوري وعلاقته مع السلطة بشرخٍ عميق، في مأزقٍ مزدوج، فإما الصمت وهو الخيار الذي لجأ إليه الكثيرُ من المثقفين، أو الالتحاق بالمزايا البيروقراطية التي أمنتها السلطة لكل من دافعٍ عن منطقها عبر مراكز إعلامية وصحفية وسياسية مرموقة، كما جرى مأسسة المثقفين عبر وزارتي الثقافة واتحاد الكتاب العرب، إن أيّة دراسة لدور هاتين المؤسستين خلال الفترة ١٩٧٩ حتى ٢٠٠٠ وما بعد تكشف عن عمق الأزمة الثقافية التي تعيشها سورية.

إذ لا يمكن قراءة أزمة المؤسسات الثقافية في سورية إلا كجزءٍ من الأزمة العميقة والشاملة التي مرَّ بها المجتمع المدني في سورية الذي انتهى إلى غيابٍ وشللٍ تامين[١١١]، ذلك أن معظم أعضاء اتحاد الكتاب العرب، والذي يُفترض به أن يكون رابطة تجمع المثقفين السوريين وتدافع عن حقوقهم ليسوا بذي تأثير في الحركة الثقافية السورية، فضلاً عن أن أغلب المثقفين السوريين البارزين كبرهان غليون وجورج طرابيشي وأدونيس وإلياس مرقص وسعد الله ونوس ونزار قباني وعبد السلام العجيلي وزكريا تامر وغيرهم ليسوا أعضاءً في هذا الاتحاد، مما يعكس عزوف المثقفين السوريين عن الانتساب إليه وعدم رغبتهم في الفعالية ضمن أطره المحدودة، لقد تأسس الاتحاد عام ١٩٦٩ كوريث «لرابطة الكتاب السوريين» التي نشطت منذ أواسط الخمسينيات وضمت أدباء من لبنان وسورية ومعظمهم من الاتجاه الماركسي، وأبرز السوريين في تلك الرابطة كان شوقي بغدادي وحنا مينة وسعيد حورانية وعادل أبو شنب، وقد عُيّن سليمان الخشن كأول رئيس للاتحاد الوليد، ثم ترأسه من بعده صدقي إسماعيل فجورج صدقي

ثم عدنان بغجاتي وبعده حافظ الجمالي وصولاً إلى علي عقلة عرسان الذي يرأس الاتحاد منذ عام ١٩٧٧، وقد كان عمره حينها ٣٦ عاماً وحتى الآن[١١٢]، ويبلغ عدد أعضاء الاتحاد الأحياء منهم والأموات ٨٨٣ عضواً وهو عدد هزيل جداً بالمقارنة مع النسب المرتفعة لعدد المثقفين السوريين الفاعلين، وكما ذكر أحد الصحفيين فإن معظم أعضاء اتحاد الكتاب العرب من المتقاعدين، إذ إن متوسط عمر الأعضاء الأحياء في الاتحاد ستون عاماً وهو نفس العمر المحدد للتقاعد في الأعراف والقوانين السورية، ويمكن أن ننسب مفهوم التقاعد الزمني والعمري إلى تقاعد فكري ومعرفي أيضاً، ذلك أن أعضاء الاتحاد المتوقفين عن الكتابة منذ أكثر من عشر سنوات من الأعضاء يبلغ عددهم ٤٨٢ عضواً، ويُضاف إليهم ٢٣٦ عضواً متوقفون عن الكتابة منذ خمس سنوات، كما أن عدد الأعضاء في الاتحاد بدون تأليف أي كتاب يبلغ ٦ أعضاء و٤١ عضواً بموجب تأليف كتاب واحد، و٩٧ عضواً بموجب تأليف أو ترجمة كتابين لا غير[١١٣]، يكاد الأمر نفسه ينسحب على وزارة الثقافة التي تحولت إلى مؤسسة بيروقراطية تُعنى بتسجيل النشاطات ورفعها إلى المستوى الأعلى دون أن يكون لهذه النشاطات أي دور في تحريك الحياة الثقافية السورية.

إن المثقفين السوريين عاشوا حقيقةً خلال الفترة ١٩٧٩– ٢٠٠٠ زمناً مريباً من الصمت شمل ذلك الأجيال الثلاثة من المثقفين الحاضرين في تلك الفترة، رغم تداخل هذه الأجيال فيما بينها، إلا أنها تشترك في حقيقة واحدة هي العجز عن الفعل والتأثير واختيار الصمت ملاذاً آمناً.

فالجيل الأول الذي هو بطبيعة الحال جيل الرواد والذي كانت لهم مساهمات كبيرة في الترجمة والتعريف بالثقافة الغربية وتياراتها، كعادل العوا وعبد الكريم اليافي وبديع الكسم وغيرهم، انتهى به المطاف إلى الصمت أو الحديث في ما يسمى «بالثقافة العامة»، فهو يرفض التدخل في الدين أو في السياسة مثلما عبّر أحدهم لطالبه في الماجستير عندما أراد أن يأخذ من النص الديني وسلطته عنواناً لرسالته، وإذا أحبَّ أن يخرج عن صمته هذا فسيجدُ في «الثقافة العامة» متسعاً لكل راغب، فالحضارة

والعولمة والمعلوماتية.. إلخ هي الموضوعات التي تطبع المراكز الثقافية السورية ومحاضراتها، ولقد ارتضى هذا الجيل الصمت لحساب أن يعيش آمناً مطمئناً لا تنغص السلطة عليه حلّه وترحاله.

أما الجيل الثاني الذي اشتهر «بجيل التنوير» أو هكذا يعرّف نفسه، سيّما أن غالبية رموزه رفعوا راية الكفاح الماركسي، كصادق جلال العظم وأحمد برقاوي وطيب تيزيني وخضر زكريا ويوسف سلامة وحنا مينة ومحمد الماغوط وزكريا تامر وغيرهم فقد تفرّق شيعاً، فالبعض قبل مرغماً أن يعيش في الأقطار التي كان يدينها أيديولوجياً، والبعض الآخر تسلّم مواقع في السلطة ودخل في ركابها مستفيداً من ميزاتها، أما الجيل الثالث فهو جيل الأزمة بامتياز، فتكوينه الفكري لا يتيح له تعمقاً في القضايا الفكرية المشتعلة عربياً والراهنة غربياً، والوسط الثقافي السائد لا يساعده في تأسيس تواصل مع هذه التيارات يمكنه من الخروج من «أميته» المعرفية، وهكذا سينشأ جيلٌ من «المثقفين العموميين» إذا جاز لنا أن نساير غرامشي في المثقفين العضويين، وستتضاعف أزمة الجيل مع واقع الصحف والمجلات السورية التي تكثّف بامتياز الفقر الثقافي التام الذي تعيشه سورية بالمقارنة مع تاريخها الفكري وإرثها الأيديولوجي خاصة بالنسبة لفكرة القومية العربية، إذ كانت على الدوام خزّاناً لهذه الفكرة ومساهماً رئيسياً في تجديدها وتطويرها عبر مراحلها المختلفة، إن الصحافة السورية أقل ما توصف به بأنها صحافة رثة تبعث الكآبة وتثير الملل حتى قبل أن يحاول المرء تقليب صفحاتها، ولذلك وصفت دولياً «بالصحافة المعلّبة» ،والأدق وصفها بالنشرات البعثية أو الحكومية، ولا تختلف المجلات الثقافية التي تصدرها الوزارة أو اتحاد الكتاب العرب عن هذا التوصيف كثيراً، إذ هي مجرد تكرار مملل لأسماء اعتادت الكتابة بتكرار. وأمام هذا الواقع الرث للصحافة والمجلات سيمتنع جميع المثقفين الذين يمارسون الكتابة، باعتبارها سؤالاً مفتوحاً ومشرعاً على الحرية، من الكتابة في هذه الصحف والمجلات ولذلك فهم يتحدثون عن قضاياهم خارج صحفهم ومجلاتهم، وهذا ما نجده واضحاً لدى مطالعة أسماء الكتّاب في الصحف

والمجلات التي تصدر في بيروت، إذ غالبيتهم من المثقفين السوريين الذين يئسوا من وجود فسحةٍ في صحفهم ليفكروا من خلالها وليعبّروا عن آرائهم عن طريقها، إنهم يتواصلون عن طريق صحف الغير ويتجادلون ويتبارزون في هذه الصحف، ويثيرون القضايا والمسائل التي تستجدُّ لهم في هذه الصحف نفسها.

ولتعش الصحافة السورية عصر اجترارها لنفسها، وليعش المثقفون السوريون عصر صمتهم ويتجرعوا مرارة ألمهم وكآبة حسرتهم، ولذلك سنجد الكثيرين منهم غادر بلده ليبحث له عن حضورٍ أكاديمي في الجامعات العربية أو الغربية أو عن ملاذٍ آمنٍ من الحرية ليمارس من خلاله فعل التفكير والكتابة بكل جرأة ووضوح، ومن تلك المواقع سيمارس هؤلاء المثقفون تأثيرهم في الحياة الثقافية العربية وسيؤكدون أن وجودهم خارج أوطانهم سيكون مصدراً لحريتهم وفاعليتهم.

الصعود الرمزي للمثقف السوري واسترداد سلطته المعنوية

بقدر ما رأى المثقفون السوريون أنفسهم أنهم صانعو السياسة ومنشئو مجالها عبر تأسيسهم للأحزاب، بقدر ما وجدوا أنفسهم في نهاية التسعينيات ضحايا السياسة وعلى هامشها تماماً، إنها مفارقة البدء والنهاية، إذ ابتدأت السياسة بهم إذا صح هذا التعبير، لكنها انتهت إلى غيرهم.

لم يغفر المثقفون «للعسكر» انتهاكهم لعالمهم الذي أوجدوه، وهم لذلك بدؤوا يحاولون وبلهاث استرداد شيء مما فقدوه، لم تكن البيانات المتعاقبة التي وقّعها المثقفون السوريون بعد استلام الرئيس بشار الأسد السلطة في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ إلا تعبيراً عميقاً عن هذا الدور المفقود والمطلوب استرجاعه واستعادته، ولكن هذه المرة بشكلٍ مختلف، فالسلطة اليوم موصدةٌ أبوابها ولها مثقفوها وحراسها العقائديون الخاصون بها، لذلك بدؤوا يتوجهون إلى المجتمع عبر بناء «المجتمع المدني» من أجل استرداد دوره ووظيفته، لقد خطَّأ المثقفون السوريون–في مجملهم– تاريخهم العقائدي اليساري والقومي والإسلامي وبدؤوا يتوجهون لعقدٍ اجتماعي

جديد قائم على الشرعية الدستورية بعد أن كان هذا العقد قائماً على الشرعية الثّورية بحسب تعبير بيان الألف[١١٤]. وإذا كانت رؤية المثقفين السوريين حديثةً في اكتشافهم للمجتمع المدني، بحكم الأصول القومية واليسارية لمعظمهم ولكون مفهوم «المجتمع المدني» إنما نشأ وتطور في السياق التاريخي الليبرالي، فإن نظرة هؤلاء المثقفين المتوجسة إلى المجتمع والتي كانت نابعةً من النظر إليه وفقاً لعصبياته وطوائفه وتخلّفه والنظر إلى الدولة وفقاً لدورها التنموي والتغيري والتوجيهي[١١٥]، فإن التجربة التاريخية سواءً أكانت في المجتمعات الغربية وخاصة مجتمعات دول المنظومة الاشتراكية أو المجتمعات العربية نفسها التي قطعت شوطاً مميزاً على طريق تفعيل المجتمع المدني أقنعتهم بمدى التغييب التاريخي الذي أسهموا فيه بحق المجتمع، ومن هنا أتت العودة إليه بوصفه نقطة البدء، ويُضاف إلى ذلك فإن قضية الصراع العربي– الإسرائيلي التي تشكل المبرر الشرعي لفرض استمرار قانون الطوارئ في سورية إلى درجة تخليده، كما أنها تكثّف مجمل الحوارات السورية بين المثقفين وبين كافة شرائح وفئات المجتمع السوري، أثبتت التجربة التاريخية في تحرير الجنوب اللبناني وفي الانتفاضة الفلسطينية أن للمجتمع دوراً مركزياً لا يجب تغييبه أو إلغاؤه بل إنه قام بالدور الذي عجزت الدولة نفسها عن القيام به وأتت تجربة حرب العراق في نيسان/إبريل ٢٠٠٣ فيما بعد لتعزز هذه الرؤية في وقتٍ متأخر وإن بزاوية مغايرة ومختلفة.

مهما يكن فإن سياق النشاط السياسي للمثقفين وتوجههم نحو مخاطبة المجتمع أولاً وأخيراً يُعدُّ بمثابة تحول فكري واجتماعي ومفاهيمي بارز بعد أن كانت صراعات النخب السورية تتمحور حول السلطة، غير أن هذا الظهور المفاجئ إذا جاز التعبير للمثقفين السوريين واستخدام صيغة البيانات الموقعة كطريقة للتأثير والتواصل مع الرأي العام يجد له نماذج في التاريخ السوري تعود تماماً إلى اللحظة التي تم فيها انكفاء المثقف وتهميشه، إذ مع دخول القوات السورية إلى لبنان في عام ١٩٧٦ ومحاصرتهم لموقع تل الزعتر وقّع عددٌ من المثقفين السوريين كان من بينهم سعد الله ونوس،

بياناً أدانوا فيه التدخل السوري في لبنان، واعتُبر حينها بمثابة الإشارة الأولى لصنع المثقفين السوريين لصوتهم المعنوي والرمزي بغضّ النظر عن موقف السلطة، وفي عام ١٩٩٩ وقع عددٌ من السينمائيين السوريين البارزين كمحمد ملص وعمر أميرالاي وأسامة محمد ونبيل المالح وغيرهم على بيان ثقافي– سياسي يُدينون فيه تدخل المؤسسة العامة للسينما التابعة للحكومة في حرية عملهم ومنعهم من التعبير وفقاً لحساسيتهم الفنية الخاصة، لقد وجد البيان وقتها صدىً واسعاً بحكم أنه اخترق جدار الصمت الذي ساد على مدى سنوات طويلة وأعاد التذكير مجدداً بالمثقف السوري واستقلاليته ودوره في التأثير في الفضاء العام.

بعد ذلك يمكن القول أن انتقال السلطة في سورية أتاح مجالاً من حرية الرأي والتعبير كان المثقفون السوريون السّباقون إلى تدشينه واستثماره بنفس الوقت.

وقد لعبت عوامل عدة في إطلاق هذا الجو الذي يحض على الحوار والنقاش ولا يستبعده أو ينفيه كما كان في السابق، فاستئناف محادثات السلام بين سورية وإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ عقب وصول إيهود باراك إلى السلطة في إسرائيل أطلق نقاشاً حاراً وواسعاً حول جدل التطبيع مع إسرائيل وموقف المثقف والمجتمع السوريين منه في حال التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية وإسرائيل[١١٦]، ومع فشل المفاوضات المُستأنفة تجدَّد حديثٌ داخلي حول الفساد والإصلاح في سورية وأخذ طابعاً دراماتيكياً مع عزل رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي ثم فصله من الحزب وانتحاره فيما بعد في أيار/مايو ٢٠٠٠، مما وسّع دائرة النقاش المحدودة بشكل كبير وخرجت أقلامٌ عدة عن صمتها وبدأت تتحدث بجرأة عن ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي إذا كنا نرغب لسورية مستقبلاً أفضل وهو ما عكسته مثلاً نقاشات ندوة الثلاثاء الاقتصادية التي كانت تُعقد بشكل دوري وتطرح الأزمات والتحديات الاقتصادية والتنموية ومسائل الفساد والإدارة بكثير من الجرأة.

ثم جاء بعد ذلك انتقال السلطة عبر تعديل الدستور وإجراء استفتاء شعبي

كانت نتيجته ٩٧,٦ بالمئة ليصبح بعدها بشار الأسد رئيساً للجمهورية، وقد جاء خطابه للقسم في ١٧تموز/يوليو ٢٠٠٠ ليحضَّ على احترام الرأي الآخر مما سمح بنوع من الهامش في حرية الرأي والتعبير، وكان من الطبيعي أن تكون فئة المثَّقفين الأكثر سبقاً لاقتناصه بحكم كونها الأكثر حساسية للتغيير والأكثر طلَباً له. لقد بدأت قصة ولادة مفهوم المجتمع المدني من خلال اجتماعات دورية لعددٍ من المثقفين في منزل المخرج نبيل المالح وبحضور عددٍ من المثقفين ذوي الاتجاه اليساري من أمثال ميشيل كيلو ومحمد قارصلي وعارف دليلة وياسين شكر ومحمد نجاتي طيارة ويوسف سلمان ورفعت السيوفي وذلك قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد وتحديداً في ٢٨أيار/ مايو٢٠٠، لقد كان النقاش يتمحور حول ضرورة استعادة المجتمع لدوره بعد استبعاده من قبل السلطة على مدى سنوات طويلة وبحضور النائب والصناعي رياض سيف في الجلسات الأخيرة أتت فكرة تأسيس «جمعية أصدقاء المجتمع المدني»[١١٧] وصاغ المجتمعون مسودةً أولى ثم ثانية للجمعية أشارت إلى أن «المجتمع المدني كما نراه، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتنوعة ونوادٍ ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلاّ عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته وخلق حال حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع يُعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل» وصولاً إلى الدعوة إلى «تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية، علّنا نقدّم جهداً يُسهم في بناء مجتمع ديموقراطي متطور»[١١٨].

وقد سعى النائب رياض سيف في لقاءٍ مع نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام الحصول على ترخيص للجمعية، فكان رده «بأن ما تقومون به هو خطٌ أحمر «ويعتبر» بمثابة البلاغ رقم واحد «وطالبه بالتمهل» لأن قانوناً للأحزاب والجمعيات سوف يصدر قريباً، وعندها بإمكانكم التقدم للحصول على ترخيصٍ رسمي»[١١٩]، فأكّد عليه النائب

سيف بأن هذا الحزب لن يكون في إطار الجبهة الوطنية التقدمية التي تشكل الإطار السياسي الوحيد الرسمي في سورية، فصدّق ذلك خدام وأخبره قائلاً «نعم، لن يكون عضواً في الجبهة الوطنية التقدمية»[١٢٠].

هنا حدث افتراق بين خطين، ذلك أن مجموعة المثقفين السوريين التي استمرَّت في لقاءاتها وتطوَّرت فيما بعد إلى ما يسمى «لجان إحياء المجتمع المدني» في حين اتبع النائب سيف المعروف بديناميته وعمليته خطاً آخر، إذ أعلن عن تأسيس «منتدى الحوار الوطني» متمتعاً بحصانته البرلمانية «النسبية» ومعلّلاً ذلك بأن من صلاحياته كنائب «أن يجتمع إلى المواطنين ويستمع إلى شكاويهم»، وقد افتتح المنتدى نشاطه في ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ بمحاضرة عن المجتمع المدني لشيخ المثقفين السوريين كما أصبح يُطلق عليه أنطون مقدسي، وقد أخذ هذا اللقاء اهتماماً سياسياً وإعلامياً مضاعفاً لاجتماع عدة مواقف أو مناسبات. إذ استبقت السلطات السورية افتتاح المنتدى بإرسال رسائل «تحذيرية» عبر صحيفة «المحرر نيوز» اللبنانية، إذ اتهمت «دعاة المجتمع المدني في سورية» بأنهم «يريدون اقتباس تجربة أوروبا الشرقية في الإطاحة بأنظمتها الحاكمة لتطبيقها على سورية»، وتساءل «المصدر الوثيق الصلة بالنظام» على حد وصف الصحيفة عن «الهدف الحقيقي الكامن وراء نيّة تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني» إذ يسعون إلى «إقامة منتديات ثقافية وسياسية غير معلنة، ومن المرجح أن تكون أندية الروتاري الماسونية بينها[١٢١]، وبنفس الوقت كان أنطون مقدسي نفسه قد وجّه رسالةً إلى الرئيس بشار الأسد عبر صحيفة «الحياة» بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، تُعتبر الأولى لجهة مخاطبة رئيس الجمهورية عبر وسائل الإعلام دون وسائط أو مبررات، إذ قال فيها بكل عفوية وصراحة وجرأة «الوضع العام، وباختصار يا سيدي: انهيار عام، سياسي واقتصادي وأيضاً ثقافي وإنساني» وبعد أن شرح بكلمات موجزة هذا الوضع العام أضاف قائلاً «لقد كفانا يا سيدي من الكلام الفضفاض: مكاسب الشعب، إنجازات الشعب، إرادة الشعب.

الشعب غائب يا سيدي منذ زمنٍ طويل، إرادته مشلولة تقوم اليوم على

تحقيق هدفين: الأول على الصعيد الخاص أن يعمل ليلاً ونهاراً كي يضمن قوت أولاده.

والثاني على الصعيد العام، أن يقول ما يُطلب منه قوله، وأن يتبنى السلوك الذي يُطلب منه (مسيرات، هتافات...) إن الذي يعصم هذا الشعب من الدمار، هو أنه يتعايش مع هذا الوضع المتردي تعايش المريض مع مرضٍ مزمن»[١٢٢].

وعلى الفور أصدرت وزيرة الثقافة مها قنوت قراراً بفصله من موقعه كمديرٍ لمديرية التأليف والترجمة والنشر التي أشرف عليها على مدى سنواتٍ طويلة ساهم خلالها بدورٍ كبيرٍ في رعاية الكتب المترجمة الحديثة ونشر النتاج الفكري الإبداعي الشاب والمميز[١٢٣]، وقد أحدثت رسالته تلك وردُّ الفعل عليها صدىً سريعاً لدى الوسط الثقافي السوري والعربي مما وضع قضية حرية الرأي والتعبير على المحك مجدداً، وهكذا فباجتماع «منتدى الحوار الوطني» في منزل رياض سيف ،وتقديم أنطون مقدسي محاضرةً فيه وعن «المجتمع المدني»، بدا عندها اللقاء المرتقب أشبه بتجمعٍ للمعارضة لم تشهده سورية من عقودٍ طويلة، وعلى قدر ما كان خطابُ المحاضر معتدلاً بقدر ما عبّرت مداخلات المشاركين عن رغبة عميقة وحقيقية في الحوار وفي مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية بعد غيابٍ طويل. بعد هذا الحضور الإعلامي اللافت جاء بيان المثقفين السوريين الأول (المعروف ببيان ال- ٩٩ مثقفاً) وذلك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إذ دعا البيان إلى «إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سورية منذ العام ١٩٦٣، وإصدار عفو عام عن كافة المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة المنفيين، وإرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي»[١٢٤]، وقد وقّع عليه العديد من الأسماء المؤثّرة في الحياة الثقافية السورية كأنطون مقدسي وبرهان غليون وصادق جلال العظم وطيب تيزيني وميشيل كيلو وعددٌ لا بأس به من السينمائيين والمحامين البارزين وقد أحدث أثراً عبر الاهتمام الإعلامي

العالمي والعربي اللافت بوصفه «صرخة الحرية الأولى» التي تخرج من داخل سورية[١٢٥].

لقد مثّل هذا البيان صحوة السبات بالنسبة للمثقفين السوريين واستعادةً لسلطتهم الرمزية وحضورهم المعنوي في المتخيّل الجمعي بوصفهم المعبرين عن الضمير الذي يتجه دوماً باتجاه الحق والحرية، لقد كانت استجابة السلطات الرسمية إيجابية جداً «بالمعايير السورية» على البيان، إذ لم يتعرض أيٌّ من الموقعين إلى أيّة ضغوطات أمنية تُعتبر في سورية بمثابة نتيجة طبيعية، بل استجابت السلطات والرئيس بشار الأسد نفسه شخصياً بالإفراج عن ما يعادل ٦٠٠ معتقل سياسي في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٠، وكانت الصحف الرسمية أول من ذكرت الخبر في صفحاتها الأولى[١٢٦]، الأمر الذي اعتبر بمثابة الاعتراف الرسمي الأول بوجود «معتقلين سياسيين» بعد أن كانت السلطات الرسمية تنكر باستمرار وجودهم وتعتبرهم موقوفين يقضون عقوبتهم القضائية.

كلُّ هذا نشّط الحراك الاجتماعي والسياسي وخاصة بالنسبة للمثقفين الذين رأوا في ذلك فرصةً لا تفوّت للمزيد من الضغوط باتجاه إحداث انفراجات سياسية مع ضمانات قانونية حقيقية وليس فقط على مبدأ النبضات أو الضوء الأخضر أو سياسة غض النظر[١٢٧]، ولذلك بدأت المنتديات والندوات تنتشر كالفطر كما شبهها أحد الصحافيين السوريين، فأُعلن عن تأسيس المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان[١٢٨]، ثم منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وبنفس الوقت كان عددٌ من المثقفين السوريين المنضوين تحت ما أسموه «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» وكان عددهم ٢٢ مثقفاً سورياً ثم انسحب بعضهم إلى أن استقرَّ العدد النهائي على ١٤ مثقفاً[١٢٩]، وقد استمرّوا في اجتماعاتهم الدورية والمنتظمة التي رعت فيما بعد جمع التوقيعات الضرورية لما سُمِّي «بيان الألف» الذي حمل لهجةً تصعيدية خاصة بالنسبة لتقييمه المرحلة السابقة من حركة ٨آذار/مارس ١٩٦٣ وحتى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٠ وهو ما أثار ردود فعلٍ واسعة جداً

على لسان عدد كبير من المسؤولين السوريين كوزير الدفاع مصطفى طلاس[١٣٠] ووزير الإعلام[١٣١] وغيرهما كما ظهر ذلك في افتتاحيات الصحف الرسمية[١٣٢]، والصحف العربية التي تصدر من بيروت والتي تعد محسوبةً على النظام السوري خاصةً صحيفة «المحرر العربي»[١٣٣].

يمكن القول أن الطيف الواسع الذي ساهم في إصدار بيان الألف كان له تأثيره السياسي والمجتمعي المباشر، لجهة بداية تشدد السلطات تجاه مثل هذا النوع من النشاط الإعلامي، أو لجهة رفع سقف المطالب العامة المتعلقة بالحريات والتعددية السياسية وانعكس ذلك بشكل مباشر على حوارات السوريين فيما بينهم، وامتلكت «الهيئة التأسيسية» حضوراً رمزياً بصفتها صوت المثقفين السوريين، وبنفس الوقت كان النائب رياض سيف يفكّر بشكل جديد في إعطاء «منتدى الحوار الوطني» الذي أسَّسه في منزله صيغةً مؤسسية وتجلى ذلك في تأسيس لجنة تدير شؤون المنتدى أُطلق عليها «لجنة منتدى الحوار الوطني» التي كانت مؤلفة من ١٤عضواً[١٣٤]، وقد جمع بعض أعضائها بين نشاطهم في «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» وبين مشاركتهم في «لجنة منتدى الحوار الوطني»، وبنفس الوقت كانت إحدى الصحف السورية الرسمية «الثورة» وبمبادرة من رئيس تحريرها الشجاع محمود سلامة رحمه **الله** قد فتحت صفحاتها لمناقشات نظرية وسياسية واجتماعية عميقة حول مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة أو موقفه منها وإشكالية التعارض والتكامل بين الطرفين وقد ساهم في هذه النقاشات عددٌ كبير من المثقفين السوريين[١٣٥]، مما بدى أن وسائل الإعلام الرسمية بدأت تحتضن النقاشات حول «المجتمع المدني» الأمر الذي رأى فيه البعض حافزاً للدفع إلى الأمام باتجاه قوننة هذه «المكاسب».

وبنفس الوقت كانت المنتديات تتسع وتنشط وتلعب دوراً تحفيزياً للمجتمع السوري على المشاركة واستثمار مساحات الحرية المتاحة، إذ بدأ «منتدى الحوار الوطني» برنامجاً مكثّفاً ركّز بشكل رئيسي على آليات التحول السياسي في سورية، وقد كانت المحاضرة الأولى فيه بعنوان «حق

القول»[١٣٦] ثم أتبعت بمحاضرة أخرى عن الإصلاح السياسي[١٣٧] مما جعل النقاش في المنتدى مركّزاً بشكل عملي في تقديم أفكار وحلول نظرية وعملية للإصلاح السياسي والاقتصادي في سورية.

وجاء الإعلان عن تأسيس «التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة» كحزب سياسي معظم أعضائه من الناصريين القدامى[١٣٨]، وتمَّ ذلك عبر مؤتمر صحفي مما أعطى إشارةً إلى قرب صدور قانون جديد للأحزاب السياسية في سورية، بعد أن كان الحديث يدور كثيراً عن صدوره، ثم أعلن كريم الشيباني عن حزبه «الحزب الوطني الديمقراطي» في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ عبر مؤتمر صحفي أيضاً، لتؤكد هاتان الإشارتان على أن قانوناً للأحزاب قريب الصدور، مما دفع النائب رياض سيف إلى الاستعجال بالإعلان عن تأسيس حزب جديد حمل اسم «حركة السلم الاجتماعي» وذلك في «منتدى الحوار الوطني» بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، إذ توقع سيف عن أن يتم الإعلان عن صدور قانون جديد للأحزاب في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠١، كما ورد ذلك على لسان سليمان قداح الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي ثم يتم توسيع الجبهة الوطنية التقدمية باستنساخ أحزاب شبيهة بها، وتكون السلطة بذلك قد أنجزت الانفتاح السياسي وحققت التعددية السياسية، فأحبَّ سيف أن يضع السلطة أمام استحقاقٍ من نوع جديد وهو السماح لأحزاب ذات خط ليبرالي مختلف بالنشاط السياسي ولا يعمل تحت مظلة الجبهة الوطنية التقدمية، لكن سيف الذي كتب ورقة «حركة السلم الاجتماعي: مبادئ أولية للحوار»[١٣٩] على عجل، لم يكن موفّقاً في صياغة سياسية تتلاءم مع الواقع السياسي القائم ويتواءم معه خاصة من زاوية بدئه بالدفاع عن الأقليات وهو ما لا يتناسب مع الذهنية القومية التي يقوم عليها العقل السياسي الرسمي منه والمعارض في سورية، ذلك أن الوعي القومي يمثّل بالنسبة للسوريين الإطار العام الذي يفكرون من خلاله وبه، ولذلك أحدثت ورقة «حركة السلم الاجتماعي» ردة فعل سلبية أثناء الإعلان عنها في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١[١٤٠] من قبل المسؤولين الرسميين في سورية إذ رأى

فيها عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية دعوةً لجزأرة سورية[١٤١]، وهو ما عجَّل بالبدء في كبح نشاط المنتديات وكبتها.

كانت المحاضرة الأخيرة في منتدى الحوار الوطني بعنوان «المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديمقراطي في سورية»[١٤٢]، لكاتب هذه السطور، ولقد كانت أول محاضرة تخرج عن العموميات لتبحث بتشخيص الواقع السوري مباشرةً دون مقاربات عيانية عن الواقع العربي وما إلى ذلك، ولذلك شهدت اهتماماً إعلامياً لافتاً[١٤٣] واستمرت لمدة خمس ساعات متواصلة كانت النقاشات فيها بمنتهى الجدية والمسؤولية. في اليوم التالي جرى الإعلان عن شروط لتقييد نشاط المنتديات أو بالأحرى وقفها نهائياً، إذ طُلِبَ من المسؤولين عن تنظيم هذه المنتديات تقديم اسم المحاضر ونص المحاضرة وأسماء الحضور إلى غير ذلك قبل ١٥ يوماً من موعد المحاضرة والانتظار حتى الحصول على الموافقة[١٤٤]، الأمر الذي عنى حقيقةً وقف نشاط المنتديات بتوجيهٍ من فرع الأمن السياسي التابع لوزارة الداخلية، وترافق ذلك مع تعميم من القيادة القطرية لحزب البعث تتهم فيه المثقفين السوريين بأنهم عملاء ومرتبطون بالخارج[١٤٥]، وقام أعضاء القيادة القطرية بجولة على المحافظات السورية للتحذير من هذه الأطروحات التي تدعو إلى «المجتمع المدني»[١٤٦]، وعلى إثر هذه التقييدات المختلفة أعلن الكثير من المنتديات وقف نشاطه، بينما جرى استثناء «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وذلك لأنه يمثّل الطيف الناصري القومي القريب من توجه القيادة السياسية السورية[١٤٧]، أما منتدى الحوار الوطني فقد أعلن النائب سيف تحوّله إلى «مضافة»[١٤٨] قبل أن يُعلن نهائياً إغلاقه[١٤٩] وعندها جرى الإعلان رسمياً عن نهاية «ربيع دمشق»[١٥٠] الأمر الذي انعكس مباشرة على حراك المثقفين السوريين ونشاطهم، لكنهم على الرغم من ذلك استمروا في نشاطهم عبر هيئاتهم التمثيلية التي اكتسبت شرعيةً واقعية خلال تلك الفترة السابقة، فالهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني عملت على إصدار وثيقة أخرى عُرفت بوثيقة «التوافقات» في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠١[١٥١] واستمرَّ «منتدى جمال الأتاسي» بنشاطه

عبر محاضرة عن «ثقافة الخوف»[١٥٢]، أما «منتدى الحوار الوطني» فبالرغم من تحويل النائب رياض سيف إلى القضاء للتحقيق معه بشأن ورقة «حركة السلم الاجتماعي»[١٥٣] فإن اللجنة بدأت جدياً بالتفكير في الحصول على طلب ترخيص قانوني من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كونها الجهة الرسمية المخوّلة بالتأسيس لمثل هذا النوع من الجمعيات، وكان منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي قد سبق منتدى الحوار الوطني في ذلك[١٥٤]، لم يحمل طلب ترخيص أيٍّ من المنتديين اللذين أصبحا لهما حضورهما الإعلامي والاجتماعي المميز أيّة كلمة تدلُّ على رغبتهما في النشاط السياسي[١٥٥]، وليس ذلك تعففاً عن السياسة بقدر ما هو رغبة في الانطواء تحت مظلة القانون عبر سحب أيّة ذريعة قد تستخدمها السلطة لعدم الحصول على الترخيص القانوني، وبالرغم من ذلك جاء رد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سريعاً بردّ الطلب ورفض الترخيص[١٥٦]،فقررت لجنة منتدى الحوار الوطني استئناف نشاط المنتدى بغضِّ النظر عن موافقة السلطات على ذلك أو رفضها.

لكن جاءت خطوة اعتقال السلطات للنائب محمد مأمون الحمصي في آب/ أغسطس ٢٠٠١ بعد إعلانه إضراباً عن الطعام كي تتحقق أهدافه التي أعلنها في بيانه[١٥٧] لتحمل مؤشراً سلبياً على اتجاه السلطات للعودة إلى إرث القمع والاعتقال والتخويف، وتعززَّ ذلك مع اعتقال رياض الترك الأمين العام للحزب الشيوعي السوري– المكتب السياسي وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعد مشاركة له في برنامج «بلا حدود» على قناة «الجزيرة» القطرية (١٥٨) مما زاد المخاوف والشكوك، وجاء استئناف نشاط منتدى الحوار الوطني في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بمحاضرة للدكتور برهان غليون الذي قَدِمَ من باريس حيث يقيم خصيصاً للمشاركةً في استئناف نشاط المنتدى وليُعلن فتح صفحة جديدة كما قال في بداية محاضرته التي كانت بعنوان «مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد»[١٥٩]، وبعد نقاش استمرَّ لمدة خمس ساعات متواصلة وبحضور ما يفوق على ٥٠٠ شخص شعر فيها المشاركون بحيوية التواصل وإمكانيته بين السوريين

جميعاً ومن كل أطيافهم وألوانهم سيّما وأن المحاضرة تدعو إلى بناء عقد وطني جديد بين النخب السياسية في سورية وبين السلطة من جهة والمجتمع وقوى المعارضة من جهة أخرى، غير أن السلطات السورية ردّت على ذلك باعتقال النائب رياض سيف في ٧أيلول/سبتمبر٢٠٠١[١٦٠]، الأمر الذي دفع «لجنة منتدى الحوار الوطني» للتنديد بذلك والتأكيد على الاستمرار في نشاط المنتدى عبر بياناتها المستمرة[١٦١]، وجاء الرد سريعاً مرة أخرى باعتقال خمسة آخرين هم الدكتور عارف دليلة عميد كلية الاقتصاد سابقاً، د. وليد البني ود. كمال اللبواني وحسن سعدون وجميعهم أعضاء في لجنة المنتدى، كما اعتُقل أيضاً حبيب صالح المسؤول عن المنتدى الثقافي في طرطوس[١٦٢]، ومع استمرار صدور البيانات المنددة والمصممة على الاستمرار في نشاط المنتديات جاء اعتقال ناشطين آخرين هما المحامي حبيب عيسى الناطق باسم منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي وفواز تللو عضو لجنة منتدى الحوار الوطني[١٦٣] وذلك في صباح ١١ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١، ثم أتت تفجيرات ١١أيلول/ سبتمبر لتنقل اهتمام الإعلام والعالم إلى اتجاه مغاير مختلف تماماً مما أحدثَ ردة فعل عكسية على حراك المثقفين والناشطين، سيّما وأن الإعلام الذي كان ورقةً رابحة في يدهم قد اتجه في اتجاه مغاير تماماً، ولذلك يمكن القول أن المثقفين عاشوا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر فترة سبات حقيقي إلى حين النظر في طبيعة آليات العمل السياسي التي ستعقب هذا الحدث ذي الأثر الدولي الضخم.

لقد كرّست هذه الاعتقالات حقيقةً النهاية الرسمية لربيع دمشق الذي راهن عليه العديد من المثقفين والناشطين السوريين على أن يُثمر مناخاً جديداً من الحقوق والحريات في سورية بعد أن كان مفقوداً منذ عقود، إلا أن هذا الرهان قد سقط للأسف بالنظر إلى آلية عمل النظام السياسي في سورية التي لا تحتمل الانفتاح أو التغيير وتصرُّ على الإمساك بجميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والإعلامية.

مهما يكن فيمكن القول أنه بالرغم من بعض الانفراجات من مثل

الإفراج عن رياض الترك[١٦٤] والسماح لجمعية حقوق الإنسان بالنشاط والحركة، إلا أن ذلك لا يُضيء الصورة القاتمة لوضع الحريات العامة في سورية والتي عمل المثقفون السوريون بدأب وجد على اتساع دائرتها حتى تتحقق دولة الحق والقانون التي يمكن اعتبارها الهدف الأول الذي يطمح معظم السوريين من أجل تحقيقه وإنجازه.

هوامش

(١) للمزيد حول ذلك، راجع: محمد الشيخ، المثقف والسلطة: دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩١) ص–١٤ ٢٣، وأيضاً: د. محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥).

(٢) انظر حول مفهوم غرامشي للمثقف: نادية رمسيس فرح، المثقفون والدولة والمجتمع المدني، وعبد القادر الزغل، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، ضمن كتاب (غرامشي وقضايا المجتمع المدني)، مجموعة من الباحثين (قبرص: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط١، ١٩٩١) ص –٣٦٨ ٣٢٨ و ص–١٥٠ ١٥١، وادوارد سعيد، صور المثقف، ترجمة غسان غصن (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦ وأيضاً:

Alvin Gouldner ،The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class (New Yourk: Oxford University press، 1979).

(٣) د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ١٩٨٧) ص٦٠، وأيضاً: د. حكمت علي إسماعيل، نظام الانتداب الفرنسي على سورية –١٩٢٠ ١٩٢٨ (دمشق: دار طلاس، ط١، ١٩٩٨) ص –١٩ ٢٥

(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق –١٨٦٠ ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٩٣) ص٢٣.

(٦) المرجع نفسه، ص٣.

(٧) محمد جميل الشطي، أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف الرابع عشر –١٢٠١ ١٣٥٠ للهجرة (بيروت: [د.ن]،ط١، ١٩٧٢) ص١١٦.

(٨) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، [م،س]، ص٣٢.

(٩) انظر: عبد الله حنا، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة (دمشق: دار المدى، ط١،٢٠٠٢) ص–٤٠ ٤٣.

(١٠) نقصد بالعلماني هنا الشخص الذي ليس هو سليل إحدى العائلات ذات الإرث الديني، كما أنه بنفس الوقت خريج إحدى المدارس أو الجامعات الأوروبية.

(١١) ديفيد دين كومنز، الإصلاح الإسلامي: السياسة والتغيير الاجتماعي في سورية أواخر العهد العثماني، ترجمة د. مجيد الراضي (دمشق: دار المدى، ط١، ١٩٩٩)

ص٢٣.

(12): Mosh Ma`oz، Attempts to Great a Political Community in Modern Syria، in (Middle Eastern politics and Ideas A History from within) Edited by; Ilan pappe` and Moshe Ma`oz (London; New York;: Touris Academic Studies، 1997) p. 209–212.

(13). Ibid، p. 212

(١٤) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، [م،س]، ص٥٤.

(١٥) لا أقصد بمفهوم «الطبقة» هنا المعنى الماركسي المحدد للمفهوم، بقدر ما أعني بها فئة ذات مصالح مشتركة تنشأ على حساب فئة أخرى، ولا تقتصر على حقل إداري أو اقتصادي معين، وإنما تُسيطر بواسطة علاقاتها ومنافعها على معظم الشؤون الحياتية للمجتمع في مختلف جوانبه السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

(١٦) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية ،[م،س]، ص٥٧.

(17) 214.–Mosh Ma`oz، Attempts to Great a Political Community in Modern Syria ،p. 212

(١٨) فيليب خوري: أعيان المدن والقومية العربية، [م،س]،ص٧٥.

(١٩) المرجع نفسه، ص٦٦.

(٢٠) ديفيد دين كومنز، الإصلاح الإسلامي: السياسة والتغيير الاجتماعي في سورية أواخر العهد العثماني، [م،س]، ص٣٠.وللمزيد حول ذلك، انظر: مهيار عدنان الملوحي، معجم الجرائد السورية ١٨٦٥– ١٩٦٥ (دمشق: دار الأولى للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٢).

(٢١) المرجع نفسه، ص٣٢.

(٢٢) فيليب خوري: أعيان المدن والقومية العربية، [م،س]، ص١٠٠. وتؤكد الباحثة بوني ف. ساوندرز أنه في عام ١٩١٤ كان يعيش في سورية ما يقارب نصف عدد القوميين العرب في كل الامبراطورية العثمانية، انظر: بوني ف. ساوندرز، الولايات المتحدة والقومية العربية: الحالة السورية ١٩٥٣– ١٩٦٠، ترجمة سامر خليل كلاس (دمشق: دار نينوى، ط١، ٢٠٠٢).

(٢٣) انظر: ظافر القاسمي، جمال الدين القاسمي (دمشق: المطبعة الهاشمية، ١٩٦٥)، وأيضاً: جمال باروت، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر: حلقة حلب (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٤).

(٢٤) لقد ذهب الزهراوي إلى حمص بعد حادثة التجديد الشهيرة في ١٩٠١ ،ثم هرب إلى مصر في عام ١٩٠٢.

(٢٥) ديفد دين كومنز، الإصلاح الإسلامي: السياسة والتغيير الاجتماعي في سورية أواخر العهد العثماني، [م،س]، ص ١٠٨.

(٢٦) وفيق العظم درس في استنبول وعيّن موظفاً في الحكومة العثمانية، وكان أحد المؤسسين لجمعية الاتحاد والترقي، ويعدُّ أحد اللمعات البارزة في التكوين الفكري المبكر للعروبة.

(٢٧) عبد الرحمن الشهبندر طبيب درس في الغرب، أصبح له دور بارز في الحركة القومية العربية، وأحد الذين عارضوا خط الكتلة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي لأسباب أكثر وطنية، انظر: غالب العياشي، تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب ١٩١٨ – ١٩٥٤ (بيروت: مطابع أشقر إخوان، ١٩٥٥) ص–٤٦٠ ٤٦٦.

(٢٨) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، [م،س]، ص١٠١.

(٢٩) المرجع نفسه، ص٧٨.

(٣٠) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (–١٧٩٨ ١٩٣٩)، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار، [د،ت])، و علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (–١٧٧٨ ١٩١٤) (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٥٥). وللمزيد حول ذلك ،انظر:

E.Dawn،»The Rise of Arabism in Syria «،The Middle East Jornal،No 16 ،1962 ،p.163 .

(٣١) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية ،[م،س]،ص١١١

(٣٢) يشير داون إلى أن الدمشقيين كانوا يُقاربون ٨٠٪ من إجمالي العضوية السورية في «الحركة العربية» قبل العام ١٩١٤، ومن أصل ١٢٦ عضواً معروفاً في الحركة العربية قبل عام ١٩١٤، كان هناك ٤٠ بالمئة من السوريين، انظر:

C.Ernest Dawn ،From Ottomanism to Arabism: Essays on the Orginis of Arab Nationalism، Urbana، 1973، P.159–175 .

(٣٣) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي (بيروت: دار النهار للنشر، ط٢، ١٩٨٦) ص–٣٥ ٣٦..

(٣٤) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين –١٩١٨ ١٩٢٠(القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١) ص٦٤

(٣٥) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، [م،س]، ص–٣٦ ٣٧.

(٣٦) المرجع نفسه، ص٣٩.

(٣٧) مذكرات محمد كرد علي (دمشق: [د.ن]، ١٩٤٨) ج١، ص٢٣١.

(٣٨) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من

أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٥٨ (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠)، ص١٦. وأيضاً: هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية (بيروت: دار رياض الريس، ٢٠٠١).

(٣٩) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، [م،س]، ص–٦٦ ٦٧.

(٤٠) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري، [م،س]، ص–٦٥ ٦٦.

(٤١) نقلاً عن: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، [م، س]،ص ٧٠.

(٤٢) انظر: محمد الأرناؤوط، دراسات حول الحكومة– الدولة العربية في دمشق –١٩١٨ ١٩٢٠ (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٠) ويكاد يكون متقدماً حتى بالنسبة للدساتير العربية المعاصرة التي أحدثت بعد إنجار الاستقلال الوطني وتعرّضت لتعديلات مختلفة حسب رغبات الأحزاب الحاكمة.

(٤٣) انظر: ماري ألماظ شهرستان، المؤتمر السوري العام –١٩١٩ ١٩٢٠ (بيروت: دار أمواج، ٢٠٠٠).

(٤٤) أدهم الجندي، تاريخ الثورة السورية في عهد الانتداب الفرنسي، (دمشق: [د،ن]، ١٩٦٠) ص، ١٧٣، وأيضاً: يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، [م،س]، ص–٨٢ ٨٣.

(٤٥) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، [م،س]، ص–١٤١ ١٤٢، وخيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، [م،س]، ص١٦٠.

(٤٦) يذكر حسان الجابري أن هذا الحزب كان يزاول نشاطه قبل هذا التاريخ تحت اسم «جمعية حقوق الإنسان» التي عمل مع نخبة من رجال البلد على الانتساب إليها، انظر: د. ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية –١٩٢٠ ١٩٣٩ (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩) ص، ٢١٠.

(٤٧) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية، [م،س]، ص٥٠.

(٤٨) المرجع نفسه، ص٥٠، انظر: مجيد خوري، المسألة السورية (بغداد: مطبعة أم الربيعين، ١٩٣٤) ص –١٠٦ ١٠٧.

(٤٩) المرجع نفسه، ص١٠٣.

(٥٠) المرجع نفسه، ص١٠٣.

(٥١) المرجع نفسه، ١٠٤.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٢٣٢.

(53)Mosh Ma`oz، Attempts to Great a Political Community in Modern Syria، p.218.

ويمكن ذكر، بالإضافة إلى فارس الخوري، فايز الخوري وادمون رباط الحمصي ويوسف

الحكيم وآخرين.

(٥٤) انظر: رضوان زيادة، المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديموقراطي في سورية، رواق عربي، العدد ٢٢، ٢٠٠١، ص –٢٧ ٤٠.

(٥٥) محمد حرب فرزات، تاريخ الأحزاب السورية (دمشق: دار الرواد، ١٩٦٥) ص١١٦.

(٥٦) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سورية، [م،س]، ص١٠٦.

(٥٧) تُجادل الكثير من الكتابات في عدم إطلاق صفة «المثقف» على السياسيين البرجوازيين في تلك الفترة، إذ كان لهؤلاء السياسيين دورٌ في تأسيس عدد من الشركات كشركة الأسمنت الوطنية وشركة الكونسروا في دمشق الذي عمل على إقامتها شكري القوتلي، إضافة إلى العديد من صناعات النسيج والحياكة،لكن يجب أن لا يفوتنا الدور الوطني الذي لعبته هذه البرجوازية في بناء اقتصاد وطني، وبنفس الوقت حصول معظم هؤلاء السياسيين على شهادات عالية في التعليم من جامعات غربية عريقة.

(٥٨) انظر: عبد الرحمن الشهبندر، تاريخ الثورة الوطنية السورية (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣) ومذكرات وخطب، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣).

(٥٩) انظر: غالب العياشي، تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب –١٩١٨٠ ١٩٥٤ (بيروت: مطابع أشقر إخوان، ١٩٥٥).

(٦٠) انظر: بوعلي ياسين، عصبة العمل القومي –١٩٣٣ ١٩٥٤، ضمن موسوعة (الأحزاب والحركات القومية العربية)، تنسيق: فيصل دراج وجمال باروت (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص–٤٧ ١٣٣.

(٦١) حازم صاغية، قوميّو المشرق العربي من داريفوس إلى غارودي (بيروت: رياض الريس للنشر،ط١، ٢٠٠٠) ص ٢٠٥.

(٦٢) انظر: نواف حردان، سعادة في المهجر، ج١، البرازيل –١٩٢١ ١٩٣٠ (بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر، ١٩٨٩)ص ١٤٠، وأيضاً: جبران جريج، أنطون سعادة منذ الولادة حتى التأسيس –١٩٠٤ ١٩٣٢ (بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر، ١٩٨٢) ص٧١.

(٦٣) انظر: رئيف خوري، الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، تحقيق وتقديم محمد كامل الخطيب (دمشق: وزارة الثقافة، ط٣،١٩٩٣).

(٦٤) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب –١٩٤٥ ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده محمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، ط٧، ١٩٩٦) ص٦٥. وللمزيد حول تأسيس حزب البعث راجع:

J.F.Devlin، The Ba'th party، A History from its Orginis to 1996 (Stanford: Hoover Institution press، 1976).

(٦٥) حازم صاغية، قوميّو المشرق العربي، [م، س]، ص٩١.

(٦٦) جوناثان أوين، أكرم الحوراني: دراسة حول السياسة السورية مابين ١٩٤٣-١٩٥٤، ترجمة وفاء الحوراني (حمص: دار المعارف، ط١، ١٩٩٧) ص،٥٩.

(67) Nabil. M. Kaylani، the Rize of the Syrian Ba'th 1940–1958: Political Success، party failure، International Journal of Middle East Studies، 3، No.1، 1972.p. 3–23

(٦٨) تشير بعض الدراسات «السورية القومية» إلى أن انتساب الحوراني إلى الحزب كان في عام ١٩٣٦ وبقي عضواً ناشطاً حتى عام ١٩٣٩ إلى أن فصله الحزب عام ١٩٤٩، انظر:

Labib Zuiyya Yamak، the Syrian Social Nationalist Party: on Ideogical analysis (Combridge: Harverd University press، 1961) p.91

(٦٩) انظر: حمدان حمدان، أكرم الحوراني: رجلٌ للتاريخ (بيروت: دار بيسان، ١٩٩٦) وعز الدين دياب، أكرم الحوراني كما أعرفه (بيروت: دار بيسان، ١٩٩٨).

(٧٠) انظر: زياد الملا، صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي ١٩٢٤-١٩٥٤ (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٤) وعبد الله تركماني، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية في العشرينيات إلى حرب الخليج الثانية (بيروت: منشورات الآن، ٢٠٠٢)، وأيضاً: شمس الدين الكيلاني، الحزب الشيوعي السوري، ضمن موسوعة (الأحزاب والحركات اليسارية) تحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣) ج١، ص١٥٨-٢٦٠.

(٧١) انظر: بوني ف. ساوندرز، الولايات المتحدة والقومية العربية: الحالة السورية ١٩٥٣-١٩٦٠، ترجمة سامر خليل كلاس (دمشق: دار نينوى، ط١، ٢٠٠٢) ص٥٨-٩٢.

(٧٢) انظر: محمد جمال باروت، أصول وتعرجات جماعة الإخوان المسلمين في سورية، ضمن موسوعة (الأحزاب والجماعات الإسلامية) تحرير د. فيصل دراج وجمال باروت (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠).

(٧٣) انظر: مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٩).

(٧٤) باتريك سيل، الصراع على سورية، [م، س]، ص٤٦.

(٧٥) المرجع نفسه، ص٤٩.

(٧٦) المرجع نفسه، ص٥٠.

(٧٧) المرجع نفسه، ص –٥٢ ٥٣.

(٧٨) للمزيد حول انقلاب حسني الزعيم انظر: نذير فنصة، أيام حسني الزعيم: ١٣٧ يوماً هزت سورية (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٣)وأيضاً: بول أوبير لويد، حسني الزعيم وأيامه المائة والسبعة والثلاثون (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ٢٠٠١)، وأيضاً: أندرو راثميل، الحرب الخفية في الشرق الأوسط: الصراع السري على سورية –١٩٤٩ ١٩٦١، ترجمة عبد الكريم محفوض (دمشق: دار سلمية للكتاب، ط٢، ١٩٩٧).

(٧٩) باتريك سيل، الصراع على سورية، [م، س]، ص ٧٠.

(٨٠) جوناثان أوين، أكرم الحوراني، دراسة حول السياسة السورية، [م،س]، ص ١٦٢.

(٨١) باتريك سيل، الصراع على سورية، [م،س]، ص٢٢٠.

(٨٢) جوناثان أوين، أكرم الحوراني، دراسة حول السياسة السورية، [م،س]، ص٢٤٣.

(٨٣) باتريك سيل، الصراع على سورية، [م،س]، ص٢٤٣.

(٨٤) المرجع نفسه، ص ٢٤٣.

(٨٥) عبد الله حنا، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، [م،س]، ص–٢٤٣ ٢٤٥.

(٨٦) عدنان الأتاسي حائز على شهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة باريس عام ١٩٣٢ وعاد إلى مدينته حمص متأثراً بالأفكار اليسارية السائدة آنذاك في فرنسا وقد سجل ذلك في كتابه (أزمة الحكم في سورية) الصادر في حمص عام ١٩٥٤، انظر: عبد الله حنا، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، [م،س]، ص –٢٤٦ ٢٤٩.

(٨٧) انظر: مصطفى السباعي، اشتراكية الإسلام (دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٩).

(٨٨) انظر: محمد مصلح، الجولان: الطريق إلى الاحتلال (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠) حيث يرصد الانتهاكات الإسرائيلية للحدود السورية خلال الفترة –١٩٤٩ ١٩٦٧.

(٨٩) باتريك سيل، الصراع على سورية [م،س]، ص ٢٨٦ .

(٩٠) راجع أيضاً كتاب: محمد مصلح، الجولان الطريق إلى الاحتلال (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠).

(٩١) انظر: عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣). وأيضاً

: Itamar Rabinovich, Syria under the Ba'th 1963–1966: The

Army–party Symbiosis (New York: Hqls tead press.1972).

(٩٢) من الممكن متابعة الجدل الدائر الذي لايتوقف بين مؤيد للوحدة ورافض للانفصال، انظر: مصطفى رام حمداني، شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال (دمشق دار طلاس، ط٢، ٢٠٠١) وبين آخرين يُطلقون على الانفصال لقب «الانتفاضة» تمجيداً له، انظر: د.فؤاد العادل، قصة سورية بين الانتخاب والانقلاب: تقنين للفترة ما بين ١٩٤٢–١٩٦٢ (دمشق: دار الينابيع،٢٠٠١).

(٩٣) محمد جمال باروت، استقطابات القوة في النخب السورية (عمان: دار سندباد، ٢٠٠٤)، وقد جرى الاعتماد على النسخة الإلكترونية التي أرسلها المؤلف للباحث

(٩٤) المرجع نفسه.

(٩٥) عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي ،[م،س]، ص ٢٥٧.

(٩٦) محمد جمال باروت: استقطابات القوة في النخب السورية ،مرجع مذكور سابقاً، وللمزيد حول ذلك، انظر: بوعلي ياسين، حزب البعث العربي الاشتراكي: النشأة والتطور الأيديولوجي، ضمن موسوعة (الأحزاب والحركات القومية العربية)،[م،س]، ج١، ص–٢٨٣ ٢٨٦.

(٩٧) المرجع نفسه .

(٩٨) المرجع نفسه.

(٩٩) للمزيد حول ذلك، انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٨).

(١٠٠) د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧) ص ١٦٤.

(١٠١) المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

(١٠٢) المرجع نفسه، ص –١٢٩ ١٣٠.

(١٠٣) المرجع نفسه، ص ١٦٤.

(١٠٤) محمد جمال باروت، استقطابات القوة في النخب السورية ،مرجع مذكور سابقاً

(١٠٥) للمزيد حول ذلك انظر: ياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربية (دمشق: دار الحصاد، ط٢، ١٩٩٧) وأيضاً: ياسين الحافظ، الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة (دمشق: دار الحصاد، ط٢، ١٩٩٧).

(١٠٦) للمزيد حول ذلك، انظر: عبد الله التركماني، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي،[م،س]، ص–٧٠٩ ٧٢٠و –٧٣٣ ٧٤٠.

(١٠٧) محمد جمال باروت، حزب البعث في سورية منذ عام ١٩٧٠، ضمن موسوعة

(الأحزاب والحركات القومية العربية)، [م،س]، ص ٤٢٥.

(١٠٨) انظر: عبد الله التركماني، الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي، [م،س]، ص ٧٠٩- ٧٢٠. وأيضاً: محمد سيد رصاص، الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، ضمن موسوعة (الأحزاب والحركات اليسارية)، [م،س]، ج٢، ص٢٣٣- ٣٣٠.

(١٠٩) محمد جمال باروت، استقطابات القوة في النخب السورية ،مرجع مذكور سابقاً.

(١١٠) المرجع نفسه.

(111) Samir Ibrahim Hassan، The State and Civil Society in Syr- ia and the other Arab Countries، Occasional paper، p.8-13،and، Remond Hinnebusch، State and Civil Society in Syria ،Middle East Journal، Vol 47،1993،p.243-57and، James L. Gelvin، The Social Origins of popular Nationalism in Syria: Evidence for a new Frame work، International Journal of Middle East Studies vol. 26، No. 4، November 1994،p. 648

(١١٢) أكرم قطريب، ١٩ كاتباً سورياً يناقشون الموقع الثقافي ل- «اتحادهم»، الحياة، (لندن)، ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

(١١٣) أحمد اسكندر سليمان، قراءة في دليل أعضاء اتحاد الكتاب العرب، السفير، (بيروت)، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، ونذكر أن اتحاد الكتاب العرب يشترط في عضويته أن يكون المتقدم قد ألّف أو ترجم كتابين.

(١١٤) أي المقصود البيان الذي بلغ عدد الموقعين عليه ألف شخص، لمراجعة نصه الكامل، انظر: الرأي العام، (الكويت)٢٠٠١/١/٨، والزمان، (لندن)، ٢٠٠١/١/١١.

(١١٥) انظر: فصل، المثقفون السوريون ورهانات المجتمع المدني، الذي احتوى على نقدٍ حاد لوعي المثقفين السوريين بمفهوم المجتمع المدني وذلك انطلاقاً من تكوينهم الأيديولوجي اليساري.

(١١٦) انظر: موقف المثقفين السوريين من امتحان السلام، ملحق النهار، (بيروت)، ٢٠٠٠/٤/٢٩، وهشام الدجاني، أصوات الرأي العام السوري والصمت العجيب تجاه قضية السلام، الحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٢/٩.

(١١٧) انظر: عبد الرزاق عيد، المجتمع المدني في سورية: من جمعية الأصدقاء إلى لجان الإحياء، الآداب، العدد ١-٢، كانون الثاني- شباط ٢٠٠١.

(١١٨) إبراهيم حميدي، قصة ولادة «الوثيقة الأساسية» ل- «لجان المجتمع المدني» في سورية، الحياة، (لندن)، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وراجع النص الكامل

للبيان في: رواق عربي، العدد ٢٠، ٢٠٠٠.

(١١٩) لقد تمَّ هذا اللقاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وإلى الآن لم يصدر أي قانون جديد للأحزاب أو الجمعيات، وإنما صدر قانون جديد للمطبوعات يعدُّ السابق الذي يعود إلى عام ١٩٥٨ أفضل حالاً بكثير.

(١٢٠) لقاء الباحث مع النائب رياض سيف.

(١٢١) مصدر سوري وثيق الصلة بالنظام يرد على دعاة المجتمع المدني في سورية وجمعيات الصداقة والأصدقاء، المحرر نيوز، (بيروت)، العدد ٢٦٠، –٨ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٢٢) انظر: أنطون مقدسي، رسالة إلى الرئيس السوري: من الرعية إلى المواطنة، الحياة، (لندن)، ١٤آب/أغسطس ٢٠٠٠.

(١٢٣) انظر: ميشال كيلو، بؤس الثقافة السورية في وزارتها، النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/١٢/١١، ومحمد علي الأتاسي، أنطون مقدسي «استقالوه» من وظيفته لأنه جهر بالحقيقة، ملحق النهار، (بيروت)، ٩ /٩/ ٢٠٠٠، وقد فتح مقدسي الباب لعددٍ كبير من المثقفين السوريين ليوجّهوا رسائلهم عبر الصحافة المكتوبة إلى الرئيس بشار الأسد مباشرة، انظر: برهان الدين داغستاني، كتاب إلى الرئيس بشار الأسد: بلاد الشباب تسابق الزمن، الحياة، (لندن)، ٢٢ /٩/ ٢٠٠٠، ونظمي قضماني، خطاب مفتوح إلى الرئيس بشار الأسد، الحياة، (لندن)، ٥/٨/ ٢٠٠٠.

(١٢٤) انظر نص البيان في: السفير، (بيروت)، ٢٧ /٩/ ٢٠٠٠، والحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٩/٢٧.

(١٢٥) انظر: سمير قصير، سورية تحيا، النهار، (بيروت)، ٢٠٠٠/٩/٢٩، محمد الرميحي، الطموح إلى التغيير في سورية، النهار، (بيروت)، ٢/١٠/٢٠٠٠، بلال خبيز، بيان ال– ٩٩ مثقفاً سورية، ملحق النهار، (بيروت)، ٧/١٠/٢٠٠٠.

(١٢٦) انظر: الثورة، (دمشق)، ١٦/١١/٢٠٠٠.

(١٢٧) رضوان زيادة، الإشارات الضوئية في السياسة السورية، ملحق النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٥/٥.

(١٢٨) الزمان، (لندن)، ١٥/١١/٢٠٠٠، وأيضاً: إبراهيم حميدي، مثقفون يؤسسون منتديات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، الوسط، (لندن)، العدد ٤٦٧، ٢٠٠١/١/٨.

(١٢٩) هم: ميشيل كيلو (كاتب وناشط– يساري)، عارف دليلة (اقتصادي– يساري) خيري الذهبي (روائي– شيوعي)، صادق جلال العظم (أستاذ جامعي– يساري)، يوسف سلمان (أستاذ جامعي ومترجم– يساري)، محمد نجاتي طيارة (باحث– قومي) قاسم عزاوي (طبيب وشاعر– قومي) عبد الرزاق عيد (كاتب وباحث–

يساري)، محمد قارصلي (مخرج)، عادل محمود (شاعر)، وليد البني (طبيب)، جاد الكريم الجباعي (كاتب وباحث– يساري قومي)، زينب نطفجي (ناشطة اجتماعية)، ياسين شكر (إعلامي).

(١٣٠) لقد اتهم مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري المثقفين السوريين الذين يدعون إلى المجتمع المدني بأنهم «يخدمون تمزيق الصف الوطني وإرباك البلاد وهذه خدمة للصهيونية»، مجلة «المجلة»، العدد ١١٠٨، ٦-١٢/٥/٢٠٠١.

(١٣١) اعتبر وزير الإعلام السوري محمد عمران أن «دعاة المجتمع المدني هم جزءٌ من استعمارٍ جديد» انظر: الحياة، (لندن)، ٣٠/١/٢٠٠١.

(١٣٢) انظر: خلف الجراد، مقولة «المجتمع المدني» خارج سياقها، تشرين الأسبوعي، ٢٠٠١، ومصطفى عبد الحليم، ديمقراطية المجتمع المدني، ملحق الثورة الثقافي، (دمشق)، العدد ٢٥١، ١٨/٢/٢٠٠١.

(١٣٣) انظر: منذر موصلي، مع جماعة «المجتمع المدني» في طموحاتهم الحالمة وتنظيراتهم الحائرة، المحرر العربي، (بيروت)، العدد ٢٨١، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، نهاد الغادري، الوحدة الوطنية والمجتمع المدني، المحرر العربي، (بيروت)، العدد ٢٨٣، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠١،وأيضاً: نهاد الغادري، نعم للمعارضة في سورية في إطار المجتمع الوطني لا المدني، المحرر العربي، (بيروت)، العدد ٢٨٢، ١٧- ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(١٣٤) هم: رياض سيف (عضو في مجلس الشعب)، وليد البني (طبيب)، محمد كمال اللبواني (طبيب)، رضوان زيادة (طبيب كاتب وباحث)، يوسف سلمان (أستاذ جامعي ومترجم)، محمد سامر العطري (باحث في العلوم السياسية)، حسن سعدون (ناشط)، محمد ماهر ظاظا (محامي)، غالب إبراهيم (كاتب وناشط)، يوسف مريش (ناشط)، فواز تللو (مهندس وناشط)، تيماء الجيوش (محامية)، منير درويش (كاتب وناشط)، عز الدين جوني (أستاذ جامعي).

(١٣٥) انظر: طيب تيزيني، الدولة الوطنية، الثورة، (دمشق)، ٩/١٢/٢٠٠٠، وانظر أيضاً: رضوان زيادة، المجتمع المدني في صيرورته التاريخية أسبق من الدولة الوطنية، الثورة، (دمشق)، ١٦/١٢/٢٠٠٠، محمد نجاتي طيارة، المجتمع المدني و الدولة، الثورة، (دمشق)، ٣٠/١٢/٢٠٠٠، محمد ديوب، الدولة الوطنية في رحاب المجتمع المدني: منهجية تاريخية ملموسة، الثورة، (دمشق)، ٣٠/١٢/٢٠٠٠، بشار المنير، تأملات في مسألة المجتمع المدني، الثورة، (دمشق)، ٣٠/١٢/٢٠٠٠، د. كريم أبو حلاوة، المشاركة غاية المجتمع المدني وجوهره، الثورة، (دمشق)، ١٣/١/٢٠٠١، عبد الكريم الناعم، المجتمع المدني: الطرح النظري أم التطبيق؟، الثورة، (دمشق)، ١٣/١/٢٠٠١، وأيضاً: عماد فوزي شعبي، مساهمة في مناقشة

باردة وخارجة عن طاعة المفهوم الشائع للمجتمع المدني في سورية، تشرين، (دمشق)، ٢٠٠١/١/٢٧، د. سمير التقي، هل يمكن لجم قوى المجتمع المدني، نضال الشعب، (دمشق)، ٢٠٠٠/٨/٢١، د. عبد النبي اصطيف، وجهة نظر في المجتمع المدني، تشرين (دمشق)، ٢٠٠١/٢/١٥، سربست بني، مدخل فلسفي إلى مفهوم المجتمع المدني، تشرين (دمشق)، ٢٠٠١/٩/١، وهو ما أثار أيضاً نقاشاً عربياً واسعاً، انظر: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني في سورية والجماعات القرابية، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١، وضاح شرارة، «المصلحون» السياسيون والاجتماعيون السوريون لا يحبون الكيفيات، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/١/٢٧، نهلة الشهّال، هل ينجح المثقفون السوريون في الدفع نحو الديمقراطية؟، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١٤/٢/٤.

(١٣٦) د.شبلي الشامي، حق القول، محاضرة ألقيت في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠، وشبلي الشامي أستاذ في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق، وقد أحدثت المحاضرة صدى إعلامياً واسعاً، انظر تقرير رويترز بعنوان (سورية: نقاشات حية بعد «صيام عن الكلام» ومطالبات بتوسيع عملية الإصلاح السياسي)، السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/١/١٢.

(١٣٧) د. يوسف سلامة، الإصلاح السياسي: معناه وحدوده، محاضرة ألقيت في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٤.

(١٣٨) انظر: السفير،(بيروت)، ٢٠٠١/١/١٩، وأيضاً: الزمان، (لندن)، ٢٠٠١/١/٢٠.

(١٣٩) انظر نص ورقة «حركة السلم الاجتماعي» مبادئ أولية للحوار في: الزمان،(لندن)، ٣- ٢٠٠١/٢/٤.

(١٤٠) انظر المناقشات التي أثارتها ورقة «حركة السلم الاجتماعي» في: الزمان، (لندن)، /٢٠٠١/٢، وأيضاً: زياد حيدر، البعثيون يشاركون في الحوار وينتقدون وثيقة سيف، السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢، وثائر سلوم، بعثيون سوريون يتهمون مؤسس حركة السلم الاجتماعي بالتزوير، الزمان، (لندن)، ٢٠٠١/٢/٢، وقد رفع بعدها عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب الحصانة عن النائب سيف وذلك أثناء فترة عطلة المجلس وسمح بتحريك دعوى النيابة العامة ضده وذلك رداً على تأسيسه لحركة السلم الاجتماعي، انظر: الزمان،(لندن)، ٢٠٠١/٢/١٩.

(١٤١) عبد الحليم خدام، لن نسمح «بجزأرة «سورية والعودة إلى عهد الانقلابات، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٧/١٠، وانظر تعقيباً على محاضرة خدام، حمدان حمدان، نمطية الرد الشمولي في وجه أنصار المجتمع المدني: محاضرة عبد الحليم خدام نموذجاً، النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/٥.

(١٤٢) د. رضوان زيادة، المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديمقراطي في سورية،

محاضرة ألقيت في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٧.

(١٤٣) انظر: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٢/٢٩، الزمان (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٠، الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/١٢/٩، وأيضاً:
Cameron Barr ،Syrians Test new signs of freedom، Christian Science Monitor، Tuesday، February 13،2001

(١٤٤) الحياة: (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٧.

(١٤٥) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٣/١٩، وانظر تعميم القيادة القومية رقم /١٠٧٥/ بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٧ وذلك في المناضل، (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٦، كانون الثاني – شباط ٢٠٠١، ص –٤٥ ٥٢.

(١٤٦) البعث يشن حملةً مضادة على المثقفين، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٦، وأيضاً: أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تشارك «البعث» في الرد على «النشاطات المعادية» التي يقوم بها المثقفون الذين يرغبون بعودة سورية إلى فترة الانتداب والانقلابات العسكرية، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٨، وأيضاً: حزب «البعث» الحاكم ينتقد أطروحات «السلم الاجتماعي» و«المجتمع المدني» ويعتبر أنها تهدف إلى زرع بذور التفرقة بين أبناء الوطن، السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢٣.

(١٤٧) استثنى الرئيس بشار الأسد في حوارٍ له مع صحيفة «المجد» الأردنية منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي من الإجراءات «التنظيمية» كما أسمتها السلطات السورية التي اتّخذت بحق المنتديات الأخرى، المجد، (عمان)، ٢٠٠١/٣/٥، وكان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام قد التقى حسن عبد العظيم الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في آذار/مارس ٢٠٠١، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٣/٢١.

(١٤٨) انظر: حازم صاغية، مجتمع، «المضافة» المدني، الحياة، (لندن)، /٢٠٠١/٢.

(١٤٩) راجع بيان إغلاق منتدى الحوار الوطني في ٢٠٠١/٣/١٢، وانظر: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٣/٢٢.

(١٥٠) أول من أطلق تعبير «ربيع دمشق» كان النائب رياض سيف في حوارٍ له مع وكالة رويترز في شباط /فبراير ٢٠٠١ بعد الإجراءات القانونية التي اتخذت ضده وحول ذلك انظر: شعبان عبود، عن «ربيع دمشق» القصير، النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢٢، وأيضاً راجع الملف الذي أعده ملحق صحيفة النهار وشارك به ١١ مثقفاً سورية عن رؤيتهم لربيع دمشق، ملحق النهار، (بيروت)، هل انتهى «ربيع دمشق»؟، العدد ٥٤٦، الأحد ٢٥آب/أغسطس٢٠٠٢، وأيضاً: جوديت كاهن، «ربيع دمشق» الخائب، ملحق الليموند ديبلوماتيك (Le Monde Diplomatigue)، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

(١٥١) انظر: النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٤/١٨، وقد حملت الوثيقة عنوان «نحو عقد اجتماعي وطني في سورية: توافقات وطنية عامة»، وكان عددٌ من المثقفين السوريين الناشطين في الخارج قد أعلنوا عن تشكيل «مجموعة عمل» تهدف إلى مساندة المثقفين السوريين في الداخل والمشاركة على نحوٍ مباشر وملموس وفاعل في النقاش الدائر حول إحياء المجتمع المدني، النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٣/٣٠.

(١٥٢) انظر: عبد الرزاق عيد، ثقافة الخوف، محاضرة ألقيت في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في أيار/مايو ٢٠٠١، وقد تزامن ذلك مع إعلان جماعة الإخوان المسلمين في سورية المحظورة والموجودة في الخارج «مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي» يتمسكون فيه بالحوار والعمل الديمقراطي و يؤكدون على نبذ العنف، الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٥/٤.

(١٥٣) انظر: الزمان، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٩.

(١٥٤) تقدّم «منتدى جمال الأتاسي» بطلب الترخيص في ٢٠٠١/٤/١٨ وأتى الرد بعدم الموافقة في ٢٠٠١/٥/١٢، أما «منتدى الحوار الوطني» فقد تقدم بطلب الترخيص إلى الوزارة في ٢٠٠/٥/٣/ وأتى الرد مباشرة وبعد خمسة أيام فقط أي في ٢٠٠١/٥/٨ بعدم الموافقة، انظر الملف الذي أعدته مجلة «تيارات» عن «حال المجتمع المدني في سورية» والذي تضمن الوثائق التي قدمها كلٌ من «منتدى الحوار الوطني ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» وجمعية حقوق الإنسان وطلبات التظلم وردود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على كلٍ منها، تيارات، العدد، ١ ،٢٠٠٢، ص –١٢٧ ١٣٢.

(١٥٥) لقد نصّ طلب ترخيص «منتدى الحوار الوطني» على أن الهدف من المنتدى إنما هو» فتح حوار شامل بين جميع أبناء الوطن فيما يخص قضايا الوطن والمواطن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية ودعوة الجميع للمساهمة في تعزيز وحدة الوطن وقوته».

(١٥٦) بالرغم من رفض الترخيص فقد تقدمت لجنة منتدى الحوار الوطني بطلب تظلم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ٢٠٠١/٥/١٦، ولكن، جاء رفض التظلم أيضاً ومن الوزارة مباشرة في ٢٠٠١/٥/٢٤ ودخل الجميع في متاهة قانونية، للمزيد حول ذلك انظر: رضوان زيادة، ظاهرة المنتديات في سورية بين متاهة القانون وجدوى السياسة، تيارات، العدد ١، ٢٠٠٢، ص –٥٢ ٥٤.

(١٥٧) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٨/١٨ وأيضاً: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٨/١٠.

(١٥٨) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٢.وكان رياض الترك قد قدم محاضرة جريئة بعنوان (مسار الديمقراطية وآفاقها في سورية) وذلك في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في ٢٠٠١/٨/٥ .

(١٥٩) برهان غليون، مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد، محاضرة ألقيت في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٢٠٠١/٩/٥ وانظر: الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٧.

(١٦٠) السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/٧، والثورة، (دمشق)، ٢٠٠١/٩/٧، وانظر تقريراً وافياً عن ظروف اعتقال النائبين الحمصي وسيف في: تيارات، العدد١، ٢٠٠٢، ١، ص ١١٧- ١٢٣.

(١٦١) الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/٩/٧.

(١٦٢) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/١٠.

(١٦٣) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/١٢، وانظر تقريراً عن ظروف اعتقال نشطاء المنتديات في: تيارات، العدد١ ،٢٠٠٢، ص ١٢٤- ١٢٦.

(١٦٤) تم الإفراج عن رياض الترك بموجب عفو خاص من الرئيس بشار الأسد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

الفصل الثاني

المثقفون السوريون
ورهانات المجتمع المدني

تُضفـي اللحظـة التاريخيـة على المفهوم أبعـاداً دلاليـة ورمزية جديدة لم يكـن ليكتسبهـا لولا التقائه بهذه اللحظة ومـروره بها، ويكتسي المفهوم بعدهـا حلة جديدة كما أنه يختزن شحنة طاقية تحفظ له جلاله مما يجعله جزءاً من التاريخ الذي ساهم أو عمل على تشكيله بشكل أو بآخر.

لقـد اربتط طرح مفهوم المجتمع المدني في الساحـة السياسية والثقافية السوريـة بلحظـة تاريخية نقلته من حقله الأكاديمـي وأدغمته في الصراع السياسـي والأيديولوجـي، وخضـع بحكم توظيفه هـذا إلى منطـق التأويل الشخصـي والاجتماعـي والسياسي، لذلك لن يكون مجديـاً أن نقف بمفهوم المجتمـع المـدني في ضوء لحظته الراهنة التاريخيـة لنطلب منه العودة إلى لحظـة صفائـه الأولى أو زمن براءتـه الأولية لنبعد عنه تلوثاتـه السياسية والشخصية، إذ إن ذلك يدخل في خانة الاستحالة المعرفية والتاريخية معاً، إذ معرفيـاً نلحظ أن المفهوم تطور خلال تحولاته التاريخية وخضع لمنطق التغـير الـدلالي، أما تاريخياً فبروزه في لحظـات اجتماعية معينة كان يدل باستمرار على صلته بالتحول السياسي في صيغه المتعددة.

التحولات الدلالية لمفهوم المجتمع المدني

لـن نستغرق في التأريخ المفاهيمـي للمجتمع المدني، طالما أن كثيراً من البحـوث قد حملت عـبء تحقيق ذلك، إلا أننا سنشـير إلى التحولات الدلالية التي خضع لها المفهوم والتي ستكشف لنا فيما بعد عن حضور طبقات من

هذه التحولات في خطاب المثقفين ضمن نسيجهم النصي.

من الممكن القول أن مفهوم المجتمع المدني قد ولد من رحم مفهوم العقد الاجتماعي كما بلوره فلاسفة التنوير، فهوبز كان يعني به في منتصف القرن السابع عشر المجتمع المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على التعاقد، أما روسو في القرن الثامن عشر فالمجتمع المدني لديه هو المجتمع القادر على تشكيل إرادة عامة ليتماهى فيها الحاكمون والمحكومون[١]، وستأتي دراسة آدم فرجسون (مقال في تاريخ المجتمع المدني) لتطرح أسئلة حول تمركز السلطة السياسية ولتعتبر أن الحركة الجمعياتية هي النسق الأحسن للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي[٢]، نلحظ أن مفهوم المجتمع المدني قد استعمل في الفكر الغربي ضمن زمن النهضة وحتى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدولة، فالعبارة كانت تدل على المجتمع والدولة معاً، فالمجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، والمجتمع المدني وفقاً لذلك هو المجتمع المنظم سياسياً، وهو يضم المجتمع والدولة معاً[٣]،وبالتالي فثنائية الدولة والمجتمع المدني هي ثنائية متأخرة الحضور ولم يكن التفكير وفقها قد تم عند صك مفهوم المجتمع المدني وهذا يعني أن التقابل أو التعارض بين الطرفين كان يمثل اللامفكر فيه بالنسبة لفلاسفة التنوير لأن سؤال الدولة المركزية لم يكن قد شهد حضوراً وتعالياً إلا مع هيغل فيما بعد.

لقد مثّل المجتمع المدني لدى هيغل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، وبذلك فهيغل لم يجعل المجتمع المدني شرطاً للحرية أو إطاراً طبيعياً لها، إذ المجتمع المدني بالنسبة إليه هو مجتمع الحاجة والأنانية، وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، وبذلك تتحول علاقة المجتمع المدني بالدولة مع هيغل إلى علاقة يتحول كلٌ من طرفيها إلى مركب مكوّن للطرف الآخر مع اعتبار الدور المركزي للدولة

يقـوم علـى تأسيس المجتمـع المدني وتركيبـه[٤]، أما ماركس فقـد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموعة العلاقـات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، فالمجتمـع المـدني عند ماركس هو مجـال الصراع الطبقـي، وهو يشكل كل الحيـاة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ويحدد المستـوى السياسي، أو الدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية، وبذلك يتطابق المجتمع المدني في المعـالم العريضـة مع البنية التحتيـة وبشرط مستويـي البنية الفوقية، الأيديولوجيـا والمؤسسات السياسية[٥]، وبذلـك يكون التحول الدلالي الأول الـذي خضع له مفهـوم المجتمع المدني كان على يد هيغـل وتبعه فيما بعد ماركـس، اللذين أعـادا صياغته وفقاً لعلاقته مع الدولـة واعتباره كفضاء للصـراع الطبقي الذي هو فرض تحقيق الحتميـة الاقتصادية، وعلى الرغم مـن أن غرامشـي حاول أن يجدد النظر إلى المفهـوم ضمن الحقل الماركسي نفسـه عندما رفضـ اعتبار المجتمـع المدني فضـاء للتنافس الاقتصادي مثلمـا يعتقد هيغـل وماركس واعتبره حقـلاً للتنافس الأيديولوجي، وهو لذلـك جزءٌ من البنية الفوقيـة، هذه البنية تنقسم بدورهـا إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسـي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريـق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفـة الثـاني، الدولة، السيطرة والإكراه، على الرغـم من تحرره من الأطر المسبقـة التـي فرضها هيغـل وماركس إلا أنـه بقي وفياً لهمـا فيما يتعلق بعلاقة المجتمع المدني مع الدولة في ضوء جدليتهما المركبة.

يمكـن القول أن التحول الدلالي الثـاني الذي سيخضع له مفهوم المجتمع المـدني سيكون على يد ألكسي دوتوكفيل في مؤلفه الشهير (الديمقراطية في أمريكا) إذ افترض أنه لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، التي تدعم باستمرار الجمهورية الديمقراطية.

لم يعـد الخيـار إذاً لـدى توكفيل بين دولـة ديمقراطية تنفـي الحاجة إلى مجتمـع مدني لأنها تمثله، وبـين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنـه قادر على إدارة شؤونـه، إذ أصبح الموضوع موضوع دولة ديمقراطية

تتعايش في الوقت ذاته وتتوازن مع مجتمع مدني يحدها ويكملها في الوقت ذاته،إنه ليس بديل الديمقراطية بل صمام أمان ضد استبداديتها هي ذاتها[٦].

لقد تمكن توكفيل من إعادة ثنائية الدولة والمجتمع المدني إلى توازنها عن طريق تأكيد الأدوار المتبادلة لكل منهما في تعزيز الطرف الآخر وتأكيد وجوده.

وعلى الرغم من أن مفهوم المجتمع المدني سيغيب بعد توكفيل عن الفكر السياسي لعقود طويلة وذلك لحساب التيارات الأيديولوجية المتصاعدة، فإننا نعتبر أن المجتمع المدني الحديث بمفهومه الليبرالي إنما نشأ من رحم الأفكار التي أسسها ورسخها توكفيل، ذلك أن إطاره النظري أصبح محكوماً الآن بمجموعة من السمات الرئيسية تتقدمها ضرورة الفصل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وتأكيد المواطنة ككيان قائم بذاته، وترسيخ الفصل بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد وتحقيق حيز وهامش متسع للقيام بأنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية لمختلف الشرائح الاجتماعية وبعيداً عن تدخل الدولة وممارسة سلطتها.

من المجتمع المدني الفاعل إلى المجتمع المدني المقاوم

إن ارتباط مفهوم المجتمع المدني بشرطه التاريخي المتعين فرض عليه الدخول في علاقة جدلية مع الظرف السياسي القائم، وبالتالي نشأت مرحلة أشبه بالتكيف فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع.

فإذا كان هابرماز قد عمل على تطوير مفهوم المجتمع المدني من خلال مفهوم الحيز العام وما يعنيه ذلك من وجود الروابط والمؤسسات التي ينظمها المواطنون في وقتهم الحر، فإن ذلك تم من خلال دولة ديمقراطية ساعدت عن طريق هامش حريتها المتسع ومن خلال النقابات المهنية والحركات النسوية وحركات السلام وجمعيات الحفاظ على البيئة، كلُّ ذلك سهل وساعد عملية تبلور لمفهوم مجتمع مدني متصالح مع الدولة، بل ولتتأسس علاقة جدلية جديدة تقوم على أن قوة كل طرف من قوة الطرف

الآخـر، وبذلك يعود مفهوم المجتمع المـدني في صيغته الحالية إلى مفهومه الأول مـع فلاسفة التنوير الذين لم ينظروا إلى علاقة المجتمع المدني حصراً وفق علاقتـه المتأزمة مع الدولة، وإنما رأوا تحقيـق علاقة متوازنة تضمن للطرفين تحقيق دور أكبر فاعل لكليهما في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

غـير أن الظـرف التاريخي المتحقق لوجود دولـة ديمقراطية لم يتهيأ في دول العالم الثالث وبالأخص في دول منظومة الاتحاد السوفيتي السابقة، مما جعـل المجتمع نفسه يقوم بعملية تكييف لوظيفته ودوره حتى يمارس فاعليتـه عـن طريق مقاومـة الدولة ومنـع احتكارهـا المستمر، لذلـك نشأ مفهوم المجتمع المدني المقاوم.

إذ ارتبـط هذا المفهوم بشـكل حصري مع السياق البولنـدي وتعمم فيما بعـد في المجال الأوربـي الشرقي، وذلـك ضمن حركة التضامـن البولندية التـي تمردت ضـد وحدانيـة الدولة والحـزب، وعملـت على التبشـير بخيار آخـر جديد في هـذه الدولة أساسـه ليس في الإصلاح الحزبـي ولا الانقلاب العسكري، وإنما في التحرك الاجتماعي المدني القائم على تميز المجتمع عن الدولـة[٧]، وهذا مـا دعا بعضـ الباحثين إلى التمييز بين مفهومين للمجتمع المدني وفقـاً للظرف التاريخي، إذ اعتبروا أن هناك مجتمعاً مدنياً أول يبرز التأثـيرات الإيجابيـة التي تنبع مـن الانضمام إلى جمعيـات لصالح إدارة شؤون الحكم عندما يكون الحكم ديمقراطياً ومجتمعاً مدنياً ثانياً يؤكد على أهمية التجمعات المدنيـة كقوة موازنة للدولة[٨]، إن التمييز بين نوعين من المجتمع المدني يبدو موفقاً إلى حد كبير لا سيما أنه يلحظ الظرف التاريخي والسيـاق السياسـي والمـتن الاجتماعـي الـذي يمر بـه كل مجتمـع، إلا أن التفريـق بينهما على أساس أن الأول مخلص لمفهومه الأصلي في حين أن الثاني متمرد عن هذا المفهوم لا يبدو أنه مجدٍ معرفياً، إذ إن ذلك يحمل نوعاً مـن التفاضل الضمنـي بين الأول والثاني، كما أنـه يشترط تجربة تاريخية تتطور وفق مراحل مسبقة لتترقى وفق خط مرسوم، وهذا ما يرفضه تحليل سوسيولوجيـا المجتمعـات التـي تجـترح أطرهـا التغييرية الخاصـة سواء

أكانت اجتماعية أو سياسية أو حتى اقتصادية، لذلك عملتُ على التفريق بينهما على أساس أن المجتمع المدني الموجود في ظل دولة ديمقراطية هو مجتمع لا تتأسس لديه نزعة التخلص من الدولة أو التقليل من سلطتها بقدر ما يعمد إلى ترسيخها وحمايتها لأن قوتها من قوته، ولذلك فهذا المجتمع هو أشبه بالمجتمع المدني الفاعل. في حين أن المجتمع المدني الموجود في سياق دولة قمعية أو شمولية أو أحادية الخط الحزبي غالباً ما يكون المجتمع مغيباً ومقصىً عن الحيز العام لذلك تصبح وظيفة المجتمع عندها تعزيز دوره وتأكيد وجوده، ولذلك تصبح وظيفته أشبه بوظيفة الممانعة والمقاومة وهذا ما دفعني لأن أطلق عليه المجتمع المدني المقاوم، ويبقى التمييز بين المجتمعين محصوراً دائماً بقراءة الشرط التاريخي الذي يحدد طبيعة المجتمع ودوره.

المثقف والمجتمع المدني واكتشاف الغائب

لا ينحصر دور المثقفين في المجتمع المدني بحسب غرامشي في أداء أدوار وظيفية، بل إنهم يلعبون دوراً خاصاً في تنظيم الهيمنة الاجتماعية وسيطرة الدولة، إنهم ليسوا أكثر من موظفين لدى الجماعة المسيطرة، وخبراء في إضفاء الشرعية على الكتلة الحاكمة، وهذا ما استدعى غرامشي إلى لصق صفة العضوية بالمثقف ليضطلع المثقف بعد ذلك بمسؤولية إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة وفقاً لتصورات الطبقة التي يرتبط بها ويصبح عندها المثقف العضوي المعبر الأيديولوجي عن الجماعة والطبقة الاجتماعية المرتبط بها[٩]، يبدو أن مفهوم غرامشي للمثقف العضوي يصبح أكثر تفسيرية إذا قرأنا وظيفة المثقف ضمن المجتمع المدني المقاوم، وذلك بعد استبدال مفهوم الفئة أو الشريحة الاجتماعية بمفهوم الطبقة المسيطرة، وعندها يصبح المثقف معبراً عن ذاته وعن رهانه الشخصي بقدر ما يجسد طموح الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي غالباً ما ينطلق منها سواء أكانت مهنية أو اجتماعية أو حتى عائلية.

وبذلك يرتبط المثقف بالقيام بدور المحفّز على الفعل الاجتماعي أو يكون

هـو نفسه فاعـلاً اجتماعياً بتعبير بورديو، ولذلك تنتفـي العقلية الوصائية التـي حكمت رؤيـة المثقف لمجتمعـه في فترة من الفـترات لتتأسس علاقة أشبـه ما تكـون بـالاندماجيـة بين المثقـف ومجتمعه، مـادام كلا الطرفين ينتميان سياسياً واجتماعياً إلى دائرة التهميش والعزلة والإقصاء.

هـذه العلاقة بدت واضحة لدى النظر في دور المثقف في المجتمع المدني المقاوم في عدد من البلدان التي خاضت التحول التاريخي في الانتقال من دولـة محكومة بحزب أحـادي أو دولة شمولية إلى دولـة تعترف بالمجتمع ودوره كمـا حـدث في دول أوربـا الشرقيـة وخاصة بولنـدا وكما حدث في تونس التي يعكس ظرفها التاريخي سمات شبيهة بالظرف التاريخي الذي مرّت به سوريا.

لقـد أثار مفهوم المجتمع المدني الجدل العام في تونس تحديداً منذ إزاحة بورقيبـة خلال ٧ تشريـن الثاني/نوفمـبر ١٩٨٧ إذ بـدأ مصطلح المجتمع المدني يطفـو على الساحة السياسيـة والثقافية وأصبح يتـداول على ألسنة المثقفـين السياسيين بشـكل كبير، وطرحه رجـال السياسة ذوي التوجهات الليبراليـة، وكان الهـدف من طرحه إثـارة السؤال حول مـدى قبول الحزب الحاكـم بالتحـول إلى حـزب سياسـي يستمـد قوته مـن القدرة علـى تعبئة مناضليـه وليس من التدخل المباشـر لمؤسسات الدولة[١٠]، يضاف إلى ذلك أنه أثار وبالوقت نفسه قدرة حركة الاتجاه الإسلامي على قبول قواعد اللعبة الديمقراطية والتراجع عن تشكيكها في مكاسب النظام الجمهوري، وخاصة القانـون المتعلـق بالأحوال الشخصيـة، وقد تبنى هذا الطـرح مجموعة من المثقفـين المستقلـين في حين أن قطاعـاً واسعاً من اليسـار وأقصى اليسار والإسلاميـين قـد تجنبوا بدايـةً استعمـال هذا المفهـوم المحمّـل بالفلسفة الليبرالية الغربية[١١].

وتصـدّر فيمـا بعد مصطلح المجتمـع المدني نص الميثـاق الوطني الذي وقّـع عليه ممثلـو كل الحساسيـات السياسية بما فيها ممثـل حركة الاتجاه الإسلامـي، وبدأ بعد ذلك بروز العرائض والبيانات السياسية التي يصدرها المثقفـون دفاعاً عن المجتمع المدني وعن حـق المجتمع في استقلاليته عن

مؤسسات الدولة وعكست بالتالي التزام المثقفين السياسي لاسيما مع ظهور أول بيان للمثقفين التونسيين وقد ساعد على تظهير مفهوم المجتمع المدني وترسيخه الحركة النقابية في تونس التي لعبت دوراً بارزاً في ذلك، في حين أن الأحزاب السياسية بقيت هامشية ولم يكن لها أثر في إثارة أجواء النقاش العام حول المجتمع المدني، بل لعبت دوراً مضاداً فيما بعد، وأعقب ذلك ظهور موجة ثقافية سياسية من الجدل الحاد الدائر حول مصطلح المجتمع المدني ومدى مطابقة طرحه التونسي لأصله الغربي[١٢]، وأثار عاصفة من السجال الصحفي والأكاديمي دفعت الكثير من علماء الاجتماع والسوسيولوجيين إلى طرح مشكلة نقل المصطلحات الاجتماعية في الزمان والمكان[١٣].

لا تبعد كثيراً الأجواء الدائرة في سوريا حول المجتمع المدني عن ما أثير في تونس، وتبدو اللحظة التاريخية متوافقة إلى حد كبير لا سيما بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، مما أثار الأسئلة حول مدى قبول حزب البعث الحاكم والقائد للدولة والمجتمع حسب المادة الثامنة في الدستور إلى حزب يقبل بالمشاركة والتعددية السياسية ويدخل في عملية التحول نحو الديمقراطية التي هي رهان المثقفين لطرحهم مقولة (المجتمع المدني)، ومع وجود فارق نوعي تجلى في غياب الحركة النقابية في سوريا عن حراك المجتمع المدني وحصر هذا المفهوم ضمن حدود المثقفين ومجالهم، وبالتالي لم تتمكن شرائح أو فئات اجتماعية عديدة من الانخراط في السجال الدائر حول المجتمع المدني، يبقى السؤال مثاراً في تونس وسوريا ويتعلق بالاستفسار حول طرح هذا المفهوم بالذات في سياق هذه المرحلة التاريخية المخصوصة؟ ولماذا تحول إلى موضوع صراع سياسي؟ وما هي الرهانات السياسية والنظرية التي تعلق بها المثقفون حتى تشبثوا به أو لنقل حتى اكتشفوه، إذ كان غائباً ضمن دائرة السجال السياسي وحاضراً في خانة الجدل الثقافي وضمن انحراف مفهومي مختلف تماماً عما طُرح في تلك الفترة، ولماذا لم يرفع المثقفون شعاراتهم المفضلة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان طالما أن المجتمع المدني في مضمونه الرئيسي هو سؤال التحول الديمقراطي؟.

المثقفون السوريون: من التشكيك بالمجتمع إلى الاندغام بالدولة

ربما تأسس في وعي المثقفين السياسيين السوريين تشخيص لحالة الإحباط السياسي والاجتماعي التي يعيشها المجتمع السوري وتتلخص في أن السياسة السورية كانت متركزة في يد متنفذين يقودون حزب البعث الحاكم وكان هناك غياب شعبي ومجتمعي عن المشاركة في الشؤون السياسية تجلت في انطفاء الفاعلية الاجتماعية على مدى عقود، لذلك رأوا أن تفضيل قيام المجتمع بدوره عن طريق فسح المجال الضروري له كي يمارس ويؤدي وظائفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية سيكون هو البديل عما وصل إليه المجتمع السوري من عزلة عن التاريخ والعالم وحتى عن نفسه.

لذلك كثفوا مقولاتهم التحليلية وآراءهم السياسية في مفهوم المجتمع المدني الذي ربما يمثل بديلاً (مدنياً) حتى نتمكن من الخروج من المأزق السياسي والتخلف الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع السوري، ولذلك فاعتبروا أن تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لن يتحقق إلا في دولة المؤسسات والقانون وهذه لن يضمنها إلا المجتمع المدني القائم على فسح الحراك السياسي والاجتماعي لمختلف الشرائح الشعبية.

لقد عبر عن هذه الرؤية الكثير من البيانات التي أصدرها المثقفون السوريون الذين تبنوا أطروحة المجتمع المدني[١٤]، وعكسوا من خلال هذه المقولة تشخيصهم للماضي الذي عاشته سوريا، والذي يتركز حول تقييمه للالتباس والخلاف الناشب بين مثقفي السلطة ومثقفي (المجتمع المدني) إذا صحت العبارة.

يبدو إذاً أن التشخيص للواقع السياسي والاجتماعي هو الذي استدعى تبني مقولة المجتمع المدني من حقلها الأكاديمي إلى المجال السياسي، ويبدو أن المثقفين قد أعادوا توظيف مفهوم المجتمع المدني المقاوم بالمعنى الذي حددناه مسبقاً، إذ رأوا أنه يتطابق تاريخياً مع رهاناتهم المستقبلية.

ولكن يبقى السؤال حول تبيئة المصطلح وتوطينه في التربة الثقافية

السوريــة حاضـراً وماضياً،ومــا يستدعــي السـؤال ويثيره هــو الاضطراب المفاهيمــي الـذي نلحظـه في توظيـف المفهـوم وإدراجـه ضمـن نصوص المثقفـين، وتحميله الكثير من الشحنات والحمـولات الأيديولوجية المرافقة والملصقة به.

فطيـب تيزينــي لا يـرى تحقق المجتمع المـدني مـن دون أن تنجز الدولة الوطنيــة مشروعها، ذلك أنه مــن الصعب الكلام عن مجتمع مدني في الوطن العربــي دون مقدمات تاريخية تتجلى في مأسسـة مشروع الدولة، والدولة نفسهــا في الوطن العربــي مـازالت مشروعاً أولياً يبحث عن إمكانات تبلوره وتحولــه إلى موقــع السيــادة الدستوريــة والقانونية في المجتمــع[١٥]، يبدو واضحــاً أن تيزيني يستنسخ حرفياً المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عندما يعتـبر أن تشكيـل المجتمــع المدني يتمُّ بعد بنــاء الدولة غير أنــه لا يستوفي التحقـق مـن الشـرط التـاريخي رغم أنــه يكرر ذلـك كثيراً ويعيـده، وهو أن الدولــة البروسيــة التي شخصهــا هيغل في زمنه ليست هــي الدولة السورية كما نعيشها في الزمن الراهن.

إلا أن تيزينــي وبحكـم موقعــه اليســاري أعــاد اللبس المفاهيمــي الأيديولوجي المحيط بالمفهوم والمرتبط به، وهو ما نلحظه أيضاً مع رفاقٍ له في الموقع، إلا أنهم لا يقفون عند الدرجة الهيغلية وإنما يصعدون خطوةً نحـو السدة الماركسية[١٦]، فصادق جلال العظم يرى أننا لا نشهد في الدول العربية مجتمعاً مدنياً وإنما هناك مجتمع أهلي، إذ المجتمع المدني تنحصر الخصائـص والعلاقات الحاسمة فيه حول علاقــات المواطنة وتتركز فيها، وهــي تميـل وفقاً لذلك لأن تكـون مدنية، طوعية، تعاقديــة، حقوقية، أفقية ومساواتيــة في حين أن المجتمع الأهلي تعود العلاقات الارتباطية فيه إلى علاقات دينية أو مذهبية أو عشائرية، وهي وفقاً لذلك ليست علاقات طوعية مدنية وإنما هي علاقات وراثية[١٧]، لكنه يعود ليؤكد أن المجتمع المدني في بلادنا (بعجره وبجره) هو إلى حد كبير من صنع الدولة الحديثة والتحديثية تحديـداً[١٨]، وهكذا أعاد العظم مقولة تيزيني ولكن بصيغة معكوسة، عندما افترض غياب المجتمع المدني لدينا وحضور المجتمع الأهلي، ووجود أنوية

للمجتمع المدني لم تكن نتيجة حراكه الداخلي وإنما هي من صنع الدولة التحديثية، لذلك فهو صاغ إشكاليته على الطريقة الهيغلية في أن الدولة هي التي تشكل المجتمع المدني، إذ قرأ النتيجة فانتهى إلى ترسيخ مسببها، مما جعله في النهاية يتطابق مع الطرح الهيغلي، ويستكمل حامد خليل ما طرحه تيزيني والعظم من التركيز على دور الدولة في صنع المجتمع المدني، فتراه يكيل التهم للمجتمع الفاقد الدولة، إذ المجتمع من دون دولة هو المجتمع بكل تخلفه وتعصبه وانغلاقه واحتقاره للمرأة وتجاوز الحق العام من قبل المصالح الخاصة[١٩]، ونتساءل بدورنا هل الدولة هي التي ستنقل المجتمع إلى عكس كل ذلك؟.

تتشخص الدولة في الحضور الماركسي كذاتٍ كلية تبتلع المجتمع وتحوّله بإرادة فوقية، تنقله من الجحيم إلى النعيم ومن التخلف إلى النماء، إلا أن الدولة لن تستكمل مشروعها في بناء المجتمع المدني إلا إذا اقترنت بأيديولوجيتها القائمة على العلمانية، فمشروع الدولة الوطنية في بناء المجتمع المدني عليه أن يسير حاث الخطى نحو العلمانية، وبذلك يتحقق الحلم المأمول في بناء المجتمع المدني، وهنا نستكمل الحديث مع حامد خليل "وهل يحق لنا الادعاء بأن العلمانية هي وحدها حاملة هذا الشرف الكبير؟، وإن كان الجواب بالإيجاب أفلا يعني ذلك أن المجتمع المدني والعلمانية صنوان لا يمكن أن يفترقا"[٢٠]، إن خليل يستدلُّ هنا بمسيرة التاريخ العالمي التي دللت باستمرار على أن العلمانية هي النهج المعرفي والاجتماعي الذي حققت الشعوب التي تسلحت بها أعظم إنجاز على أكثر من صعيد[٢١]، وهنا يعود خليل ليقبل ما رفضه مسبقاً عندما رفض الرهان على المجتمع المدني بصيغته الغربية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي المتعين، ولكنه استدل به ليثبت الرهان على العلمانية وانتهى في النهاية إلى صيغة ناجزة وجاهزة تقوم على أنه ليس هناك مجتمع مدني إن لم يكن علمانياً[٢٢]، وأمام هذه الاشتراطات الأيديولوجية المسبقة تصبح الصورة جلية وواضحة عندما نستكمل ملامح المجتمع المدني بصيغته اليسارية، إذ يعتبر بوعلي ياسين أنه "لا وجود لا للدولة ولا للمجتمع المدني،

إذ كلاهمـا من مكونات المجتمع الطبقـي"[٢٣]، وأن نـادي المجتمع المدني لا يحـق له دخوله إلا المثقفون العلمانيون، ذلك أن المثقف "التقليدي" ينتمي إلى المجتمـع الأهلي المفارق للمجتمع المدني، وبذلـك على النضال الآن أن يتركـز من أجل العلمانية لأنها وحدها، ووحدها فقط، قادرة على نقلنا إلى جنـة المجتمـع المـدني وبدونها سيكون الهـلاك المحتم. يقـول محمد كامل الخطيـب " العلمانيـة تبـدو اليـوم أكثر من أي وقـت مضى سبيـلاً مفتوحاً وربما وحيداً لإنقاذ المجتمع العربي من تفتته وتخلفه، وربما تبعيته، سواء للماضي أو للحاضر الأمريكي– الأوروبي، والمجتمع المدني هو القادر على أن يكـون متماسـكاً وعادلاً وفي هذا تعلن العلمانيـة أنها لم تخفق، لأن في إخفاقهـا الموت الحضاري وربما الوجودي لهذا المجتمع، ولأن في إخفاقها العودة إلى مجتمع الملل والطوائف والأعراق والقبائل والعشائر، بل البغضاء والعنف والتفتت"[٢٤].

كان مـن الطبيعـي بعد ذلـك أن يشهد توطين مفهـوم المجتمع المدني في النخبـة المثقفـة السورية هـذا الاضطراب النظـري والالتباس المفاهيمي، ذلـك أن ربط المجتمع المدني بمشـروع أيديولوجي قائم على إنجاز تحققات الدولـة والعلمانيـة يرهنه ويأسره في سياق النضـال الأيديولوجي ويمنعه مـن تحقـق إمكاناتـه النظريـة والعمليـة القائمـة علـى الحـراك السياسي والاجتماعي بكل صيغه وأشكاله، فالعلمانية ليست مشروعاً أيديولوجياً أو دينـاً جديداً نطلب من الدولة وفقه أن تحـول جميع مواطنيها إلى علمانيين حتى ننقلهم بعدها إلى المجتمع المدني، فآلاف الجمعيات والنوادي الخيرية والدينيـة التبشيرية القائمـة في الدول الغربية لم يمنـع من تحقق المجتمع المـدني بـل بالعكس ساعـد وساهـم إن لم نقل كان بمثابـة النقطة البدء في تحقيق مشروع المجتمع المدني والدولة معاً.

فالعلمانيـة هـي نظـام سياسـي وليس اجتماعـي يُطلـب منـه تحقيق المعجـزات، بـل إن شرطهـا التاريخي هـو الكفيـل الوحيد بنجاحهـا، فإذا كانـت رؤيـة المثقفين لمجتمعهـم بهـذه السوداوية وتصـب في خانة فشل حتمية الرهـان التاريخي على المجتمع، لأنه مجتمع أهلي عصبوي طائفي،

فكيف إذاً يراهنون عليه في تحقيق طموحاتهم في إنجاز المجتمع المدني، أم أن المجتمع المدني هو فئة المثقفين "العلمانيين" فحسب كما عبّر بوعلي ياسين.

هنا يكمن بالضبط المأزق النظري والعملي لرؤية المثقفين السوريين للمجتمع المدني، إذ هم لا يأملون من المجتمع تحقيق الشيء الكثير لأنه مليءٌ بالأمراض التي يحسنون توصيفها له بامتياز، ولكنهم أيضاً يشككّون في الدولة نفسها وفي رغبتها في القيام بمشروعها في إنجاز المجتمع المدني كما تشي دائماً تعبيراتهم.

فلا المجتمع إن دعونا له–بحسب لسان مقالهم– يتمكن من تحقيق مدنيته، ولا الدولة راغبة في ذلك رغم أنها المخولة الوحيدة في تحقيق مدنية هذا المجتمع، فأين تراه يذهب المثقفون؟.

إنهم بالضبط جزءٌ من مشروع الدولة، ومن الطبقة الحاكمة اجتماعاً وفكراً ولغةً على حد تعبير وضاح شرارة، وهذا ما يعيدنا إلى ما قاله الباحث الأمريكي وليم زارتمان عندما تساءل عن ممانعة العرب على الديمقراطية، فأجاب في أنه يكمن في طبيعة «المعارضة» نفسها، إذ لاحظ وجود نوع من العلاقة القائمة بين السلطة والمعارضة التي يطلق عليها نعت «التكميلية»، إذ بفضل «التكميلية» يستمر الاستقرار في الأنظمة العربية من جهة، وترسم المعارضة لنفسها نوعاً من الخطوط، فهي من جهة أخرى، تقف عندها ولا تتخطاها أبداً، فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتابعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها أن ترسخ الدولة، إن كل طرف منهما لا يستخدم الآخر، ولكن كلاً منهما يخدم مصالح الآخر في أدائه لدوره[٢٥].

وهكذا بدأ المثقفون دعوتهم للمجتمع المدني من أجل استقلاله عن الدولة، فانتهوا إلى أن أصبحوا هم أنفسهم جزءاً من مشروع الدولة التي يرفضونها ويدعون إليها في نفس الوقت، إن ذلك يتعلق بالأهواء اليسارية التي انطلق منها غالبية المثقفين السوريين بحيث حكمتهم الأيديولوجيا ورهنتهم في مشروعها، في حين أن المجتمع المدني لا يمكن له أن ينمو ويتبلور إلا في

ضـوء النظـام الليـبرالي الديمقراطي، إذ تمثـل الفلسفة الليبراليـة الحاضنة المعرفيـة له والمولدة لسياقاته التاريخية والعمليـة، فعلينا أن ندرك بدايةً أن المجتمع المدني ليس غاية في ذاته وإنما يمثل الشرط التاريخي لتحقيق التحول نحو الديمقراطية[٢٦].

وبذلـك تنتفـي عنه قوالبه الجاهـزة في أنه يمثل الرد علـى سلطة الحزب الواحـد، وأنه يعمـل على إيجاد مرجعية اجتماعية خـارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدولة، إن ذلك على صحته يُسقط بعداً خلاصياً استيهامياً على مفهوم تاريخي، وإضفاء طابع تبجيلي عليـه فهو «مجتمع التضامن والتسامح والحوار والاعتراف بالآخر واحترام الـرأي الآخر»[٢٧] دون إدراك ميكانيزمـه السياسي والاجتماعي الذي بدونه يبقـى تحقق المجتمـع المـدني ممتنعـاً. ويبقـى إدراك الشحنـات الليبرالية بالمفهوم جزءاً من صياغته النظرية ومشروعه العملي، ووضعه في النهاية في إطـاره التاريخـي خـوف أن نسقـط في وهمٍ من نوع جديد بعـد أن كدنا نخرج من الأوهـام المتثاقلة والمتراكمة.

هوامش

(١) د. عزمـي بشـارة، واقع وفكر المجتمع المدني، ضمن كتـاب (إشكاليات تعثر التحول الديمقراطـي في الوطن العربي) (فلسطين : مواطـن ؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١، ١٩٩٧) ص ٣٩١.

(٢) عبـد القـادر الزغـل، مفهوم المجتمع المـدني والتحول نحو التعدديـة الحزبية، ضمن كتاب (غرامشي وقضايا المجتمع المدني) (قبرص: مؤسسة عيبال ط١، ١٩٩١) والكتـاب عبـارة عـن نـدوة نظمهـا مركز البحـوث العربيـة في القاهـرة عن فكر غرامشي وقضايا المجتمع المدني.

(٣) د. أحمـد شكـر الصبيحي، مستقبل المجتمع المـدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)ص ٢٠

(٤) د. عزمـي بشـارة، المجتمع المـدني: دراسة نقدية مع إشـارة للمجتمع المدني العربي (بـيروت: مركـز دراسـات الوحدة العربـة، ١٩٩٨) ص٤٥ وللمزيد حـول التاريخ المفاهيمـي للمجتمـع المـدني يمكن مراجعـة: كريم أبـو حـلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة– التطور – التجليات (دمشق: دار الأهـالي، ١٩٩٨) ومحمد جمـال بـاروت، المجتمع المـدني مفهوماً وإشكاليـة (حلـب: دار الصداقة،١٩٩٥) وتوفيـق المدينـي، المجتمع المدني والدولـة السياسية في الوطـن العربي (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧).

(٥) د. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،[م،س]، ص٢٢.

(٦) د. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي،[م، س]، ص ٤٦

(٧) المرجع نفسه، ص ٢٧ .

(٨) مايـكل فولي وبوب إدواردز، مفارقات المجتمع المـدني، الثقافة العالمية، العدد ٨٦، يناير– فبراير ١٩٩٨، ص ٨.

(٩) د. نـاديـة رمسيس فـرح، المثقفون والدولة والمجتمع المـدني، ضمن كتاب (غرامشي وقضايا المجتمع المدني)، [م،س]، ص ٣٢٠

(١٠) عبد القـادر الزعل، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية،[م،س]، ص ١٣٩

(١١) انظر د. محمد كرو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس، ضمن كتاب(الانتلجنسيا العربيـة: المثقفـون والسلطـة) تحرير سعـد الديـن إبراهيم (عمان: منتـدى الفكر

العربي، ١٩٨٨) ص ٣٠٩.

(١٢) محمد كرو، حول مقولة المجتمع المدني، أطروحات (تونس،[د،ن]،١٩٧٩) ص٢٦

(١٣) انظر: عبد القادر الزعل، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية،[م، س]،ص١٤٥.

(١٤) لا سيما بيان لجان إحياء المجتمع المدني والذي عرف ببيان الألف، انظر نص البيان في الحياة،(لندن)، ٢٠٠١/١/١٢.

(١٥) طيب تيزيني، ملاحظات منهجية حول قضايا راهنة، الثورة،(دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/٩، وانظر تعقيبنا على مقولته في مقالنا،المجتمع المدني في صيرورته التاريخية أسبق من الدولة الوطنية، الثورة، (دمشق) ،٢٠٠٠/١٢/١٦.

(١٦) لمتابعة النقد الماركسي لمفهوم المجتمع المدني من الممكن مراجعة ما كتبته: إلين مكسينز وود، توظيف وسوء توظيف مفهوم المجتمع المدني، ضمن كتاب (المجتمع المدني والصراع الاجتماعي) (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧) ص١٣.

(١٧) صادق جلال العظم، العلمانية والمجتمع المدني (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٨) ص ١٤.

(١٨) المرجع نفسه،ص١٥.

(١٩) حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، دراسات استراتيجية، العدد الأول، خريف ٢٠٠٠، ص ٢٢.

(٢٠) المرجع نفسه،ص٢٣.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٢٢) المرجع نفسه، ص٢٥

(٢٣) بوعلي ياسين، المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني، عالم الفكر،مجلد ٢٧،العدد ٣، يناير – مارس ١٩٩٩،ص ٤٦.

(٢٤) محمد كامل الخطيب، المجتمع المدني والعلمنة، دراسات اشتراكية، العدد ١٢٠، كانون أول ١٩٩١، ص ٩٠.

(٢٥) وليم زارتمان، المعارضة كدعامة للدولة،ضمن كتاب (الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩) ج٢، ص ٥٥٨.

(٢٦) لدراسة العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي يمكن مراجعة ما كتبه: سعد الدين إبراهيم،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: دار قباء،٢٠٠٠) ص٧٧.

(٢٧) د.الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة،عالم الفكر،المجلد٢٧،العدد الثالث، يناير/ مارس ١٩٩٩،ص ٣٦.

وثائق

حوارات المجتمع المدني في سورية

مشروع تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية*

"لا يبنى المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة، بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد."

(من خطاب السيد رئيس الجمهورية في مجلس الشعب)

تحتاج سورية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية في محاولة لتحديد معالم المستقبل. وانطلاقاً من إيمان صادق بالوطن بكل قواه الحية وفعالياته المختلفة وشخصياته الوطنية ومثقفيه، ينبغي فتح حوار وطني شامل لأبناء الوطن كافة، للمشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي تتفتح فيه الشخصية الإنسانية في جو من الممارسة الديمقراطية المبدعة. وبلادنا اليوم بحاجة إلى جهود الجميع لتأسيس نوى المجتمع المدني، الذي حرم غيابه خلال العقود الماضية، عملية التنمية والبناء الوطني في سورية من مشاركة قدرات وطنية هامة وفاعلة، وجدت نفسها مجبرة على الابتعاد عن الممارسة الإيجابية، وخلق نوع من اتكالية المواطن على الدولة وأضعف شعوره بالمواطنة، وكان نتيجة ذلك انتشار حالة اللامبالاة بين المواطنين إزاء الأمور العامة وبروز ظاهرة القوقعة أو الهجرة واستفحال الأنانية والفساد وزيادة الهدر وتدهور المستوى الثقافي في المجتمع، بسبب غياب حرية الرأي والتعبير. وسادت حالة إحباط شديد ويأس سيطرت على أغلبية المواطنين، جرّاء تدني المستوى المعاشي وانتشار البطالة وتفاقم حالات التعدي على البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بما يشكل خطورة على الأجيال القادمة.

بسبب هذا كله، تبرز الحاجة إلى إحياء مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق التوازن بين دورها ودور الدولة في إطار شراكة حقيقية

* قدم إلى نائب رئيس الجمهورية العربية السورية عبد الحليم خدام في أوائل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

بينهما، في سبيل المصلحة الوطنية الكبرى. فالتأكيد على أهمية حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر وتفعيل مشاركة الفرد الإيجابية في حياة الجماعة واعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي وصولاً إلى حل الخلافات بالتسوية والتفاهم، تعتبر من أهم مقوّمات المجتمع المدني. كما أن سيادة القانون واستقلال القضاء وإلغاء المحاكم الاستثنائية والأحكام العرفية وإيقاف العمل بقانون الطوارئ تمثل بمجموعها أساساً راسخاً في بنيان المجتمع المدني.

إن تنوع وتعدد الآراء والأحزاب في المجتمعات الإنسانية مسألة ينبغي التسليم بها على اختلاف وتباين الاتجاهات الفكرية والعقائدية. فسيطرة الرأي الواحد تنطوي بالضرورة على خطر الجمود. لذا، فإن تعدد وتنوع الاتجاهات الفكرية وتنافسها السلمي الديمقراطي حول قضايا العمل الوطني يجذب إلى ساحة العمل الاجتماعي والثقافي أعداداً متزايدة من المواطنين ويجدد القدرة على حسن التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية ويدعم موقفنا في مواجهة الأطماع الصهيونية واسترداد حقوقنا المغتصبة.

المجتمع المدني، كما نرى، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرّة متعددة ومتنوعة ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي. ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته وخلق حالة حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن. كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني يعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل.

الأمر الجوهري بالنسبة للجميع، هو استقرار الوطن والمجتمع على أساس متانة الانتماء الوطني والشعور بالمواطنة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحفاظ على التعدد في إطار وحدة الوطن وقوة الدولة ومتانة مؤسسات المجتمع المدني. ولا يمكن أن يتحقق التوفيق بين النظام والتعدد إلا بقيام المجتمع المدني وبالاستناد إلى الديمقراطية. كما أن الاستقرار لن يترسخ، ما لم يقترن بالتجديد والتطور، وإلا فإنه يصبح مساوياً للموت والعدم.

إن الإصلاحات الاقتصادية والإدارية ومحاربة الفساد، كي تثمر إيجابيا، لا بد أن تترافق مع الإصلاح السياسي الشامل، وإلا فإن هذه الإصلاحات -على أهميتها في تخفيف الأزمة الداخلية- لن تحقق هدفها وتعود بعدها الأوضاع إلى التأزم من جديد. لذا، ينبغي لعملية الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد أن تتحول إلى آلية عامة ودائمة تضمن الرقابة والإشراف المستمرين على مؤسسات الدولة وأنشطة القطاع الخاص في جو من الشفافية واستقلال القضاء و سيادة القانون. وتؤكد على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية يحتاج لمشاركة المجتمع المدني في الإعداد والتنفيذ، حتى يتم قبوله، كما يحتاج إليه أيضاً ليراقب ويحاسب ويشير إلى الخطأ والفساد فوراً في حال حدوثه، لا أن يغطّى الخطأ والفساد أو يعالج خلف الأسوار وفي متاهات اللجان. بقي أن نقول أن لا معنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إن كانت لا تؤدي في النهاية إلى إلغاء الاستغلال ورفع الظلم الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة.

التقدم والتنمية ينبغي أن يقوما على أساس تأكيد قيمة الإنسان وكرامته، وأن يؤديا إلى مزيد من احترام حقوق الإنسان، كي يكون كل مواطن شريكاً في وطنه يتقاسم أفراحه وهمومه من خلال رباط المواطنة المقدس. إننا نطمح إلى المشاركة في كل ما يخدم الوطن من جهود وأنشطة مختلفة من خلال الحوار الوطني العلني الحر الصريح والمسئول وتطوير العمل الجماعي، غير ساعين إلى سلطة أو منصب أو أية مكاسب شخصية.

وبعد فإننا من منطلق الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي، نعرض ما عرضناه، لنؤسس لـ "جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية" علّنا نقدم جهداً يسهم في بناء مجتمع ديمقراطي متطور.

جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية

رسالة من أنطون مقدسي إلى بشار الأسد*

إلى سيادة الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية

سيدي:

اسمح لي أن أهنئك بالرئاسة الأولى، وأيضاً بكلمات وردت في بيانك، حقاً واعدة (احترام الرأي الآخر - ترجيح وجهة نظر الدولة على وجهة نظر الزعامة...) وبالإجراءات التي اتخذتها ونفذت: إلغاء اللافتات، منع المسيرات، إغلاق المضافات...

إنها بداية لدرب طويل إذا سلكناه يمكن أن ننتقل تدريجياً من البداوة والحكم العشائري إلى حكم القانون وبداية الدخول في القرن الواحد والعشرين.

لقد كفانا يا سيدي من الكلام الفضفاض:

مكاسب الشعب، إنجازات الشعب، إرادة الشعب.

الشعب غائب يا سيدي منذ زمن طويل، إرادته مشلولة تقوم اليوم على تحقيق هدفين:

الأول وعلى الصعيد الخاص، أن يعمل ليلاً نهاراً كي يضمن قوت أولاده.

الثاني وعلى الصعيد العام، أن يقول ما يطلب منه قوله، وأن يتبنى السلوك الذي يطلب منه: (مسيرات، هتافات...).

إن الذي يعصم هذا الشعب من الدمار، هو أنه يتعايش مع هذا الوضع المتردي تعايش المريض مع مرض مزمن.

ربما بدأ هذا الشعب يشعر بوجوده في أواسط الأربعينيات، بعد نضال طويل ضد الأجنبي، ولكن سرعان ما توالت الانقلابات العسكرية، فلم يعد أمامه سوى العودة إلى قوقعته بانتظار الأوامر...

الوضع العام، وباختصار يا سيدي: انهيار عام، سياسي واقتصادي وأيضاً ثقافي وإنساني.

---

* الحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٨/١٤.

ربما كانت سورية في السبعينيات بعد نكبة ١٩٦٧، وبعد انهيار البنى العشائرية، بحاجة إلى حكم قوي يلم شتات البشر، لكنا اليوم صرنا كما قلت سيادتك، في القرن الواحد والعشرين.

إن الشعب بحاجة بادئ ذي بدء، أن تعود إليه ثقته بنفسه وبحكومته-والاثنان واحد- وهذا ليس بالأمر السهل، فقد يحتاج إلى سنوات من أخذ الرأي الآخر بالاعتبار، كما قلت، ومن ثم يتحول تدريجياً من وضع الرعية إلى وضع المواطنة.

أتمنى لك يا سيدي التوفيق في السير على درب محفوفة بالمزالق من كل الأنواع.

وتفضل بقبول فائق احترامي

أنطون مقدسي

بيان لـ ٩٩ مثقفاً سورياً*

الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في عالم اليوم لغة إنسانية مشتركة تجمع بين شعوب الأرض وتوحد آمالها في غدٍ أفضل.

وإذا كانت بعض الدول الكبرى تستخدم هذه المقولات بشكل انتقائي لإمرار سياساتها وتحقيق مصالحها، فإن التفاعل الحضاري بين الشعوب بعيداً عن منطق الهيمنة وسياسات الإملاء، قد سمح لشعبنا في الماضي، وسيسمح له في المستقبل، أن يتأثر بتجارب الآخرين ويؤثر فيها، مطوراً في خصوصيته غير منغلق عليها. وتدخل سورية اليوم القرن الحادي والعشرين وهي في أمس الحاجة لأن تتضافر جهود أبنائها جميعاً في مواجهة تحديات السلام والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي. ولهذا فإن شعبنا مدعو أكثر من أي وقت مضى، إلى المشاركة في صناعة حاضره ومستقبله.

انطلاقاً من هذه الحاجة الموضوعية، وحرصاً على وحدتنا الوطنية، وإيمانا منا بأن مستقبل بلدنا لا يصنعه غير أبنائه، وبوصفنا مواطنين في نظام جمهوري يمنح الجميع الحق في إبداء الرأي وحرية التعبير، فإننا نحن الموقعين، ندعو السلطة إلى تحقيق المطالب الآتية:

أولاً: إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سورية منذ العام ١٩٦٣.

ثانياً: إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والملاحقين لأسباب سياسية، والسماح بعودة المشردين والمنفيين السياسيين جميعاً.

ثالثاً: إرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي، وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود وأشكال الرقابة المفروضة عليها، بما يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي وبناء مؤسساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها.

---

* الحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٩/٢٧.

إن أي إصلاح سواء كان اقتصادياً أم إداريا أم قانونياً، لن يحقق الطمأنينة والاستقرار في البلاد، ما لم يواكبه في شكل كامل، وجنباً إلى جنب الإصلاح السياسي المنشود، فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئاً فشيئاً إلى بر الأمان.

عبد الهادي عباس (محامي وكاتب)، عبد المعين الملوحي (عضو مجمع اللغة العربية)، أنطون مقدسي (كاتب ومفكر)، برهان غليون (كاتب ومفكر)، صادق جلال العظم (كاتب ومفكر)، ميشيل كيلو (كاتب ومفكر)، طيب تيزيني (كاتب ومفكر)، عبد الرحمن منيف (روائي)، أدونيس (شاعر)، برهان بخاري (باحث)، حنا عبود (كاتب)، عمر أميرالاي (سينمائي)، خالد تاجا (ممثل)، بسام كوسا (ممثل)، نائلة الأطرش (مسرحية)، عبد الله حنا (باحث ومؤرخ)، سمير سعيفان (اقتصادي)، فيصل دراج (باحث)، حيدر حيدر (روائي)، نزيه أبو عفش (شاعر)، حسن يوسف (صحفي وقاص)، أسامة محمد (سينمائي)، نبيل سليمان (روائي وناقد)، عبد الرزاق عيد (باحث وناقد)، جاد عبد الكريم جباعي (كاتب وباحث)، عبد اللطيف عبد الحميد (سينمائي)، سمير ذكرى (سينمائي)، أحمد معلا (فنان تشكيلي)، فارس الحلو (ممثل)، حسان عباس (باحث)، حنان قصاب حسن (أستاذة جامعية)، ممدوح عزام (روائي)، عادل محمود (شاعر)، حازم العظمة (طبيب وأستاذ جامعي)، برهان زريق (محامي)، محمد رعدون (محامي)، ياسر صاري (محامي)، يوسف سليمان (مترجم)، هند جمالي (سينمائية)، منذر مصري (شاعر وتشكيلي)، أحمد العطية (أستاذ جامعي)، وفيق سلطين (أستاذ جامعي)، مجاب الامام (أستاذ جامعي)، منذر حلوم (أستاذ جامعي)، عادل سليمان (أستاذ جامعي)، سمر جمال الأتاسي (باحثة)، توفيق هارون (محامي)، عصام سليمان (طبيب)، جوزيف لحام (محامي)، عطية مسوح (باحث)، رضوان قضماني (أستاذ جامعي)، نزار صابور (فنان تشكيلي)، شعيب طليعات (أستاذ جامعي)، حسن سامي يوسف (سينمائي وكاتب)، واحة الراهب (سينمائية وممثلة)، حميد مرعي (مستشار اقتصادي)، رفعت السيوفي (مهندس)، موفق ميربية (كاتب)، سهيل سياط (أستاذ جامعي)، جمال سعيد (أستاذ جامعي)، عمر كوش (كاتب)، ريمون بطرس (سينمائي)، أنطوانيت عازرية (سينمائي)، نجيب نصير (ناقد وكاتب)، مي سكاف (ممثلة)، نضال الدبس (سينمائي)، فرح جوخدار (معمارية)، أكرم قطريب (شاعر)، لقمان ديركي (شاعر)، حكمت شطى (معماري)، محمد نجاتي طيارة (باحث)، نجم الدين السمان (قاص)، علي الصالح (باحث اقتصادي)، صباح الحلاق (باحثة)، نوال اليازجي (باحثة)، محمد قارصلي (سينمائي)، سوسن

زقزق (باحثة)، شـــوقي بغدادي (شـــاعر)، بشـــار زرقان (موسـيقي)، فايز صاره (صحافي)، محمد الفهد (صحافي وشاعر)، محمد بري لوعاني (مسرحي)، نجاة عامودي (مربية)، عادل زكار (طبيب وشـــاعر)، مصطفى خضر (شاعر)، محمد ســـيد رصاص (كاتب)، قاسم عزاوي (شاعر)، محمد حمدان (كاتب)، نبيل اليافي (باحث)، تميـــم منعم (محامي)، إبراهيم حكيم (محامي)، أنور البني (محامي)، خليل معتوق (محامي)، علي الجندي (شـــاعر)، علي كنعان (شاعر)، محمد كامل الخطيب (باحث)، ممدوح عدوان (شاعر)، محمد ملص (سينمائي)، محمد علي الأتاسي (صحافي).

الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني*
(بيان الألف)

تحتاج سورية اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية لاستخلاص دروس العقود الماضية وتحديد معالم المستقبل، بعد أن تردّت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأضيفت إليها تحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، فضلاً عن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، التي تطرح على شعبنا وأمتنا مهام النهوض لمواجهتها ودرء أخطارها.

وانطلاقاً من إيمان صادق بالوطن والشعب وما يتوفران عليه من إمكانيات خلاقة وقوى حية، وحرصاً على التفاعل الإيجابي مع أي مبادرة جادة للإصلاح، تمس الحاجة اليوم إلى حوار شامل بين جميع أبناء الوطن وفئاته الاجتماعية وقواه السياسية ومثقفيه ومبدعيه ومنتجيه، للمشاركة في الفاعليات التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو المجتمع المدني المؤسس على حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، وإلى بناء دولة حق وقانون تكون دولة جميع مواطنيها وموطن اعتزازهم، بلا استثناء ولا تمييز. فبلادنا اليوم في حاجة إلى جهود الجميع لإحياء المجتمع المدني الذي حرم ضعفه وإضعافه، في العقود الماضية، عملية النمو والبناء من قدرات وفاعليات وطنية مهمة وجدت نفسها مجبرة على الابتعاد عن الممارسة الإيجابية.

وإن ما يكتنف مفهوم المجتمع المدني من التباس، ناشئ عن تعدد التجارب الديمقراطية في التاريخ القديم والحديث لا ينفي وجوده الواقعي عندنا بوصفه كينونة اجتماعية في التاريخ وفي العالم. ولا سيرورة انتقاله المتعثرة إلى مجتمع عصري وحديث، التي أنتج مجتمعنا خلالها ثقافة متجددة وصحافة حرة ونقابات وجمعيات وأحزاباً سياسية وشرعية دستورية وتداولاً سلمياً للسلطة، حتى غدا من أقل الأقطار العربية تأخراً إن لم يكن من أكثرها تقدماً. وكانت تلك السيرورة ترقى بمجتمعنا إلى الاندماج الوطني والاجتماعي، إلى

* الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/١/٨، والزمان، (لندن)، ٢٠٠١/١/١١.

أن حدث ذلك القطع المؤسس على "المشروعية الثورية" الانقلابية في مواجهة المشروعية الدستورية. ولم يكن ممكناً تهميش المجتمع المدني وتغييبه، على هذا النحو، لولا تماهي السلطة والدولة، وتماهي الشخص والمنصب الذي يشغله، وصبغ الدولة بصبغة الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد، وجعلها دولة جزءاً من المجتمع لا يعترف بجزئيته، بل يقدم نفسه ممثلاً للشعب و"قائداً للدولة والمجتمع" ويخفّض المواطنة إلى مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي، وينظر إلى بقية المواطنين على أنهم مجرد رعايا. فغدت أموال الدولة، وثروات الوطن ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً، كأنها إقطاعات وحيازات خاصة توزع على الموالين والأتباع، فحلّت الامتيازات محل القانون والهبات والعطايا محل الحقوق، والمصالح الخاصة محل المصلحة العامة، واستبيح المجتمع وانتهبت ثرواته، وتحكم من صاروا رموزاً للعسف والفساد بمقدراته، وغدا كل مواطن مشتبهاً به، بل" مداناً وتحت الطلب". وراحت السلطة تنظر إلى الشعب لا على أنه كم مهمل وموضوع لإرادتها فحسب، بل على أنه قاصر وناقص أهلية وموضع ريبة وشك، ولم يخل الأمر من تخوينه كلما بدرت منه بوادر التعبير عن رأيه والمطالبة بحقوقه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تغييب المجتمع المدني أدى إلى تغييب الدولة، مما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما، إذ لا يقوم أحدهما إلا بالآخر. فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي شكله السياسي، وهما معاً يشكلان النظام الديمقراطي.

إن مجتمعنا الذي أنتج ثوراته الوطنية على الاستعمار، وحركته السياسية المناوئة للاستبداد السياسي، وأسفر عن وروحه الوطنية/ القومية المتوثبة إلى التحرر والتقدم، والذي صبر وصابر وقدّم الكثير الكثير من الشهداء والتضحيات في سبيل الحرية والكفاية والعدل، لا يزال قادراً على إنتاج حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم، والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والتقاني. وهو قادر على تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الاستبداد وتمفصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها.

لقد باتت واضحة للعيان نتائج الانقلاب على الديمقراطية

السياسية باسم الاشتراكية. وتبيّن للجميع، مع انهيار النموذج السوفياتي واستطالاته في أوروبة الشرقية وفي ما كان يسمى العالم الثالث، استحالة بناء الاشتراكية أو بناء ديمقراطية اجتماعية بلا ديمقراطية سياسية. كما تبيّنت هشاشة الدولة التي لا تستمد مشروعيتها من الشعب. وتبيّنت أكثر نتائج النظر إلى الشعب على أنه مادة أو موضوع "للإرادة الثورية"، ونتائج إنكار أفرادية الواقع وتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتنوعها، واختلاف مصالح فئاته الاجتماعية وتباينها، ومن ثم إنكار حقيقة أن القانون، بصفته ماهية الدولة وتعبيراً حقوقياً عن النظام العام، وبصفته تعبيراً عما هو مشترك بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية، هو تسوية تاريخية بين هذه المصالح وذلك الاختلاف، الذي يجب أن يكون قوام الوحدة الوطنية الفعلية. هذه التسوية التاريخية هي التي تنتج الدستور والمدونة القانونية بما يتسق وتطور النظام العام المتأثر، بالطبع، بإيقاع التطور العالمي، لذلك فإن الدساتير والقوانين تعدل وتطور أو تغير وفق مقتضيات هذا التطور. وعلى هذا فإن مفهوم المجتمع المدني الذي انبعث من جديد في سبعينيات القرن العشرين، على صعيد العالم الذي ننتمي إليه، مكانياً على الأقل، كان ولا يزال يمثل بداهة الوجود الاجتماعي، منذ انتقل البشر من الطبيعة إلى الاجتماع، أي إلى العمران البشري والسياسة المدنية، بتعبير ابن خلدون. ومن صلب هذا المفهوم يتولد نسل مفاهيمي ينتج عنه ويشير إليه" العقد الاجتماعي" في مواجهة "الحق الإلهي" الذي ادعاه الأباطرة والملوك المستبدون لأنفسهم. وما هذا العقد سوى معادل سياسي للانقلاب العقلاني الذي جعل مركز المعرفة البشرية في الإنسان، فأنتج المجتمع الحديث والفكر الحديث والدولة المدنية الحديثة؛ التي تكفل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية كفالتها حرية الفكر، في ظل الاعتراف بالفرد ذاتاً إنسانية عاقلة ومستقلة ومالكة زمام حياتها ومسؤولة عن أفعالها وحرة في فكرها وضميرها، وبما ينتج عن هذا الاعتراف في حقل الممارسة من حرية محددة بالقانون ومشروطة بالمسؤولية تتوجها المبادرة الخلاقة وحب المعرفة والعمل مع الجماعة ومن أجلها.

لذلك كله، تلح الحاجة اليوم إلى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات، ومتحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية ومستقلة عنها؛ وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفهما في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، من ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعاً عاماً وحكماً للجميع. ففي نطاق المجتمع المدني، فقط، يمكن إطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر والاعتراف بما فيه من صواب، لتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقاً من المشترك الوطني إلى المنفعة العامة والخير العام. فليس من حق أي فئة اجتماعية أن تقرر، وحدها، ما هي المصلحة الوطنية والقومية وما هي الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها؛ لذلك فإن على أي فئة اجتماعية أو سياسية، بما في ذلك السلطة الممسكة بدفة الحكم اليوم، أن تطرح رؤيتها وتصوراتها وبرنامجها على الشعب لمناقشتها والحوار حولها، وليس من حوار ممكن من دون حرية الرأي والتعبير ومن دون نقابات حرة وإعلام حر وأحزاب حرة ومنظمات اجتماعية حرة ومؤسسة تشريعية تمثل الشعب حقاً وفعلاً، وليس من إصلاح ممكن من دون حوار وطني شامل، فالحوار ينتج دوماً حقائق جديدة ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعاً، لأنها قائمة فيهم جميعاً. ومنطق الحوار ينفي "منطق" احتكار الحقيقة واحتكار الوطنية وأي احتكار آخر. لذلك ندعو إلى اعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي لحل جميع الخلافات بالتسوية والتفاهم، وهذه من أهم سمات المجتمع المدني ومزاياه.

ولا تتجلى حيوية المجتمع المدني في شيء أكثر مما تتجلى في إنشاء تنظيمات طوعية غير حكومية مستقلة ومتنوعة جوهرها الخيار الديمقراطي وغايتها دولة حق وقانون تكفل الحقوق المدنية وتصون الحريات العامة. لذلك نرى في الدفاع عن المجتمع المدني دفاعاً عن دولته وعن السلطة الممسكة بزمامها.

ولكي تثمر الإصلاحات الاقتصادية، ولكي تنجح عملية مكافحة الفساد لا بد أن يمهد لها ويرافقها إصلاح سياسي ودستوري شامل، وإلا فإن هذه الإصلاحات لن تحقق المأمول منها. لذا ينبغي أن تتحول عملية الإصلاح ومكافحة الفساد إلى آلية عمل قانونية دائمة تحفز المشاركة الشعبية وتعزز الرقابة والإشراف المستمرين على مؤسسات الدولة التي هي مؤسسات نفع عام، وعلى أنشطة القطاع الخاص أيضاً، في جو من الشفافية يتيح لجميع الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية فرص المشاركة الفعلية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والتقويم، والتنبيه إلى الخطأ والهدر والفساد فور وقوعها، وتمكين القضاء والهيئات الرقابية من المساءلة والمحاسبة, فإن المعالجات الجزئية والاستنسابية والانتقائية لا تؤدي إلى الإصلاح.

وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا من اعتبار الإنسان غاية في ذاته، واعتبار حريته وكرامته ورفاهيته وسعادته هي هدف التنمية والتقدم، والوحدة الوطنية والمصلحة العامة مبدأين ومعيارين لجميع السياسات والممارسات، والمواطنين جميعاً متساوين أمام القانون، فلا تمييز بينهم، على أي اعتبار كان، ولا تفاضل في المواطنة؛ مادام التمييز والتفاضل ينتجان دوماً أصحاب امتيازات ومحرومين من الحقوق، ويبذران، من ثم، بذور التفرقة والشقاق، وينحطان بالعلاقات الاجتماعية إلى ما دون السياسة، وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا كذلك من حقيقة أن السياسة الحقّة هي التي تنعقد جميع دلالاتها على المصلحة الوطنية/ القومية والإنسانية لا على المصالح الخاصة والفردية، وأن الإنجازات الوطنية تنسب إلى الشعب لا إلى الأفراد، وأن الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية إنما تتحدد بالكل الاجتماعي الوطني ولا تحدده، وأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، فإننا نرى في الإصلاح السياسي مدخلاً ضرورياً ووحيداً للخروج من الركود والتردّي وإخراج الإدارة العامة من عطالتها المزمنة، وأن المقدمات الضرورية للإصلاح السياسي، والتي لم تعد تحتمل التأجيل، هي الآتية:

١- وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة، وتدارك ما نجم عنها من

ظلم وحيف. وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحق العمل بموجب القوانين والأحكام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين إلى الوطن.

٢- إطلاق الحريات السياسية، ولاسيما حرية الرأي والتعبير، وقوننة الحياة المدنية والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية، وخاصة النقابات التي حولت إلى مؤسسات دولتية ففقدت كلياً أو جزئياً الوظائف التي أنشئت من أجلها.

٣- إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر، والذي تم تعطيله بموجب الأحكام العرفية.

٤- إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، بما يضمن تمثيل فئات الشعب كافة تمثيلاً فعلياً، وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضاء مستقل، ليكون البرلمان مؤسسة تشريعية ورقابية حقاً تمثل إرادة الشعب، ومرجعاً أعلى لجميع السلطات وتعبيراً عن عضوية المواطنين في الدولة ومشاركتهم الإيجابية في تحديد النظام العام. فإن عمومية الدولة وكليتها لا تتجليان في شيء أكثر مما تتجليان في المؤسسة التشريعية، وفي استقلال القضاء.

٥- استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

٦- إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد، ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل المناسب والحياة الكريمة، وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروة الوطنية والبيئة النظيفة. فإنه لا معنى لتنمية اقتصادية واجتماعية إن لم تؤد إلى رفع الظلم الاجتماعي وأنسنة شروط الحياة والعمل ومكافحة البطالة والفقر.

٧- إنّ الإصرار على أن أحزاب " الجبهة الوطنية التقدمية" تمثل القوى الحيّة في المجتمع السوري وتستنفد حركته السياسية، وأن البلاد لا تحتاج إلى أكثر من" تفعيل" هذه الجبهة، سيؤدي إلى إدامة الركود الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي؛ فلا بد من إعادة النظر

في علاقتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ آخر يقصي الشعب عن الحياة السياسية.

-٨ إلغاء أي تمييز ضد المرأة أمام القانون.

وبعد، فإننا من منطلق الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي، وفي عملية الإصلاح، نتداعى وندعو إلى تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع، هي استمرار وتطوير لصيغة "أصدقاء المجتمع المدني" علّنا نسهم، من موقع المسؤولية الوطنية، ومن موقع الاستقلال، في تجاوز حالة السلبية والعزوف، والخروج من وضعية الركود التي تضاعف تأخرنا قياساً بوتائر التقدم العالمي، وعلّنا نخطو الخطوة الحاسمة التي تأخرت عقوداً في الطريق إلى مجتمع ديمقراطي حر سيد مستقل، يسهم في إرساء أسس جديدة لمشروع نهضوي يضمن مستقبلاً أفضل لأمتنا العربية.

حركة السلم الاجتماعي*
(مبادئ أولية للحوار)

تتوقف قدرة الإنسان على التفكير السليم والإنتاج والإبداع على مدى توفر الشروط النفسية والصحية المناسبة، بعيداً عن الخوف من الحاضر والقلق على المستقبل، بعيداً عن الفقر والجوع، بعيداً عن الكره والضغينة، بعيداً عن الإحباط والشعور بالظلم، ليتمتع بالرضى والقناعة، وتغمر السعادة جو الأسرة، والألفة جو العمل، في مجتمع يكفل له حقوقه ويبادله الاحترام، ودولة تحميه من تعديات الآخرين وتخفف عنه نازلات القدر. هذا هو الإنسان المواطن الذي يشكل خلية سليمة في جسم المجتمع... المجتمع القادر على بناء الدولة العصرية القوية والمزدهرة. أي أن كل شيء في الوطن يجب أن يكون مسخراً لهذا الإنسان- المواطن كي ينمو نمواً حراً، تتفتح فيه ملكاته وتتفجر إبداعاته. فحق الإنسان على وطنه أن يوفر له كل ما يحقق إنسانيته ويعبر عن خصوصيته من خلال منافسة حرة ونزيهة مبنية على تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

فعلى مدى أكثر من أربعين عاماً شهدت بلادنا الكثير من التطورات التي أفضت بصورة متدرجة إلى غياب أشكال التعبير الحر الديمقراطي لأغلبية المواطنين، وإلى انفراد مجموعة محدودة جداً بالقرار السياسي ما لبثت أن احتكرت كل النشاطات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، فاختل التوازن في المجتمع الذي أصابه العقم، وأصبح عاجزاً عن تجديد نفسه، وتوقف عن النمو الطبيعي وباتت الأكثرية المهمشة تعيش حالة من الإحباط والفقر، وانتشر الفساد والبيروقراطية، وضاعت الحقوق وغابت الحياة عن بهجتها. وإن تفاقم هذه المشاكل بات يهدد بنية المجتمع السوري مما يستدعي إيجاد حلول سياسية واجتماعية واقتصادية حتى نتفادى تفجر المتناقضات التي باتت تضغط على كل مفاصل المجتمع.

---

* السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢.

وفي هذا الإطار تأتي حركة السلم الاجتماعي مستهدفة طرح جملة من المبادئ والأفكار إسهاماً منها في التصدي للمشكلات السياسية والاجتماعية وما يرتبط بها وما يتفرع عنها بقصد استعادة السلم الاجتماعي المبني على إعادة التوازن بين كل فئات المجتمع وتوفير المناخ الذي يحرضها على تحسين أدائها في كل مجالات الحياة.

إن مهمة بناء السلم الاجتماعي تتطلب العمل في المجالات التالية:

السلم الاجتماعي بين الفئات العرقية والدينية:

يمتاز الشعب السوري بتعددية عرقية ودينية لكون سورية مهداً للأديان السماوية والحضارات القديمة. كما أنها كانت على مدى التاريخ حضناً وملاذاً لهاجرين لجأوا إليها هاربين من ظلم لحق بهم في بلدانهم أو طلباً للعيش الهانئ والرزق الوفير لكثرة خيراتها ورحابة صدر أهلها. فنتج عن ذلك لوحة فسيفسائية جميلة تنوعت ثقافاتها وأنتجت أجيالاً متآلفة تمتعت بالإبداع والحيوية والتنوع الحضاري. وكي يبقى هذا التنوع ميزة إيجابية ومصدراً من مصادر قوة الشعب السوري يتوجب علينا العمل الدائم للحفاظ على جمالية تلك اللوحة من خلال الحفاظ على علاقات متوازنة توفر لكل فئة المناخ الضروري الذي تتألق فيه خصوصيتها وميزاتها التي هي مبعث افتخارها. فتساهم في إغناء وتطوير الوطن المشترك الذي يشكل الإطار المقدس الذي يحتضن كل الفئات. وأن نتوخى الحذر الشديد من أن يفسد علينا الجهل أو مكائد الأعداء ميزة هذه التعددية ويحولها من نعمة إلى نقمة تثير الفتن وتعكر صفو شعبنا وتضعفه.

ومن أجل قطع الطريق على الجاهلين والأعداء يتوجب علينا بناء سلم اجتماعي على درجة عالية من الوعي الجماعي بين كل فئات المجتمع. أي أن نشر السلم الاجتماعي واجب وطني مقدس.

السلم الاجتماعي بين المواطنين ومؤسسات الدولة:

لقد تعرضت العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة السلطوية إلى تشوهات خطيرة نتجت عن استئثار فئات ضيقة بالسلطة احتكرت لنفسها المكاسب والمغانم على حساب الأكثرية، مستخدمة كل أنواع القمع والتخويف لكبت نقمة الفئات المهمشة والمتضررة وضمان استمرار احتكارها ومغانمها. فسنت الكثير من القوانين المفصلة على قياس مصالحها لتخدم أهدافها من جهة وتجعلها سيفاً مسلطاً على رقاب كل من يعترض على سياستها الاحتكارية وممارستها المشينة من جهة أخرى. وأصبح كل مواطن مداناً بجرم أو أكثر كلما حلا للسلطة ذلك، فتنازل المواطن عن حقوقه المشروعة برضى ظاهر يكمن خلفه نقمة واستياء شديدين. وإن هذا الجو من انعدام الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة يجعل الأكثرية تعيش حالة من الإحباط فتتلاشى قواها ويتدهور أداؤها، فيختل توازن المجتمع وتنكفئ قيمه النبيلة وتنتشر الأنانية وتختل الموازين. لأن شعباً خائفاً يعيش فوضى اجتماعية واقتصادية لايمكن أن يعمل أو يبدع بشكل طبيعي لينتج حضارة ودولة عصرية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بإقامة السلم الاجتماعي بين مؤسسات الدولة وأجهزتها من ناحية وبين مواطنيها من ناحية أخرى، وذلك من خلال علاقة شفافة عادلة تحترم فيها وتصان كل حقوق المواطنة، وتبنى على قاعدة من تكافؤ الفرص والمنافسة النزيهة التي يضبطها القانون.

السلم الاجتماعي في علاقات الحياة اليومية:

يتشكل المجتمع من مجموعة فئات يمكن تصنيفها حسب المهنة التي تمارسها أو الفئة العمرية أو غيرها من العوامل المشتركة، وكل هذه الفئات أطراف أساسية في المجتمع تشكل بمجموعها شركاء في تبادل المصالح الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف السلم الاجتماعي إلى تحويل مفهوم هذه العلاقات من علاقات صراع متشنجة بين المصالح إلى علاقات متوازنة يسودها الاحترام المتبادل انطلاقا من أن كرامة كل فرد مقدسة لا انتقاص منها.

ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة التخلص من الهيمنة الأبوية

في العمل السياسي وفسح المجال للأجيال الشابة لتأخذ دورها كاملاً في صنع حاضرها ومستقبلها وتوظيف إمكاناتها العلمية والعملية للمساهمة في إدارة الدولة وتحديثها والاشتراك الفاعل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للتخلص مما تراكم من سلبيات خلال العقود الماضية والذي كان من أسبابه تهميش دور الشباب في عملية البناء.

أما الحقوق المتبادلة فتنظمها بكل وضوح وشفافية قوانين تحدد الحقوق والواجبات فلا تدع منه لطرف على آخر ولا مجال لانتقاص طرف من حقوق الآخر وتعمل على خلق جو محبب من التسامح والكرم المتبادل بدلاً من التناحر والكراهية وتراكم الأحقاد كما تخلق مجتمعاً يشعر كل مواطن فيه بالمسؤولية تجاه أطفاله، ومسنيه، ومرضاه، وأصحاب الحاجات الخاصة من أبنائه، كما يشعر بالفخر والاعتزاز بالمتفوقين من أبنائه ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية ويساهم بدعمهم المادي والمعنوي لتطوير مواهبهم وتوظيفها بالشكل الأمثل كما يفتخر بكل سبق يحققونه على الصعيد الدولي. ويبني جسور المحبة والتواصل مع أبنائه المهاجرين في الخارج لتشجيعهم على المساهمة في عملية بناء وتحديث الدولة.

تطور الحياة السياسية السورية

ارتبط نشوء الأحزاب السياسية في تاريخ سورية المعاصرة بهيمنة فئات اجتماعية محددة اعتبرت الحزب السياسي وسيلة لتحقيق مصالحها على حساب الفئات الأخرى. وقد تبنت بعض هذه الأحزاب خطاباً عقائدياً جامداً لم تملك المرونة لتجديده، مما جعل نشاطها يقتصر على فئة اجتماعية محددة ويبقى عاجزاً عن استقطاب الفئات الأخرى ولا يعبر عن مصالح المجتمع ككل الأمر الذي أدى إلى تهميش وإقصاء أغلب فئات المجتمع السوري عن النشاط السياسي. فمنذ أن أقرت الكتلة الوطنية، التي كانت تمثل أعيان دمشق، ما سمته "المبادئ الأساسية" في تشرين الثاني عام ١٩٣٢، اعتبرت نفسها التيار السياسي الوحيد القادر على التعبير عن تطلعات المجتمع ككل وقيادته. أي أنها بدأت تنطلق من احتكارها للسلطة، الأمر الذي حرض أعيان حلب على تأسيس حزب الشعب

مما رسخ تقليد تمثيل الحزب السياسي لفئة أو فئات تنتمي إلى بنية اجتماعية محددة. وأدى إلى بروز الصراع الاجتماعي في الحياة السياسية، حيث نشأت الأحزاب القومية واليسارية والدينية التي اعتبرت كل منها نفسه صاحب الحق الأوحد في قيادة الدولة والمجتمع وعمل على تهميش أو استئصال التيارات السياسية الأخرى.

هذا الصراع الذي أخذ أشكالاً عقائدية أو فئوية جعل النشاط السياسي عاجزاً عن إقامة السلم الاجتماعي المبني على التوافق بين غالبية الفئات والشرائح الاجتماعية، وحرم البلاد من تحقيق تنمية مستدامة، مما أدى إلى هشاشة في مؤسسات الدولة وسهل نجاح الانقلابات العسكرية بعد أن جعل الجيش جزءاً من الحياة السياسية مما قاده إلى الانحراف عن مهماته الأساسية.

وقد ينطبق ذلك بدرجة أقل على فترة الصعود القومي والتي تميزت بظهور الكاريزما الشخصية للزعيم على حساب المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية. وأدى إلى استئثار حزب الزعيم بالسلطة كقائد للدولة والمجتمع. الأمر الذي انتهى إلى انفراد حزب البعث العربي الاشتراكي بالسلطة معطياً نفسه حق قيادة الدولة والمجتمع من خلال خطاب قومي يحمل في طياته نزعات يسارية ليقصي عن ساحة العمل السياسي كل التيارات الأخرى مما حجب عامل المنافسة الضرورية لتحريض المجتمع على إعادة بناء نفسه بما ينسجم مع المتغيرات وضرورات المرحلة الجديدة. من كل ما سبق يتولد لدينا الإيمان بضرورة انبثاق خطاب جديد يحول الصراع الاجتماعي بين الفئات المتنافسة والمتناحرة إلى سلم اجتماعي يتيح لجميع هذه الفئات والأحزاب أن تتنافس في إطار الوفاق الوطني بما يخدم تحقيق نموذج التنمية المستدامة ويساعد على بناء مؤسسات الدولة الراسخة القادرة على الاستمرار بمهامها الأساسية رغم تبدل السلطة التي تحكم البلاد والتي يجب أن تأتي من خلال النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة.

يعتمد خطاب حركة السلم الاجتماعي على مفاهيم ثلاثة تشكل مرتكزاته الرئيسية وهي:

١- مفهوم المواطنة والانتماء الوطني
٢- مفهوم حقوق الإنسان
٣- مفهوم المجتمع المدني

المواطنة والانتماء الوطني:

إن الإنسان المواطن الذي يشكل خلية سليمة في جسم المجتمع لا بد أن تسخر له كل المعطيات الضرورية لينمو نمواً حراً تنفتح فيه ملكاته وتتفجر إبداعاته ويعبر عن خصوصيته في إطار من المساواة بينه وبين بقية المواطنين للانطلاق إلى حياة مشتركة يبني فيها الجميع مجتمعاً يوفر الخير لجميع أفراده.

إن المواطنة تمثل العنصر الجوهري المشترك بين كل الأفراد المنتمين إلى وطن واحد حيث تعبر عن القدر المشترك الذي ينبغي أن يتحكم بسلوك الجميع من حيث هم كائنات سياسية. فهي تعبير عن وعي راق يتجاوز كل أشكال الوعي الطائفي والعشائري والجهوي والقبلي والعائلي والمناطقي. أي أنها التجربة السياسية والاجتماعية لتمتع الفرد بحقوق مع غيره من المواطنين وتأديته لواجبات متساوية معهم. فتكون المواطنة بذلك هي المفهوم الذي لا نهوض للدولة والمجتمع دونه.

حقوق الإنسان:

تنضوي تحت مفهوم حقوق الإنسان علاقة المواطن الفرد بالدولة ويتأسس وفقه خطاب المساواة للجميع أمام القانون ويفسح المجال لجميع المواطنين كي يضمن تحقيق حرياتهم وممارسة حقوقهم بما يقتضيه مفهوم حقوق الإنسان بمعناه العام والشامل. وبذلك يكون مفهوم حقوق الإنسان اللبنة الأساسية في عملية التنمية الشاملة. طالما أن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية وبالتالي تصبح حقوق الإنسان هي الحقوق والمطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع يعيش مخاض عملية تنموية شاملة.

المجتمع المدني:

تشكل مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية بمختلف نشاطاتها عامل التوازن مع مؤسسات الدولة. حيث تكملها وتحرضها على تحسين أدائها وتشكل الآلية الضرورية لمراقبتها. كما

تعتبر مؤسسات المجتمع الأهلي بكل نشاطاتها الخيرية والثقافية جزءاً هاماً من مؤسسات المجتمع المدني مؤهلة لتوسيع مجال خدماتها من فئة معينة لتشمل باقي فئات المجتمع.

وعلى ضوء هذه المفاهيم الأساسية يمكن قراءة البرنامج التفصيلي لحركة السلم الاجتماعي الذي يشكل برنامج عمل متكامل يتحقق بكوادر بنّاءة طموحة تسعى لخدمة هذا الوطن وتحقيق رفعته ومناعته لذلك يمكن تقسيم البرنامج المذكور وفق المجالات العامة التي نسعى لبلورة الجهود وفقها.

البرنامج السياسي:

ويشكل الفضاء السياسي الأعم الذي نرغب بتحقيقه من خلال عدد من الضمانات أهمها:

١- انتخاب سلطة تشريعية تمثل كل فئات المجتمع من خلال انتخابات حرة وفرص متساوية لجميع الأحزاب والقوى السياسية، تجري تحت إشراف السلطة القضائية.

٢- استقلال السلطة القضائية التي تكفل بنزاهتها واستقلالها الأمن والعدل لجميع المواطنين.

٣- اعتبار حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتنظيم والتجمع السلمي من المقدسات التي لا يجوز مسها أو انتقاصها.

٤- الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يكفل لكل سلطة ممارسة دورها وفق الإطار المحدد لها مسبقاً دون تجاوز أو خروقات تؤدي إلى تعطيل وظائفها أو عرقلة نشاطات غيرها.

ومن أجل تحقيق الضمانات الأربعة المذكورة لابد من توفير المتطلبات المرحلية التالية:

- إلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وجميع المحاكم الاستثنائية.
- تشكيل جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد ينسجم مع الاحتياجات الراهنة والمستقبل المنظور، يطرح على استفتاء شعبي.
- يشكل الحكومة الطرف السياسي الذي يملك الأكثرية في

مجلس الشعب.

- انتخاب المجالس المحلية بالاقتراع الحر وانتخاب المحافظين بالاقتراع الحر والمباشر، واعتماد مبدأ اللامركزية عبر توسيع صلاحيات مجالس المدن والبلدات.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية، فيجب الاستمرار في التأكيد على كون الصراع العربي الإسرائيلي هو قضية مصيرية لسورية يجب أن يسخر لها كل ماهو ضروري من وسائل حتى نصل إلى سلام عادل وشامل يضمن كافة الحقوق السورية والعربية التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن بناء الدولة السورية القوية بمشاركة كل أبنائها من خلال نظام ديمقراطي يشكل أحد أهم العوامل التي تساعدنا على استعادة أرضنا وحقوق شعبنا.

- الاستمرار في تطوير وتوثيق العلاقات مع الدول العربية الشقيقة باعتبارها المجال الحيوي الأهم بالنسبة لسورية والعمل على بناء علاقات ودية مع الدول المجاورة والصديقة مثل تركيا وإيران ودول الاتحاد الأوروبي بما ينسجم مع تحقيق مصالحنا المشتركة مع تلك الدول متجاوزين تأثير السلبيات التي حصلت في الماضي عبر فتح صفحة جديدة تعتمد على الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل. بالإضافة إلى إقامة علاقات ودية مع بقية دول العالم بما يخدم مصالحنا الاقتصادية والسياسية.

البرنامج الاجتماعي:

إن أي برنامج اجتماعي يجب أن يبدأ من إعادة الاعتبار والحقوق المدنية للسجناء السياسيين وتعويضهم بشكل عادل عما لحق بهم من أضرار مادية كخطوة ضرورية وهامة على طريق السلم الاجتماعي. وإعادة النظر في كل أنواع الغبن التي مارستها مؤسسات الدولة مع المواطنين من مصادرة للأراضي والعقارات وغيرها. والتعويض لمالكي الأسهم في الشركات التي تم تأميمها بما يعادل القيمة الحقيقية للسهم عند المصادرة. وذلك بغية طي صفحة الماضي والانطلاق نحو مستقبل على قاعدة متينة من السلم الاجتماعي.

إن تحقيق برنامج متكامل للتنمية الاجتماعية يتطلب إعادة هيكلة موازنة الدولة كي تأخذ بعين الاعتبار رصد المبالغ اللازمة للنهوض بكل متطلبات التنمية البشرية في التعليم والتأهيل في كل مرحلة وخدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وخاصة متطلبات رعاية المعاقين مع التركيز على الاهتمام بالأسرة والحفاظ على تماسكها وإعطاء المرأة بما يتناسب مع أهمية دورها في المجتمع سواء في بناء الأسرة أو في عملية التنمية.

وفي الجانب الثقافي:

تمثل الثقافة العربية الإسلامية المعين الرئيسي الذي ينهل منه جميع مواطني الشعب السوري مما يجعل الحفاظ عليها يمثل جزءاً من المحافظة على هوية المجتمع وأصالته. كما أن إتاحة المجال لازدهار ثقافات الأقليات القومية والدينية ذات أهمية كبيرة في إغناء الحياة الثقافية السورية وتلوينها باعتبار أن ذلك يمثل ميزة قلما تتوفر لدى الشعوب الأخرى. يضاف إلى ذلك ضرورة الانفتاح والتواصل مع ثقافات المجتمع الأخرى حيث إن الثقافة ملك البشرية جمعاء تغتني وتتطور بها. ولذلك نسعى إلى الحفاظ على القيم الروحية التي يجب أن تحظى بكل الاحترام والتقدير كونها تمثل جزءاً رئيسياً من ثقافة الفرد والمجتمع، وتعزيز دور الفنون بكل أشكالها، والاهتمام بالآثار والأوابد التاريخية بما يتناسب مع قيمتها الحضارية والسياحية.

البرنامج الاقتصادي:

تعرض الاقتصاد السوري منذ التأميم إلى تشوهات أصابت بنيته الأساسية وبتنا نواجه اليوم اقتصاداً عاجزاً تماماً عن المنافسة يسير نحو كارثة اقتصادية إذا لم تتخذ الإجراءات السريعة لإعادة بنائه بالشكل الذي يتماشى وينسجم مع الاقتصاد العالمي، آخذين بعين الاعتبار كل التحديات القائمة التي تجبرنا على دخول المنافسة، ليس فقط في الأسواق العربية والأجنبية، ولكن دفاعاً عن أسواقنا المحلية أيضاً.

يرجع ضعف الاقتصاد السوري إلى العديد من الأسباب أهمها:

١- الانخفاض الشديد في إنتاجية الفرد العامل في كل القطاعات الاقتصادية والخدمية والإدارية.
٢- عشوائية النشاطات الاقتصادية في القطاع الخاص نتيجة قصور الأنظمة والقوانين.
٣- تحول القطاع العام الاقتصادي إلى عبء على خزينة الدولة إذا استثنينا عائدات النفط.
٤- تخلف الأساليب المتبعة في الزراعة والري مما يؤدي إلى هدر شديد في الموارد ويلحق أضراراً خطيرة في البيئة.
٥- عدم استثمار الميزات السياحية التي تملكها سورية.
٦- إهمال احتياجات التنمية البشرية في التعليم وتأهيل الكوادر والصحة والرعاية الاجتماعية.
٧- غياب مناخ الاستثمار وبرامج تشجيع الادخار.
٨- استفحال ظاهرة الفساد والبيروقراطية.
٩- عشوائية التحصيل الضريبي والسياسة المالية للدولة.
١٠- تراجع الصادرات بسبب ضعف القدرة على المنافسة.
١١- التشوهات التي لحقت بالرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية والتي أدت إلى فقدان توازنها مع متطلبات المعيشة.
١٢- غياب النظام المالي والمصرفي القادر على احتضان وخدمة النشاط الاقتصادي.

ورغم كل النداءات بضرورة الإصلاح الاقتصادي السوري فإن ما يقدم من مقترحات يبقى متهيباً من مواجهة جذور مشاكلنا الاقتصادية وينطلق من مبدأ إصلاح ما هو قائم. بينما تدعو الحاجة إلى بناء اقتصاد جديد يعتمد على مفاهيم علمية موضوعية لا بد منها لرفع كفاءة أداء الاقتصاد السوري.

إن بناء اقتصاد سوري جديد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الطبائع البشرية ومكونات ثقافة المجتمع والحالة النفسية لكل القادرين على الإنتاج لنكوّن في سورية مناخاً محبباً ومريحاً للإنتاج ومشجعاً على الادخار والاستثمار من خلال علاقات عادلة ومتوازنة بين كل أطراف الإنتاج مبنية على تكافؤ الفرص ويحكمها مبدأ المنافسة النزيهة. أي إننا بحاجة إلى سلم اجتماعي بين كل الفئات التي تساهم في بناء الاقتصاد الوطني لنتمكن من تفجير الطاقات الكامنة عند كل

مواطن وتوظيفها في خدمته وخدمة الدولة والمجتمع.

وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب برنامجاً محدداً تتوقف فيه الدولة عن لعب دور التاجر أو الصناعي في مؤسسات الدولة الاقتصادية وتعيد تأهيل العاملين في المجال الإداري والخدمي وتدخل الوسائل الحديثة والمعلوماتية في الإدارة والخدمات وتحول العمالة الزائدة بعد تأهيلها إلى القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص الذي يعاد تأهيله لاستيعابها على مراحل.

إن الخطوات العملية الضرورية للوصول إلى ذلك الهدف تتطلب تقديم إجابات وحلول عيانية للمشاكل المذكورة أعلاه.

خاتمة:

على الرغم من أن ورقة المبادئ هي نتاج عملي الشخصي مع الاستعانة بآراء بعض الأصدقاء وانطلاقا من تجربتي الشخصية في المجالين الصناعي والسياسي، فإنني أعتبر هذه الورقة بمثابة حجر الأساس لبناء عمل جماعي بكل ما في الكلمة من معنى انطلاقا من إيماني بأن أي عمل سياسي يقوم على احتكار فرد أو مجموعة محددة من الأفراد سيظل عاجزاً عن تحقيق أهدافه مالم يفسح المجال للمشاركة الحقيقية لكل الأطراف والفئات التي تلتقي حول أهدافه من خلال الحوار الديمقراطي المنظم والهادف.

لذا أرجو من كل من يهمه الأمر من المواطنين السوريين إبداء رأيه بما ورد في هذه الورقة وتقديم اقتراحات مكتوبة تسهم في تصويب الأفكار وإغنائها لنصل في النهاية إلى الصيغة النهائية لبرنامج حزبي يقترب ما أمكن من الحقيقة والاحتياجات الأساسية للمواطنين انطلاقا من أنه لا أحد يملك الحقيقة وحده.

كما أرجو المعذرة من تسببت لهم بالإساءة دون قصد فيما طرحت إيمانا مني بأن من يريد أن يعمل من أجل تحقيق المجتمع الديمقراطي يجب أن يكون ديمقراطياً طالما أن اللغة الوحيدة بيننا هي لغة الحوار السلمي والعلني المترافقة مع حسن النوايا من أجل تحقيق هدف مشترك يتمثل ببناء دولة عصرية قوية وشعب ينعم بالرفاه.

رياض سيف

دمشق، في ٢٠٠١/١/٣١

نحو عقد اجتماعي وطني في سورية*
(توافقات وطنية عامة)

تتوجه الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني إلى جميع القوى الاجتماعية والسياسية، في سورية، بهذه التوافقات الوطنية العامة أساساً لعقد اجتماعي وسياسي وأخلاقي جديد قوامه الحرية، لاسيما حرية الفرد وحقوق الإنسان المشروطة بالقانون والمسؤولية، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والمساواة أمام القانون. وتتوخى أن تكون معايير عامة نلتزمها جميعاً في القول والعمل، ونحدد في ضوئها مواقفنا من سائر القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وأن تكون أساساً لحوار وطني شامل يفتح إمكانات المشاركة الإيجابية في عملية الإصلاح والتطوير والتحديث التي يتوقف مستقبل بلادنا عليها، ويبين سبلها الناجعة ويوفر لها موازين القوى الملائمة في جميع المجالات، وصولاً إلى نظام الديمقراطية والعدالة المنشود.

ونؤكد أن لجان إحياء المجتمع المدني هي لجان اجتماعية ومجتمعية مستقلة وغير حزبية، تهدف إلى تنشيط الحياة العامة، واستعادة المواطنين إلى حقل العمل العام والمشاركة الإيجابية، وإلى إعادة إنتاج الثقافة والسياسة في المجتمع بوصفهما شرطين أساسيين من شروط التقدم والبناء الديمقراطي، وإلى إرساء الوحدة الوطنية على مبدأ المواطنة وسيادة القانون، لتعزيز استقلال الوطن وسيادة الدولة، وتحرير الأراضي المحتلة، وتوطيد موقع سورية ودورها في مشروع النهوض الديمقراطي.

فبعد الوثيقة الأساسية التي كانت ثمرة حوار بين عدد من المثقفين والمهتمين، والتي حظيت بالقبول والتضامن والدعم من قبل دوائر واسعة من المواطنين السوريين داخل الوطن وخارجه، ومن عدد غير قليل من المثقفين العرب الذين نعتز بتضامنهم، كما نثمن آراء من نقدوها من موقع إرادة الأفضل والأمثل، تتقدم

* النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٤/٨.

الهيئة التأسيسية، انطلاقاً من شعورها بالمسؤولية، بالمشتركات والتوافقات الآتية:

١- اعتبار المواطنين ذوات حرة، الأساس في وجودهم والتعامل معهم هو ضمان حريتهم وحقوقهم دستورياً وقانونياً وعملياً، وتوفير كل ما هو ضروري لتمكينهم من المشاركة الإيجابية في الشأن العام. فالمواطن الحر يجب أن يكون أساس نظامنا الاجتماعي والسياسي، وحجر الزاوية في استقراره وتقدمه، فلا يجوز اعتقاله أو توقيفه أو تعذيبه مادياً أو معنوياً أو معاملته على نحو لا يليق بالكرامة الإنسانية أو انتهاك حرمة منزله أو مراسلاته أو اتصالاته، ولا يجوز حرمانه من أي حق من حقوقه المدنية، ولا عقوبة إلا بقانون. ولا يجوز حرمانه من أي حق من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي نصت عليها الشرائع والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي نص عليها دستور البلاد. فإن المواطنة تعيّن جملة من الحقوق والواجبات عدم المساس بها هو معيار التمدن والتقدم، وهي صفة لا تقبل التفاضل والتفاوت.

٢- لا يجوز التعامل مع الشعب إلا بوصفه شعباً واحداً من مواطنين أحرار، لا فرقاً ومللاً ونحلاً مذهبية أو طائفية أو طبقية. فلا بد من العمل على كل ما من شأنه تعزيز هويته الوطنية ومقاومة من يسعى إلى المساس بوحدته والإضرار بمصالحه. والوحدة الوطنية معركة مفتوحة ينبغي كسبها كل يوم بسياسات وممارسات تمليها المصلحة العامة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. ومن الضروري لتعزيز وحدة شعبنا وترسيخها أن تقوم حياتنا العامة على تعاقدات وطنية تؤلف في مجموعها عقداً اجتماعياً سياسياً وأخلاقياً يحدد المصالح والسياسات والقيم الوطنية والقومية والإنسانية للدولة والمجتمع، على أن يتم ذلك دوماً عبر حوار وطني علني وصريح، تشترك فيه جميع القوى الاجتماعية والسياسية، على قدم المساواة.

٣- استقلال وطننا وحريته وكرامته وقوته ومنعته ووحدة ترابه الوطني أهداف مشتركة، وهذه أيضاً معركة مفتوحة مع المصالح الأنانية، في الداخل، ومع العدو الصهيوني وقوى النهب في الخارج. والديمقراطية هي المدخل الضروري والسلاح الأمضى لكسبها.

٤- أن تكون الدولة دولة حق وقانون تخص جميع مواطنيها بلا

استثناء أو تمييز ديني أو قومي أو سياسي.

-٥ إن النظام الاقتصادي في سوريا يحتاج إلى إصلاحات عميقة تستهدي بالمبادئ والغايات التالية:

أ- للأملاك وللأموال العامة والخاصة حرمتها، ومهمة التشريعات والسلطات حمايتها، والحكومة مسؤولة أمام الشعب والسلطة التشريعية عن شروط تنميتها، وتقدم كشفاً دورياً عن التغيرات التي تطرأ عليها.

ب- الديمقراطية، بما تشتمل عليه من شفافية وتعددية حزبية وإعلامية ومجتمع مدني وسيادة القانون واستقلال السلطات وانتخابات حرة تحت إشراف مستقل، شرط ضروري لنجاح الإصلاح الاقتصادي الذي يحل المصلحة الوطنية وحقوق المواطنين محل قوى العطالة والاستئثار والفساد والاحتكار.

ت- الإصلاح الاقتصادي والتشريعي والإداري، يجب أن يؤول إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم العلمي التقاني والتنمية البشرية وتقليص التفاوت في الثروة والدخل وتعزيز الوحدة الوطنية ووقف الهجرة ومكافحة البطالة والفقر ورعاية المستضعفين وذوي الحاجات الخاصة وتمكين الوطن والمواطن من الاعتماد على الذات وتوفير القدرات التي يتطلبها الصمود وتحرير الأرض المحتلة، وتحويل سوريا إلى مكان محبذ للعمل والعيش والاستثمار، جاذب للموارد، صاعد على سلم التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ث- الزيادة المضطردة في نصيب العمل من القيمة المنتَجة والدخل الوطني، وزيادة الدخل الفردي ليتناسب مع الصلاحية والمسؤولية من جهة، ومع المستوى اللائق للحياة من جهة أخرى، وتغطية ذلك من عوائد الإصلاح.

ج- تمكين المواطن، منتجاً كان أو مستهلكاً، من تسيير مصالحه المشروعة والدفاع عن حقوقه ضد الابتزاز والاستغلال، وضد الغش في المواصفات أو التسعير الاحتكاري، أو السياسات والأنظمة والقرارات المجحفة وتوفير شروط الإبداع والمبادرة والابتكار، وتنمية القوى المنتجة وتحسين أوضاع الأسرة والمرأة والطفل.

ولا يتحقق هذا كله بغير خطط وبرامج إصلاح معلنة يناقشها المجتمع ويعلن تأييده لها.

-٦ إن تحرير الأراضي العربية المحتلة لا يتحقق بغير نظام عربي ديمقراطي يفعّل كل الطاقات والجهود الضرورية لإنجازه. وليست التسويات المطروحة، ولا يجوز أن تكون نهاية الصراع مع العدو الإسرائيلي الصهيوني العنصري. إن ربط الوطنية بالقومية وربطهما معاً بالديمقراطية هو شرط إنجاز الوطنية الحقة، القادرة على الدفاع الناجع في مواجهة المشاريع والأطماع الصهيونية والإمبريالية، وتوجيه دفة الصراع مع العدو القومي في الاتجاه الذي يضمن استعادة جميع حقوق الأمة.

-٧ العمل على إعادة بناء التضامن العربي والارتقاء بالعلاقات العربية-العربية إلى مستوى التحديات التي تواجه الأمة، وتمهيد السبيل للوحدة العربية التي نعتقد أنها الشرط اللازم لنهضة أمتنا وتقدمها. ونرى في قيامها ضرورة حياتية لنا مجتمعات ودولاً ومواطنين. ونرى أنها ممكنة وراهنة، يبدأ العمل في سبيلها ببناء جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، على الخيارات المؤدية إليها. فإن المشروع الوحدوي الذي لا ينفصل عن المشروع الديمقراطي، الذي هو لحمته وسداه، والمقدمة اللازمة والممكنة اليوم هي فتح الحدود بين جميع الدول العربية وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع والرساميل فيما بينها، وإقامة سوق عربية مشتركة لمواجهة تحديات العولمة الرأسمالية والاندماج الاقتصادي ومشاريع النظم الإقليمية المرتبطة بها.

-٨ لا وصاية على الشعب، ولا مصادرة لحقه في اختيار النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي يريد، مادام مصدراً لجميع السلطات ومصدراً وحيداً للشرعية. فالمواطنون ذوات راشدة ومسؤولة يجب تمكينهم من ممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في جميع المستويات، ولا عودة ببلدنا إلى الفوضى والانقلابات العسكرية. إن استمرار حالة العطالة والركود تنطوي على احتمالات خطيرة على الجميع، ولن يتيسر الخروج منها إلا عبر المزيد من الديمقراطية وتحرير المجتمع المدني من ربقة الاحتكار السياسي والإيديولوجي.

-٩ اعتماد الحوار والتوافق سبيلاً لحل مشكلات وطننا، ونبذ العنف بجميع صوره وأشكاله. ونبذ القمع والإكراه وسيلة لتنظيم حياتنا

الوطنية وضبط العلاقة بين السلطة والشعب.

تبين التجربة التاريخية أن الإصلاح لا يحقق ما ينتظر منه بغير تضافر جميع قوى السلطة والشعب والدولة والمجتمع, ورهاننا نحن لجان إحياء المجتمع المدني، أن نسهم في جعل مجتمعنا حاملاً اجتماعياً لهذا المشروع الذي لابد أن ينطلق من معطيات واقعنا القائم وممكناته، ليضع شعبنا ووطننا على طريق النهضة والتقدم.

الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني
(دمشق في ١٤/٤/ ٢٠٠١)

مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي*
(أوراق أوليّة)

[وتعاونوا على البرّ والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله]

هذه الأوراق...

تمثل هذه الأوراق أفكاراً أوليّة، تطرحها جماعة الإخوان المسلمين في سورية، حول قواعد العمل السياسي وضوابطه (الثوابت- الأهداف- الأسس والالتزامات.)

وهي أوراقٌ مطروحةٌ للحوار، لإنجاز ميثاق شرفٍ وطنيّ، ينظّم مسيرةَ العمل السياسيّ، في مرحلةٍ من أدقّ المراحل؛ في التحوّلات السياسية الدولية والإقليمية والداخلية. فقد ولّى الزمن الذي يدّعي فيه حزبٌ أنه الوطن، وقُصارى أمر أيّ فريقٍ سياسيّ، أن يأخذ مكانه على الخريطة الوطنية، بالحجم الذي تمنحه إيّاه مُرتَسماته الواقعيّة، عَبرَ صناديق اقتراعٍ حرٍّ ونزيه.

المبادرة..

إنّ مبادرتنا بالتقدّم بهذه الأوراق الوطنية، لا تنتقصُ من حقوق الآخرين، في أن تكونَ لهم رؤيتُهم (الكليّة) أو (الجزئيّة) في تطوير هذا المشروع، أو تعديلِه، بما يُتيحُ له قبولاً أوسع، عند دوائرَ أكثر، من أبناء شعبنا الحرّ الأبيّ.. من خلال مُعطَيات الحوار الإيجابيّ البنّاء.

ومن هنا تأتي دعوتنا إلى المشاركة في الحوار حولَ مشروع هذا الميثاق، مفتوحةً لجميع القوى السياسية، والشخصيات العامة (الفكرية والثقافية..)، فتَحتَ خيمة الحوار الوطنيّ، ليس أحدٌ بأولى بالوجود من أحد، وليس لأحدٍ أن يفرض الوصايةَ على أحد، وربما وضّح الحوارُ مبهماً، أو رَدَمَ هوّة، أو ضيّق فُرجة، وكلّ هذا مما يوحّد الموقف، ويدفعُ المسيرة، ويُعلي البنيان.

إن المطلب السياسيّ الأول، الذي ينبغي أن تجاهد جميع القوى

* الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٥/٤.

السياسية من أجله، هو تثبيتُ حقّها في وجودٍ رسميّ قانونيّ، تحملُ عبئَها الوطنيّ من خلاله، وربّما من المفيد أن نؤكّد أنّ هذه القوى على اختلاف توجّهاتها، إنما تستمدّ شرعيّتها من وجودها الواقعيّ المتمثّل في جماهيرها، لا من قانونٍ يوقّع عليه قلمٌ رسميّ، ولا من وثيقةٍ يتلوّن حبرُها مع تلوّن الزمان.

أولا: في الثوابت

إن الإيمانَ (بالحوار)، والدعوةَ إليه، لا يمكن أن تكون في (المطلق)، ولا أن تنشأ في (الفراغ)، فلسنا (نحن السوريين) نجماً فَقَدَ موقعَه، أو كوكباً أضاعَ مدارَه، بل إنّ لنا وجوداً ثابتاً وراسخاً على خريطتي الزمان والمكان، وبالتالي فإنّ دعوتَنا إلى الحوار، ترتكزُ تلقائيّاً على مجموعةٍ من الثوابت يُفقِدُ الأمةَ تجاوزُها، وجودَها وقوّتَها وتَميّزها بين العالمين...

وأول هذه الثوابت أن (الإسلام) بمقاصده السامية، وقِيَمه العليا، وشريعته السمحاء؛ يشكّل مرجعيّةً حضاريّة، وهويّةً ذاتيّةً، لأبناء هذه الأمة، يحفظُ عليها وجودَها، ويُبرز ملامحَ خصوصيّتها، ويشكّل مضمونَ خطابها للناس أجمعين.

والإسلام بالنسبة لأبناء قطرنا العربي السوري، إما مرجعيّةٌ دينية، أو انتماءٌ حضاريّ؛ فهو بالتالي كلّيّ جامعٌ لأبناء الوطن، موحّدٌ بينهم، حافظٌ لوجودهم..

وثاني هذي الثوابت انتماء قطرنا العربي السوري إلى منظومته العربية، هذا الانتماء الذي ينبغي أن يُعتبَرَ أساساً في بناء أيّ استراتيجيةٍ سياسيةٍ مستقبلية، وإنه لمن الضروريّ أن يعبّر هذا الانتماء عن نفسه، في تجسّدٍ واقعيّ فعّال، يوثّق الروابط، ويؤكّد العلائق، ويسير بالأمة في طريق التوحّد، ضمن سياساتٍ منضبطةٍ ومدروسة، ولا يجوز أن يبقى متمثّلاً في رؤى ذهنية، أوفي مشاعرَ أو أحلام عاطفية.

ثم إن المواجهة بين العروبة والإسلام ، كانت عنوانَ مرحلةٍ تاريخيةٍ تصرّمت، ولقد نشأت تلك المواجهةُ عن عواملَ من الانفعال وسوء الفهم، وحمّى الإيديولوجيا التي سادت المناخَ العامّ في فترات ما بعد الاستقلال.

وكما كان انتماء قطرنا إلى إسلامه هويّةً ومرجعية، غيَر مُضرٍّ بوحدته الوطنية، فإن انتماءه إلى عروبته، لا يحمل أيّ بُعدٍ عنصريّ أو استعلائيّ، حيث يجد أبناء الوطن أجمع، سرّ مواطنتهم في روح العدل والتآخي والمساواة، والمشاركة التاريخية في سرّاء الوطن وضرّائه على حدٍّ سواء.

وثالث هذه الثوابت: إنّ تأكيداتنا السابقة على المرجعيّة والهويّة والانتماء؛ لا تحول أبداً بيننا وبين الاستفادة من تجارب الأمم، وخبرات الشعوب، ومُعطَيات العصر الذي نعيش. بل إننا مدعوّون حسب مُرتَكزاتنا الحضارية، إلى أن نخوضَ غِمارَ التنافس إلى أقصى مداه، ليكون لنا فيه فضلُ السبق، وأولويّة التمكين... وتبقى الحكمةُ بكلّ أبعادها، ضالّتَنا، أنّى وجدناها فنحن أحقّ بها وأهلُها...

ثانياً: في الأهداف العامة

يسعى الموقّعون على هذا الميثاق، من خلال جهدهم السياسيّ النظريّ والعمليّ، إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

الهدف الأول: بناء الدولة الحديثة

وللدولة الحديثة تجسّداتها الملموسة في الحياة الواقعية التي تشمل الفردَ والمجتمع...

فالدولة الحديثة، دولةٌ تعاقديّة، ينبثق العقد فيها عن إرادةٍ واعيةٍ حرّةٍ بين الحاكم والمحكوم، والصيغة التعاقديّة للدولة هي إحدى عطاءات الشريعة الإسلامية للحضارة الإنسانية.

والدولةُ الحديثة دولةٌ مؤسّسيّة، تقوم على (المؤسّسة) من قاعدة الهرم إلى قمّته، كما تقوم على الفصل بين السلطات، وتأكيدِ استقلاليّتها. فلا مجالَ في الدولة الحديثة لهيمنة فردٍ أو سلطةٍ أو حزب، على مرافق الدولة، أو ابتلاعها.

وفي الدولة الحديثة، تعلو سيادة القانون، ويتقدّم أمنُ المجتمع على أمنِ السلطة، ولا تحلّ فيها حالةُ الطوارئ مكانَ الأصل الطبيعيّ من سيادة القانون.

والدولة الحديثة، دولةٌ (تداوليّة)، ومن هنا جاء الاشتقاق اللغويّ لكلمة (الدولة)، وتكون صناديقُ الاقتراعِ الحرّ والنزيه، أساساً لتداول

السلطة بين أبناء الوطن أجمعين... والدولةُ الحديثة.. دولةٌ تعدّديّة، تتباينُ فيها الرؤى، وتتعدّدُ الاجتهادات، وتختلفُ المواقف، وتقوم فيها قوى المعارضة السياسية، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، بدور المراقب والمسدّد، حتى لا تنجرف الدولة إلى دائرة الاستبداد أو مستنقع الفساد.

ودور الجيش في الدولة الحديثة يتركّز في الدفاع عن الوطن وفي حمايته من أيّ عدوانٍ خارجيّ. ويكون شرفُ الانتماء لهذه المؤسسة الوطنية، حقاً عامّاً لجميع المواطنين، على أسسٍ من المساواة والعدل.

الهدف الثاني: مواجهة تحدّي البناء العام..

بناء الإنسان الفرد تربيةً ووعياً وسلوكاً والتزاماً، في عصرٍ تعصِف فيه

رياحُ العولمة الهوجاء، بروح الإنسان وخصوصيّته وانتمائه...

وبناء المجتمع... المتكافل المتضامن، الذي تسوده المحبّة والإخاء، وروحُ العدالة الاجتماعية في صورتَيها: (الأصيلة) وما فيها من تلاحمٍ وتعاون، و(المعاصِرة) وما فيها من تنظيم ومؤسّساتية..

وبناء مؤسّسات المجتمع المدني بوحداتِّها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والمهنية، لتأخذَ دَورَها في حماية المجتمع وترشيده..

وبناء روح (الإنجاز) وقبولِ التحدّي، ومقاومةِ كلّ أشكال الاسترخاء، والتواكل، والأنماط الاستهلاكية المدمّرة والكَسلى...

وبناء النظم والآليات التي تُعين على استغلال ثروات الوطن، وتوظيفها في تطويره ونمائه، والحفاظ على كرامة أبنائه..

وبناء الضوابط والقواعد التي تحول دون انتشار الفساد بأشكاله وألوانه، وحياطة المال العام، وصَون ثروات الوطن...

وبناء خطط التنمية العامة، لإخراج القطر من رهق المديونية، وأسر صندوق النقد الدولي واشتراطات النظام العالميّ الجديد.

الهدف الثالث: التصدّي للمشروع الصهيونيّ

يشكّل المشروعُ الصهيونيّ، بأبعاده العسكرية والسياسية

والاقتصادية والثقافية، الخطرَ الأكبرَ الذي يهدّد أمتنا وقطرنا، ويستدعي جَمعَ القوى، وحشدَ الطاقات للتصدّي له... وهو مشروعٌ يسعى للسيطرة على الإنسان والأرض والثروة.

يؤكّد الموقّعون على هذا الميثاق، عروبةَ الأرض الفلسطينية، وحقَّ الشعب الفلسطينيّ في العودة الكريمة إلى أرضه وديارِه، وتقرير مصيره، وبناء دولته المستقلّة..

يتمسّك الموقّعون على هذا الميثاق، بالأرض السورية المحتلّة، ويتعاونون ويتعاضدون لاستعادتها كاملةَ السيادة.

يضع الموقّعون على هذا البيان، الخططَ والبرامجَ والآلياتِ المناسبة، لمقاومة المشروع الصهيونيّ بأبعادِه كافّة، ولتعزيز سياسات المقاطعة، ووقف عمليّات التطبيع والحديث الملحون عن (سلامٍ) يُمكّن للعدوّ في الأرض، أو في الثروة، أو في إرادة الإنسان..

الهدف الرابع: السعي إلى تحقيق الوحدة العربية

إنّ السعي لتحقيق الوحدة العربية على أسسٍ متينةٍ من الروابط الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية.. واجبٌ شرعيّ، وضرورةٌ قومية، وإلى أن تتوفّر الشروط الموضوعيّة لهذه الوحدة، لا بدّ من العمل على إعادة التضامن العربيّ، وتجاوز كلّ الخلافات البينيّة، وفتح الحدود بين جميع الدول العربية، وإقامة سوقٍ عربيةٍ مشتركة، للارتقاء بالعلاقات العربية العربية، إلى مستوى التحدّيات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تواجه الأمة..

ثالثاً: أسسٌ والتزامات

يؤكّد الموقّعون على هذا الميثاق...

١- أنّ المواطنَ الحرّ الموفورَ الكرامة، هو أساسُ بناء الدولة الحديثة، وإنّ أيّ إصلاحٍ سياسيّ، أو اقتصاديّ، أو اجتماعيّ.. لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال احترام الإنسان وتكريمه، ورعاية حقوقه الإنسانية، والمدنية، والسياسية.. ومن ذلك حقّه في المشاركة الإيجابيّة في صنع حاضر الوطن ومستقبله.

٢- وأنّ المواطنةَ حقوقٌ وواجبات، وأنّ المشاركةَ الإيجابيّة في القرار الوطني، وفي حماية الوطن، وفي بنائه والارتقاءِ به، واجبٌ وطنيّ،

ليس لأحدٍ حقّ الاستقلال به، أو الحجر عليه.

-٣ وأنّ الاختلافَ بين الناس في الرؤية والاجتهاد والموقف، سنّةٌ من سنن الخلق، وحقيقةٌ من حقائق الوجود الإنسانيّ العام، وأنّ هذا الاختلافَ مشروعٌ ومُعتبَر، ما دام في إطار الثوابت الوطنية، وفي توجّهات الخير والنفع العام (ولكل وجهة هو مُولّيها، فاستبقوا الخيرات..)

-٤ وأنّ تعبيَر (الناسُ سواسيةٌ كأسنان المشط) تجسيدٌ حسّيّ لواقع المساواة بين الناس، التي كان لشريعتنا وحضارتنا شرف التقدّم بها إلى العالمين، وأنّ المساواة، وتكافؤ الفرص، يثمران الوحدة الوطنية، التي هي القاعدةُ الأمكنُ للبناء الوطنيّ المنشود.

-٥ وأنّ الاعترافَ بالآخر الوطنيّ (العقائديّ والسياسيّ والفكريّ والثقافيّ..) ركيزةٌ أساسيّةٌ من ركائز التفكير والحركة، ولقد أثبتت الأيامُ فشلَ سياسات الاستئصال أو التشويه أو تجفيف المنابع.. فليس في وسع أحدٍ أن يمحوَ الآخرَ أو ينفيَه.

-٦ وأنّ الحوارَ البنّاء، والجدالَ بالتي هي أحسن، هما الوسيلةُ الأقربُ والأرقى للتعامل مع الآخر وفهمه، وبناء جسور التعارف والتقارب والتواصل معه، وإنّ من شأن الحوار الإيجابيّ أن يؤكّدَ على (المشترك) وأن يحدّدَ ويُضيّقَ مساحات الاختلاف.

-٧ وأنّ أيّ اختلافٍ في الرؤى العامة والسياسات العليا والقرارات المصيرية، تحكمه صناديق الاقتراع الحرّ والنزيه، أو مؤسّسات الدولة المنبثقة عن صناديق الاقتراع الحرّ والنزيه، أو القضاء العادل المستقل...

-٨ كما يؤكّد الموقّعون على هذا الميثاق، على التمييز المطلق بين مصطلح الدولة (أرض- شعب- سلطات- قانون) وبين مصطلح الحكومة (السلطة التنفيذية) ويحذّرون من تغوّل السلطة (التنفيذية) أو (الأمنية) على مقدّرات الدولة (إنسانها- ومرافقها)

يلتزم الموقّعون على هذا الميثاق...

-١ واجهة التحدّيات الخارجية المفروضة على الوطن، مهما كان مصدرها وصبغتها، بروح البنيان المرصوص، مُعلين من شأن التضحية في سبيل حماية الوطن وأمنه وعزّته..

٢- تقديم مصلحة الوطن العليا على المصالح الذاتية والخاصة، في كلّ الموازنات السياسيّة، مهما كان في التنازل عن المصلحة الذاتية من ألم أو تضحيةٍ أو شعورٍ بالغبن.

٣- ممارسة دَورهِم في الحياة العامةِ، بشفافيةٍ مطلقة، وتحتَ الشمس، بعيداً عن جميع أشكال التعتيم أو السرّية. ويقاومون كلّ الأسباب والمدخلات التي تؤدّي إلى إحراج العمل الوطني، أو دفعه للتستّر والاختباء. ويشمل هذا الوضوحُ والنقاء: المبادئَ والبرامجَ والسياساتِ والأنشطةَ والعلاقات..

٤- آليّات العمل السياسيّ الديمقراطيّ ووسائله، مؤكّدين الحقّ المتكافئ للجميع، في الاستفادة من إمكانات الدولة في توضيح مواقفهم، والانتصار لرؤاهم، وطرح برامجهم..

٥- نبذِ (العنف) من وسائلهم، ويرَون في الحلول الأمنية لمشكلات (الدولة والمجتمع)، وفي عنف السلطة التنفيذية، مدخلاً من مداخل الفساد. ويميّز الموقّعون على هذا الميثاق، بين الإرهاب الدوليّ كوسيلةٍ من وسائل بثّ الذعر، والابتزاز السياسي، وبين أشكال المقاومات الوطنية، التي تلجأ إليها الشعوب في الدفاع عن حقوقها والانتصار لقضاياها.

٦- التعاضد على حماية حقوق الإنسان، والمواطن الفرد، والانتصار للمظلوم والمستضعف، وصَون المرأة والدفاع عن حقوقها، والتأكيد على مساواتها مع شقيقها الرجل في اعتبارات الأهلية الإنسانية والمدنية..

٧- ما يُبدي الموقّعون على هذا الميثاق، تفهّمَهم للتدرّج في تحقيق الأهداف العامة لهذا الميثاق، في ظلال الشعور بالمسؤولية الوطنية، وتقديرَهم لظروف الواقع ومتطلّباته، مؤكّدين في الوقت نفسه على ضرورة معالجة الملفّ الإنسانيّ بكلّ أبعاده، معالجةً سريعةً وشاملة.

[وقل اعملوا فسيرى الله عملَكم ورسولُه والمؤمنون، ثم تُرَدّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون]

لندن في العاشر من صفر ١٤٢٢ الموافق للثالث من آيار ٢٠٠١

جماعة الإخوان المسلمين في سورية

بيان تأسيس جمعية حقوق الإنسان في سورية*

تنادى عدد من المثقفين والعاملين في الحقل العام المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية، استجابة منهم لدواعي المسؤولية الوطنية والاجتماعية والأخلاقية، ولمتطلبات التطور الذي طرأ على حياة بلادنا واحتياجات شعبنا وظروف عالمنا بأسره لإنشاء جمعية وطنية مستقلة تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان وعن الحريات في سورية. وتوافقوا على الإعلان عن قيام "جمعية حقوق الإنسان في سورية"، والتزام أهدافها والإسهام في نشاطها.

وقد اتفق المجتمعون على تكليف عدد منهم للقيام بمهام هيئة تحضيرية لمتابعة إعداد الوثائق اللازمة لتوفيق عمل الجمعية مع القوانين النافذة.

وحضر هذا الاجتماع الذي عقد في دمشق مساء يوم الاثنين ٢٠٠١/٧/٢ السيدات والسادة الآتية أسماؤهم، بحسب الترتيب الهجائي:

١- إبراهيم جريج، محام.	٢١- علي العمر، محام.
٢- إبراهيم كيكي، أعمال حرة	٢٢- عمر إبراهيم قندقجي، محام.
٣- أنور البني، محام	٢٣- قاسم غزاوي، طبيب وشاعر.
٤- أنور بدر، صحفي	٢٤- محمد طارق حوكان، محام.
٥- بهاء الدين الركاض، محام.	٢٥- محمد طارق حوكان، محام.
٦- جاد الكريم الجباعي، كاتب	٢٦- محمد عمر كرداس، أعمال حرة
٧- حبيب عباس، محام.	٢٧- محمد مروان غازي، ناشر
٨- حسان عباس، باحث.	٢٨- محمد نجاتي طيارة، باحث
٩- حسيبة عبد الرحمن، روائية.	٢٩- محمود مرعي، محام.
١٠- خالد حسن نعمان، أعمال حرة.	٣٠- مروان لخطيب، كاتب.

* تم عقد الاجتماع بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢.

١١- خليل معتوق، محام.	٣١- مصطفى إبراهيم الشيخ علي، طبيب
١٢- رزان زيتوني، محامية.	٣٢- معاذ حمور، أعمال حرة.
١٣- رضوان زيادة، كاتب وباحث	٣٣- منصور سلطان باشا الأطرش.
١٤- رياض سيف، عضو مجلس الشعب	٣٤- منى أسعد، محامية.
١٥- سليم خيربك، مهندس	٣٥- منير الخطيب، مهندس
١٦- سليمان الكريدي، محام	٣٦- نجيب ددم، محام.
١٧- سهير جمال الأتاسي، آداب	٣٧- هيثم المالح، محام.
١٨- شيماء الجيوش، محامية.	٣٨- نهاد نحاس
١٩- عبد الكريم المريد، طبيب.	٣٩- وليد البني، طبيب
٢٠- عبد المجيد حرب، محام.	٤٠- يوسف سلمان، دكتور في الآداب.

وبتاريخ يوم الخميس الموافق ٢٠٠١/٧/٢٦ عقدت الهيئة التأسيسية لجمعية حقوق الإنسان في سورية اجتماعاً لجمعيتها العمومية بكامل أعضائها وهو الاجتماع الثاني وقد أقرت في هذا الاجتماع النظام الداخلي للجمعية وعقد التأسيس وانتخب أعضاء مجلس إدارتها المتكون من السادة:

سليم خير بك
هيثم المالح
حسان عباس
رضوان زيادة
شيماء جيوش
هيثم كيلاني
أحمد فايز الفواز
علي العمر
رياض سيف
محمد عمر كرداس
منير الخطيب

كما عقد مجلس الإدارة المنتخب اجتماعه الأول في نفس التاريخ وشكل مكتبه على النحو التالي:

السيد هيثم المالح- رئيساً
السيد سليم خير بك- نائباً

السيد عمر كرداس- أميناً للسر.
الآنسة شيماء جيوش- أميناً للصندوق
حيث تعتبر الجمعية نفسها قيد التأسيس وسوف تتقدم بكامل وثائقها الثبوتية إلى الجهات المختصة للترخص القانوني.

٢٠٠١/٧/٢٦

جمعية حقوق الإنسان في سورية
(برنامج العمل)

تمثل حقوق الإنسان في العالم المعاصر معياراً أساسياً يعكس تقدم الأمم والحضارات كما أن احترامها وتعزيزها أصبح غاية تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، كونها تعد ركناً أساسياً في عملية التنمية التي لا تتم بدون تعزيز حقوق المواطن وحرياته، لذلك ترغب جمعية حقوق الإنسان في سورية أن تساهم في عملية التنمية من خلال تأكيدها على هذه الحقوق وتعزيزها وبلورتها في ثقافة المجتمع.

لقد حددت الجمعية أهدافها في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، كما تعمل على الدفاع عن حقوق المواطن السوري وحرياته الأساسية بما يسهم في رفع مكانة الإنسان وإعلاء قيمته.

ولذلك تقدم الجمعية فيما يلي برنامج عملها الذي تطمح له أن يكون متناسباً مع الغاية والأهداف التي تعمل الجمعية من أجلها.

جمعية حقوق الإنسان هي جمعية غير حكومية مستقلة، تعمل من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في سوريا وتهدف إلى تكوين وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع عن طريق تبنيها برامج نظرية تشمل البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والدورات بما يخدم في النهاية مجال حقوق الإنسان.

لا تنخرط الجمعية في أية أنشطة سياسية ولا تتبع أو تنضم لأية هيئة سياسية محلية أو عربية أو دولية تؤثر على نزاهة الجمعية ونشاطاتها، ومن هذا المنطلق تتعاون الجمعية مع الجميع.

تسعى الجمعية إلى القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالقوانين والتشريعات السورية، وتقديم مشاريع قوانين مقترحة بما يتناسب مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

تقف الجمعية ضد أي نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور والمواثيق الدولية المتعلقة بذلك، كما تعمل على كشفها في حال وجودها والعمل على إزالتها بكل الوسائل المشروعة.

تعمل الجمعية على تحسين أحوال المعتقلين والسجناء عامة وسجناء الرأي والضمير خاصة بما يتواءم مع القواعد والمواثيق الدولية للحد الأدنى لمعاملتهم، وتطلب السماح لممثليها بزيارة السجون للتحقق من توافر الشروط الدولية فيها.

ترسل الجمعية مندوبين عنها للدفاع عن السجناء والمعتقلين السياسيين، وتؤيد منح العفو العام أو الخاص في حالات الحكم في القضايا السياسية.

تعمل الجمعية على تحقيق أهدافه عن طريق وسائل الاتصال والإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة، عن طريق رفع مطالبها ومقترحاتها إلى الجهات المعنية.

تعمل الجمعية بالتنسيق مع الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان ضمن سوريا والوطن العربي والمنظمات العالمية التي تنسجم أهدافها ومنطلقاتها مع غايات الجمعية وأهدافها.

بيان استئناف نشاط منتدى الحوار الوطني*

مساهمة منا في تفعيل الحياة العامة ونشر ثقافة الديموقراطية التي تبدأ من قبول كل منا للآخر، عبر إفساح المجال أمام مختلف فئات المجتمع للمشاركة في حوار ديموقراطي بناء، يهدف إلى البحث عن أفضل الصيغ والوسائل الكفيلة بتطوير حاضر البلاد ومستقبلها لما فيه خير جميع أبنائها. قررت لجنة منتدى الحوار الوطني استئناف نشاط المنتدى وعقد جلسات الحوار مرة كل أسبوعين في منزل عضو مجلس الشعب رياض سيف، وذلك في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الأربعاء اعتباراً من ٢٠٠١/٩/٥.

لقد كلفت الدولة الحديثة لكل مواطنيها، التمتع بحقوقهم الطبيعية في الاجتماع والإفصاح عن آرائهم وقناعاتهم بكل حرية وعلانية قولاً وكتابة وبمختلف وسائل التعبير الأخرى، كما ضمنت حقهم في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكفلت تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع لتكون المنافسة النزيهة والعادلة هي المحرض على الإنتاج والإبداع لكل المواطنين.

لقد أثبتت تجارب الشعوب، أن بناء الأوطان وازدهارها لا يكون إلا بمشاركة جميع أبنائها المؤمنين بواجباتهم كمواطنين، طالما أنهم يتمتعون بكل حقوق المواطنة، وعندما فقط يمكننا أن نجني ثمار برامج الإصلاح التي يؤمن بها الشعب ويشارك في تطبيقها، والتي يقوم بصياغتها ممثلوهم الذين يتم اختيارهم من خلال صناديق الاقتراع الحر والنزيه، ويتم تطبيقها على الجميع في جو من الشفافية، بعد أن تتوفر جميع آليات المراقبة والمحاسبة، وتقييم أداء مؤسسات الدولة بكل تجرد ونزاهة. إن إخفاقاتنا المتكررة في جني ثمار كمحاولات الإصلاح وما بات يعانيه مجتمعنا من أزمات مزمنة في كل المجالات، إنما يعود إلى التضييق على حريات المواطنين

* الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/٧/٣١.

وحرمانهم من المشاركة في صنع حاضرهم ومستقبل أبنائهم.

إن قدرتنا على تحفيز طاقات كل المواطنين وتوجيهها بما يخدم بناء وطن القوة والمنعة والرفاه، هو وحده الكفيل بمواجهة التحديات واستعادة أرضنا وحقوقنا المسلوبة.

إن الجميع مدعوون للمشاركة في حوار، يحترم فيه كل منا الآخر ويحترم أفكاره وطروحاته، طالما أنها تنطلق من الحرص على الصالح العام، وتنظر بعين ملؤها التفاؤل والثقة في مستقبل أفضل، وبناء وطن يوفر لكل أبنائه السعادة والاطمئنان في جو محبب للهمل والإبداع، يجعل متعة العطاء بديلاً لكل أنانية ضارة.

لجنة المنتدى
دمشق في ٢٠٠١/٧/٣٠

بيانات المنتديات والجمعيات المدنية في سورية*

إثر توالي الاعتقالات السياسية التي طالت مؤخراً المحامي رياض الترك وعضو مجلس الشعب رياض سيف ومأمون الحمصي وفي ظل التضييق على المنتديات، والضغط على الناشطين فيها، اجتمع ممثلو هذه المنتديات والجمعيات المدنية للتداول في هذه الأوضاع انطلاقاً من قناعاتهم بأن الحرية حق مقدس ينبغي أن تكفله الدولة لجميع المواطنين وأن سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة، وأن المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات ولكل منهم حقه المشروع في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأن هذه الحقوق وغيرها من الحقوق الأساسية قد نص عليها الدستور السوري وشرعة حقوق الإنسان التي صادقت عليها سورية.

وهم إذ يعبرون عن استنكارهم لعمليات التوقيف التعسفي التي تتنافى مع مبادئ الدستور والقانون، ومع حقوق الإنسان والمواطن، ويعلنون تضامنهم مع جميع معتقلي الرأي والضمير، ويهيبون بجميع القوى الاجتماعية والسياسية والفعاليات الثقافية أن تعبر عن تضامنها مع حرية الرأي والتعبير بجميع الوسائل التي يكفلها الدستور ويتيحها القانون، يطالبون السلطات المعنية بالإفراج عن المعتقلين، وإطلاق حرية الرأي والتعبير واحترام نصوص الدستور، والكف عن خرقه وتجاوزه.

ويرون أن الاستمرار في تصنيف المواطنين بين موالٍ ومعارض وإقصاء أصحاب الرأي الآخر الذين يشيرون إلى مواقعَ الضعف والفساد في حياته العامة وملاحقتهم بالتهم يعيق خروج سورية من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يخدم بأي شكل، بل يضعف إمكانات سورية في سعيها لتحرير أراضيها المحتلة ودعم انتفاضة الأقصى المباركة.

---

* النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/٨.

ويعتبرون هذا النداء مفتوحاً لجميع المهتمين بالقضايا الوطنية والحريات الأساسية، وبتعزيز الوحدة الوطنية، من أجل مواجهة المخاطر والتحديات.

منتدى الحوار الوطني - دمشق.
منتدى جمال الأتاسي للحوار الديموقراطي- دمشق.
منتدى اليسار- دمشق.
لجان إحياء المجتمع المجني.
جمعية حقوق الإنسان في سورية.
لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية.
منتدى الحسكة للحوار الثقافي.
منتدى حمص للحوار.
منتدى الكواكبي- حلب.
منتدى طرطوس للحوار الوطني الديموقراطي.
لجنة العمل الوطني لدعم الانتفاضة- حلب.
منتدى السلمية لحقوق الإنسان.
منتدى جلادت بدرخان- القامشلي.
منتدى الحوار الثقافي- دمر (دمشق).
دمشق ٢٠٠١/٩/٧

التجمع الوطني الديمقراطي في سورية*
(البرنامج السياسي)

التجمع الوطني الديمقراطي إطار سياسي مفتوح لأحزاب ومنظمات سياسية، وشخصيات عامة، ومواطنين مستقلين عن الأحزاب. يجمعهم هدف مشترك هو العمل في سبيل إرساء دولة الحق والقانون. تصون حرية الفرد، وحقوق الإنسان، وتكفل الحقوق المدنية والحريات الأساسية لجميع المواطنين على قدم المساواة، وتمهد السبيل إلى نظام ديمقراطي يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. دولة ذات بنية ديمقراطية تقوم على مبدأ سيادة الشعب ووحدة المجتمع، وتعمل على ترسيخ حرية البلاد وتحرير المحتل منها ووضعها على طريق التقدم والازدهار، وتعزيز الخيارات المؤدية إلى النهوض القومي الديمقراطي والوحدة العربية.

تأسس التجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٩ بعد حوار ديمقراطي بين خمسة أحزاب سياسية ذات تلاوين أيديولوجية مختلفة، هي: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، وحزب العمال الثوري العربي، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي، وحركة الاشتراكيين العرب. للإسهام في رسم طريق سلمي يخرج البلاد من أزمتها، ويجنبها المخاطر التي كانت تنذر بها الأوضاع المتفجرة آنذاك، والتي كادت أن تعصف بها وتهدد نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية. ولا يزال التجمع وفياً للمبادئ التي قام عليها ومن أهم هذه المبادئ: الاعتراف بالتنوع والاختلاف، واعتماد الحوار الديمقراطي، والانطلاق من الوحدة الوطنية والمصلحة العامة والاحتكام إليهما، والثقة بقدرات الشعب، والاعتراف بحقه في اختيار النظام السياسي- الاجتماعي- الاقتصادي الذي يحقق مصالحه، ونظام الحكم الذي يحمي هذه المصالح ويصونها، ويعبر عن هويته القومية.

وإذ لجأت السلطة إلى الخيار الأمني والقوة العارية آنذاك، تمسك

---

* الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/١٢/٢٤.

التجمع بخياره الوطني الديمقراطي معارضاً نهجها، ومطالباً بتغييره بما يمكن الشعب وقواه الديمقراطية من الإسهام الإيجابي في الحياة السياسية. وأصرت السلطة على نهجها، فاتجهت الأزمة نحو التفاقم، واتجهت الأوضاع الاجتماعية والسياسية

والاقتصادية نحو المزيد من التردي. في ظل تلك الظروف، تعرض التجمع، مثله مثل قوى سياسية واجتماعية أخرى وكثير من المواطنين الذين لا علاقة لهم بالعمل السياسي، لحملات قمع ومحاولات تصفية واستئصال فقد فيها العديد من المناضلين، وزجت الأجهزة بالمئات من أعضائه وأنصاره في السجون والمعتقلات لسنوات طويلة.

أولى التجمع، منذ تأسيسه، أهمية خاصة للديمقراطية، ورأى فيها مدخلاً للارتقاء بالعلاقات السياسية إلى مستوى علاقات المواطنة، وبالمجتمع إلى مستوى المجتمع المندمج وطنياً واجتماعياً، وبالدولة إلى مستوى الدولة الوطنية. كما أدرك العلاقة بين الديمقراطية والقومية، فغدا المشروع القومي في رؤيته مرتبطاً أوثق ارتباط بالنهوض الديمقراطي ولا ينفك عنه. فإن غياب الديمقراطية أو تغييبها هو الذي يلجم المشروع الوحدوي ويحتجزه في مستنقع التجزئة والاستبداد ولذلك بنى رؤيته وموقفه على أساس أن النهوض الديمقراطي هو ذاته النهوض القومي، أي نهوض الأمة، وأن السياسة فاعلية اجتماعية ومجتمعية، وتعبير عن توافق الفئات الاجتماعية ذات المصالح المختلفة على أن مصالحها تتحقق في نطاق المصلحة الوطنية والقومية. وكان التجمع سباقاً إلى تبني الديمقراطية أساساً للعمل الوحدوي، وشرطاً لازماً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، ولمواجهة الهيمنة الأمريكية، ومقدمة ضرورية قد تستغرق مرحلة طويلة للانتقال إلى نظام اجتماعي أكثر عدالة وإنسانية.

التجمع الوطني الديمقراطي يؤمن بحق جميع المواطنين في ممارسة السياسة، وبمشروعية المعارضة، ومشروعية الاختلاف، ويرى في السياسة وظيفة اجتماعية من وظائف الفرد ملازمة لوظائفه الأخرى. ولما كان للماضي قيمة تفسيرية، فإن التجمع الوطني

الديمقراطي يرى أن معظم الأسباب الداخلية للأزمة السياسية التي نشأت واستمرت لا تزال قائمة تحتاج إلى معالجة جذرية. وفي مقدمة تلك الأسباب احتكار السلطة، وفرض الوصاية والولاية على الشعب، ونزع السياسة من المجتمع، ومصادرة الحريات الأساسية، وإطلاق أيدي المحاسيب والأزلام في الأموال العامة في سائر المرافق، مما أنتج حالة من الفساد لم تعد تعبيراً عن انحطاط أخلاقي فحسب، بل تعبير عن انفصال الحكم عن الشعب، وتعبير عن حلول الامتيازات محل الحقوق، والولاءات المختلفة محل القانون. وما أدى إلى تفاقم الأزمة وشمولها جميع مجالات الحياة الاجتماعية استمرار العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية وإطلاق يد الأجهزة الأمنية في حياة المواطنين العامة والخاصة، حتى غدت هذه الأجهزة هي السلطة الفعلية، وطبعت جميع مؤسسات الدولة والمجتمع بطابعها، فتحولت الدولة إلى دولة أمنية كل مواطن فيها متهم.

وإذ تمر البلاد اليوم في مرحلة انتقالية جديدة تتيح إمكانية الحوار والتواصل بين القوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية، وترسي المقدمات الضرورية لمصالحة وطنية هي الشرط الرئيس لتجاوز رواسب الماضي، وحل مشكلات الحاضر التي بات حلها يستدعي مشاركة جميع قوى المجتمع، يتوجه التجمع الوطني الديمقراطي إلى جميع الفئات الاجتماعية، رجالا ونساء من الفئات الوسطى والمثقفين خاصة وإلى العمال والفلاحين وفقراء المدن، والطلاب، وإلى العناصر البورجوازية الوطنية من صناعيين وتجار بهذا البرنامج السياسي إسهاماً منه في إعادة إنتاج السياسة في المجتمع وتمهيد سبل الإصلاح السياسي والدستوري والاقتصادي والإداري، وإصلاح القضاء والتربية والتعليم، وتحسين الخدمات الاجتماعية والمحافظة على الأملاك العامة والثروات الوطنية واستثمارها على الوجه الأمثل، للخروج بالبلاد من حالة العطالة والركود ومن حالة التأخر والتابعية والاستبداد.

ويعتقد التجمع أن الأزمة التي تراكمت عناصرها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية وتشابكت، أصبحت أزمة شاملة، والمخرج من هذه الأزمة لا يمكن أن يكون إلا مخرجاً سياسياً، يعيد بناء الحياة السياسية على أساس المواطنة التي لا تقبل التفاضل

والتفاوت، وعلى مبدأ سيادة القانون على الحاكم والمحكوم. ففي ظل الإصلاح السياسي يمكن مكافحة الفساد وإصلاح الاقتصاد والإدارة العامة والقضاء والتعليم والإعلام وغيرها من ميادين الحياة الاجتماعية. وأن إصلاح أي من هذه المجالات لا يمكن أن يحقق نتائج إيجابية إن لم يكن في إطار تصور عام لإصلاح سياسي.

ومن البديهي أن الخروج من هذه الأزمة، التي تراكمت عناصرها على مدى أربعة عقود، لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة، ولا يمكن أن يتم دفعة واحدة، ولا يمكن أن تقوم به السلطة وحدها، ولا المجتمع وحده، بل لا بد أن يكون متدرجاً وعقلانياً وأن تشارك فيه جميع قوى المجتمع والدولة. بيد أن تراخي الزمن ليس في مصلحة الإصلاح والقوى الراغبة فيه والساعية في سبيله، بل من شأنه أن يزيد الأوضاع تعفناً وفساداً. والإصلاح سيظل يلاقي مقاومة مختلفة الأشكال من القوى التي أثرت على حساب الشعب، واستفادت من غياب القانون، ومن غياب الرقابة الشعبية والرسمية، ومن نزع السياسة من المجتمع، لتمارس جميع الأعمال غير المشروعة مما يطرح ضرورة تعاضد جميع القوى الوطنية صاحبة المصلحة في الإصلاح. ومن هذه الزاوية نطرح هذه الموضوعات البرنامجية إسهاماً في الحوار الوطني حول أوضاع بلادنا ومستقبلها.

الأهداف والمطالب العامة

أولاً: بناء الدولة الحديثة ويتم ذلك من خلال:

١- وقف العمل بحالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإلغاء جميع المحاكم الاستثنائية والقوانين ذات الصلة. ولا بد من الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير، وحل مشكلة الملاحقين أمنيا لأسباب سياسية، والسماح بعودة جميع المبعدين والمحرومين من العودة إلى الوطن للأسباب ذاتها، وإعادة الاعتبار القانوني لجميع المحرومين من الحقوق المدنية بموجب أحكام المحاكم الاستثنائية، وإعادة العاملين منهم إلى أعمالهم وصرف جميع أجورهم، والتعويض المادي والمعنوي على جميع الذين شملهم الاعتقال السياسي والتوقيف التعسفي، ومعالجة قضية المفقودين

بما يضمد الجراح ويطوي ملف الماضي

-٢ حرية الفرد وحقوق الإنسان: بناء العلاقات الاجتماعية والسياسية على أساس حرية الفرد وحقوق الإنسان، وحرية الفئات الاجتماعية والنقابية وأحزابها السياسية في نطاق الدستور والقانون. ولا يتأتى ذلك إلاّ بكون الدولة دولة جميع مواطنيها بلا استثناء، وبكون الأفراد أعضاء كاملي العضوية في المجتمع والدولة.

-٣ المساواة: منع التمييز بين المواطنين، أو انتقاص حقوقهم، أو الاعتداء على حرياتهم العامة والخاصة، أو منح بعضهم امتيازات على حساب بعضهم الآخر لذلك يجب إلغاء جميع السياسات التمييزية إزاء المواطنين، ولا سيما في ميادين العمل والتعليم والإيفاد، والبعثات العلمية، وغيرها. وإعادة الاعتبار لمفهوم الكفاءة والجدارة والاستحقاق، ووضع المواطن المناسب في المكان المناسب، رجالا ونساء. وإلغاء جميع الممارسات التمييزية إزاء المواطنين من غير العرب، ولا سيما المواطنين الأكراد، وحل مشكلة المحرومين من الجنسية وفق المبادئ الوطنية والإنسانية، التي يقرها الدستور.

-٤ فصل السلطات: الأخذ بمبدأ فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، واستقلال كل منها بوظائفها التي يحددها الدستور، وإعادة الاعتبار لهذه السلطات لتكون سلطات فعلية قادرة على القيام بمهامها.

-٥ الدستور: تعديل الدستور أصبح ضرورة ملحة في ضوء التحولات الاجتماعية والسياسية بعد إخفاق تجارب الاشتراكية المحققة في الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوربة الشرقية، وفي ضوء ما أسفرت عنه نسخها المشوهة من نتائج في العالم الثالث، وينبغي أن يتضمن التعديل توفير الشروط المناسبة لدعوة جمعية تأسيسة وطنية تضم ممثلي مختلف القوى والفعاليات الاجتماعية والسياسية والثقافية، لوضع دستور ديمقراطي جديد للبلاد يتجاوز مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وصيغة الجبهة التي تحتكر الحقل السياسي، ومبدأ الديمقراطية الشعبية، ويؤكد مبدأ سيادة الشعب وسيادة القانون.

-٦ الانتخاب: إعادة الاعتبار لمبدأ الانتخاب الحر المباشر والسري في جميع المستويات لأنه من أهم مبادئ الديمقراطية وآلياتها العملية،

ولاسيما انتخاب ممثلي الشعب إلى المؤسسة التشريعية. وحضور المجتمع في الدولة حضوراً فعلياً منوط بصحة الانتخابات التشريعية ونزاهتها، وبوظائف المؤسسة التشريعية. وليس من الممكن ردم الهوة القائمة بين الدولة والمجتمع إلا بوضع قانون انتخاب ديمقراطي يتيح لسائر قوى المجتمع انتخاب ممثليها إلى البرلمان، على أساس حزبي ونسبي. وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة تحت إشراف القضاء.

-٧ الحريات العامة: إطلاق الحريات العامة، وخاصة حرية العمل الاجتماعي والسياسي، وحرية التنظيم، وسن قانون ديمقراطي للأحزاب والجمعيات، يضمن التعددية السياسية والحزبية، ويعيد تأسيس مشروعية الجمعيات المدنية على أساس ما تقوم به من وظائف اجتماعية.

-٨ حكم محلي: يتمتع بسلطات فعلية مؤسس من خلال الانتخاب الشعبي الحر.

-٩ الإعلام: سنّ قانون ديمقراطي جديد للصحافة والنشر والإعلام والمطبوعات يجسد حرية الفكر والرأي، ويجعل من الإعلام الوطني الحر لسان حال المجتمع، بكل ما ينطوي عليه من غنى وتنوع، وعينه الساهرة على المصلحة العامة، وسلطة رابعة تقوم بوظيفة الرقابة والنقد والتوجيه والتقويم، وتحفز الإبداع في جميع فروع المعرفة وميادين الثقافة، وتجعل من الثقافة الوطنية حاضنة للسياسة، إعلام يطلق عنان المنافسة الشريفة الحرة.

-١٠ الجيش: الجيش الوطني مهامه الرئيسية: حماية السيادة الوطنية، واستعادة الأراضي المحتلة، وحماية النظام الديمقراطي. يعمل على تطوير قدرته القتالية، ويقوم على الانضباط والتسلسل والتعاون ومنع السخرة وتأكيد لحمته الوطنية بلا تمييز لأي سبب بما فيها الأسباب العقائدية أو السياسية أو الفئوية، وتطوير قوانين الخدمة العسكرية والاحتياط بما يحقق العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات

-١١ الأمن: إنهاء عهد الدولة الأمنية إلى غير رجعة. ومنع تدخل الأجهزة الأمنية في حياة المواطنين وشؤونهم لتوضع في خدمة أمن الوطن ومكافحة الجاسوسية، ولحماية أمن المواطن وسلامته، وسيادة القانون.

ثانيا: في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تقوم رؤية التجمع على إصلاح البناء الاقتصادي والاجتماعي وفق الأسس التالية:

-١ بناء اقتصاد وطني هدفه الرئيس تلبية حاجات المجتمع وترقية الحياة العامة والنهوض بعملية الإنتاج والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية، في ضوء التقدم العلمي والتقني المطرد والمتسارع الذي يشهده عصرنا

-٢ التأكيد على التوازن بين إطلاق الحريات الاقتصادية العامة والحفاظ على دور التنمية الوطنية سواء على صعيد قطاع الدولة الاقتصادي. إن هذا الدور يقوم على:

أ- المحافظة على قطاع الدولة الاقتصادي في قطاعات الإنتاج الأساسية ولا سيما القائمة منها على استثمار الثروات الطبيعية، والمتعلقة بالبنى التحتية والخدمات العامة كالماء والكهرباء والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم، والآثار، وتحويل هذه القطاعات إلى أقطاب تنمية أساسية.

ب- حرية القطاع الخاص وتعزيز دور المنتجين ومبادراتهم، وإطلاق آليات السوق التنافسية، وتقديم التسهيلات الخدمية والقانونية حسب الحاجة والمصلحة الوطنيتين وفق أولويات الاقتصاد الوطني وحاجات التنمية.

ج- دعم وتشجيع القطاع التعاوني والمشترك.

-٣ إعادة تأهيل قطاع الدولة الاقتصادي نظرا لما أصاب هذا القطاع من ضعف وركود، وتراجع في العمليات الإنتاجية، وما تعرض له من فساد وتخريب ونهب سافر وثراء غير مشروع وتهريب، ومن عقبات بيروقراطية وتشابك أنظمة.

-٤ إن إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنية تهدف إلى ضمان الحد الأدنى للحياة لجميع المواطنين عبر ربط الحد الأدنى للأجر بمقتضيات الحد الأدنى للمعيشة، وتوفير المستلزمات الاجتماعية من ضمان صحي، وتعليم مجاني، وضمان حق العمل والشيخوخة لجميع المواطنين، على أن يصار إلى إعادة توزيع الأعباء الضريبية، بفرض ضريبة تصاعدية على الأرباح، وفرض ضريبة مناسبة على الاستهلاك الترفي والكمالي، بما يحقق حدا مقبولا من العدالة الاجتماعية،

وينهض بأغلبية الشعب إلى مستوى الحياة الإنسانية اللائقة، وبما يتلاءم وموقع الفئات الاجتماعية. على سلم الإنتاج الاجتماعي وحجم الأعباء الواقعة على كاهل كل منها في التنمية الوطنية.

-٥ الاهتمام الجدي بالزراعة وتطويرها، وتسهيل القروض الزراعية، ووضع سياسة أسعار صحيحة تشجع الإنتاج، ومساعدة الفلاحين بالقروض والبذار والأسمدة، وتسهيل حصولهم على الآلات الحديثة، وتشجيع العمل التعاوني بين الفلاحين.

-٦ إن التجمع الوطني الديمقراطي ينظر إلى الإصلاح الاقتصادي على أنه إصلاح سياسي في المقام الأول، وهو لا يسوغ الدعوة إلى الخصخصة وحرية السوق ولا يعارضهما بالانغلاق على الذات وتسويغ فساد القطاع العام، بل ينظر إليه من زاوية المصلح الوطنية، والتكامل الاقتصادي العربي، وأولوية السوق العربية المشتركة، التي يمكن أن تنتج نوعا من تقسيم عربي جديد للعمل، فيما إذا فتحت الحدود بين الأقطار العربية، وسمح بانتقال الأشخاص والبضائع والرساميل فيما بينها بحرية تامة، وضمانات قانونية مشتركة وتعرفة جمركية موحدة، وفيما إذا أقيمت مشروعات مشتركة في جميع المجالات

-٧ إن قضية الشباب من الجنسين قضية مؤرقة، سواء ما يتعلق منها بتدني مستواهم المعيشي، وزيادة عدد العاطلين عن العمل في أوساطهم، أو ما يتعلق بنمو حاجاتهم المادية والمعنوية، وتعطشهم إلى حياة إنسانية لائقة وعصرية تسمح بتنمية ملكاتهم، وإطلاق قدراتهم الإبداعية والإنتاجية، في مختلف ميادين العمل والمعرفة، أو ما يتعلق منها بتدني نوعية التعليم والعمل، إن معالجة هذا الواقع يتطلب تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الشباب، وإيجاد فرص عمل حقيقية للجميع. كما يتطلب من جهة ثانية تطوير التعليم وتحديثه.

-٨ في البحث العلمي: في ظل تقدم العلم والتقانة، وتحول العلم إلى قوة إنتاج، يحتل البحث العلمي موقعا رئيسيا في نمو الإنتاج وتقدم المجتمع، فلابد من تشجيع البحث العلمي في جميع المجالات، وتخصيص نسبة ملائمة من الناتج المحلي لهذا الجانب، وإقامة مراكز البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات العامة الكبرى.

-٩ في قضايا المرأة: تشكل المرأة نصف المجتمع، وهي ركن أساسي

فيه، وقد عانت من غبن تاريخي نجم عن التأخر والاستبداد، مما يقتضي إزالة جميع القيود التي تحد من قاعدة المساواة في الحياة العامة، يساعد على بناء جيل ديمقراطي متحرر من عقد الماضي، ومتطلع إلى بناء مجتمع حر متقدم.

١٠- الدين لله، والوطن للجميع، والدولة للجميع، ولا إكراه في الدين. انطلاقاً من هذا يرى التجمع في الدين أحد المجالات الأساسية لحياة الفرد وحياة المجتمع الروحية. وينظر إليه على أنه مبدأ معرفة ومبدأ حرية، ومبدأ عمل، ومبدأ جهاد، جهاد النفس الأمارة بالسوء، وأن ميدانه الذي ينمو فيه، وفق قوانينه الخاصة، هو المجتمع المدني، وأن الدين يفقد مضمونه الروحي ووظيفته الأخلاقية حين يتحول إلى أداة في خدمة أهداف سياسية، أو إلى أيديولوجية تبرير وتسويغ للقهر والاستبداد، أو غطاء للجهل والتخلف والحجر على الحاضر والمستقبل باسم الماضي. إن الدين وجد من أجل الإنسان ومن أجل تحسنه وتقدمه، وإصلاح الفكر الديني وتجديده وجعله مستقبلياً من أهم عوامل النهوض والتقدم. ويؤمن التجمع بحرية الفكر والضمير وحرية التعبير وحرية الاعتقاد، ويؤكد حق جميع المؤمنين وحريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية، بما يتفق ومبادئ النظام العام، ويعزز وحدة المجتمع ويعمق الاندماج الوطني.

ثالثاً: في السياسة العربية والدولية:

١- وانطلاقاً من رؤيته القومية الديمقراطية، يعتقد التجمع أن ثمة ارتباطاً بين النزعة القطرية المغلقة وبين التابعية والاستبداد، ومن ثم فإن النهوض الديمقراطي ببعديه السياسي والاجتماعي هو الذي يوفر الشروط الموضوعية ويحفز العوامل الذاتية للعمل الوحدوي، على اختلاف أشكاله وتعدد مستوياته. فالوحدة العربية لم ولن تتحول إلى حقيقة سياسية واقعية إلا بنهوض الحركة الشعبية ونمو وعيها بأهمية الوحدة العربية وضرورتها. ولا يزال التجمع يرى أن الوحدة العربية ممكنة وراهنة، وأنها الشرط اللازم وغير الكافي لنهضة الأمة وتقدمها، وخروجها من أسوار التأخر والاستبداد، والشرط اللازم وغير الكافي أيضاً لكسب الصراع التاريخي مع العدو الإسرائيلي الصهيوني العنصري، وتحرير سائر الأراضي العربية واستعادة جميع

الحقوق المغتصبة، وفي مقدمتها حق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه وفي إقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين.

لذلك يدعو التجمع ويعمل في سبيل تعزيز التضامن العربي على الأسس والمبادئ التي تحقق المصالح القومية المشتركة وتصونها وتفضي إلى الوحدة العربية. كما يدعو إلى، ويعمل في سبيل تعزيز، دور الجامعة العربية وتطويره، وفي سبيل تعزيز الأطر والتنظيمات الاجتماعية القومية، كاتحاد المحامين العرب واتحاد العمال العرب واتحاد البرلمانات العربية، وغيرها وتفعيل دورها، بما هي أطر شعبية للعمل الوحدوي، واستحداث أطر جديدة اجتماعية وسياسية تشمل جميع المجالات، بما يؤدي إلى إقامة شبكات قومية للمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المدنية والجمعيات غير الحكومية تحصن الوطن العربي والمجتمعات العربية من محاولات الاختراق التي لا تفتر. ويعتقد التجمع أن العمل الوحدوي الجدي يبدأ في انتهاج سياسات اجتماعية واقتصادية وثقافية وطنية ديمقراطية ترسي الأسس الموضوعية للوحدة العربية وتمهد السبل المؤدية إليها.

٢- وينظر التجمع إلى الصراع العربي الإسرائيلي على أنه صراع تاريخي ارتبط منذ بداياته الأولى، ولا يزال يرتبط بالتوسع الرأسمالي وبحركة الاستعمار الغربي، ثم بالهيمنة الإمبريالية من جهة، وبالتأخر التاريخي الذي يتجلى في التجزئة القومية من جهة أخرى. كما ينظر إليه على أنه صراع وجود مرتبط بميزان القوى الدولي والإقليمي والعربي، لا بميزان القوى العربي الإسرائيلي فقط. وقد كان هذا الميزان ولا يزال في مصلحة إسرائيل، وما كان له أن يكون كذلك بصورة مطردة لولا التأخر والتجزئة والاستبداد في الجانب العربي. وقد سنحت فرصة تعديل هذا الميزان بمحاولة النهضة العربية الثانية التي قادها عبد الناصر، ولكن الأمة العربية ضيعت تلك الفرصة التاريخية، فإثر اغتيال الجمهورية العربية المتحدة، جنين الدولة القومية الحديثة، جاءت هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، ثم وفاة عبد الناصر وانكفاء المد القومي وانحساره لتدفع الأوضاع العربية نحو التردي، ونحو تعمق القطرية واندراج أنظمتها في نظام الأمن القومي الأمريكي، وتنامي الاستبداد الذي أخرج كتلة الأمة الأساسية من دائرة الفعل التاريخي، ويكاد يخرج الأمة كلها من

التاريخ. وقد ظهرت الآثار المباشرة لتردي الأوضاع العربية في اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح التي أبرمها السادات مع إسرائيل، ثم في العدوان الأمريكي على العراق، وما أعقبه من تسويات مذلة مع العدو الصهيوني. ولذلك يرى التجمع أن هذا الصراع مرتبط أوثق ارتباط وأشده بمشروع النهضة القومية الديمقراطية ومتوقف عليه.

-٣ إن صراعاً تاريخياً كالصراع العربي الإسرائيلي لا تحسمه الجيوش، ولو قاتلت مجتمعة، بمعزل عن عمقها الاجتماعي ومستوى تطور شعوبها وتقدمها. فالقوة العسكرية دوماً هي المحصلة النهائية لعناصر القوة في المجتمع المعني، ولا تنهيه تسويات ومعاهدات مذلة تبرمها أنظمة قطرية تابعة لا تحظى بثقة شعوبها واحترامها. ومع ذلك فإن صراعاً كهذا لا بد أن تتخلله مفاوضات وتسويات ومعاهدات مرحلية تقررها نسبة القوى ومجريات الصراع. كما تتخلله حروب ومهادنات. والتجمع لا يرى في أي من التسويات التي حصلت والتي يمكن أن تحصل، أو فيها جميعاً، نهاية الصراع مع العدو الصهيوني، بل مرحلة من مراحله ولحظة من لحظات سيرورته التاريخية. ولا يتوقف عند الموقف اللفظي في قبولها أو عدم قبولها، بل يدعو ويعمل في سبيل تعديل نسبة القوى التي فرضتها، شأنها في ذلك شأن نتائج المواجهات العسكرية المباشرة. فلا بد أن تقاوم الأمة العربية ولا بأس أن تفاوض، ولكن من دون أن تنسى لحظة واحدة أن هذا الصراع لا بد أن يحسم في النهاية لمصلحة أحد طرفيه.

-٤ على قاعدة التأخر التاريخي والتجزئة القومية والتبعية للسوق العالمية والاحتلال الإسرائيلي كانت تتضح أكثر فأكثر معالم الدولة القطرية المرسملة التابعة والمحكومة موضوعياً بمعادلات القوة الإقليمية والدولية وإلزاماتها وراحت قواعد الحكم وآليات مراكمة السلطة تعمق الهوة بين الأيديولوجية القومية والاشتراكية والممارسة العملية، وتعمق من ثم الهوة بين أكثرية الشعب التي تدنت أوضاعها المعيشية إلى ربع ما كانت عليه قبل عام ١٩٧٠، بين بيروقراطية الدولة العليا وبطانتها التي استأثرت بالجزء الأعظم من الثروة الوطنية وناتج عمل الشعب. وفي ظل العولمة الاقتصادية الجديدة وقواعد النظام العالمي الجديد التي يقررها الأقوياء، وفي ظل

عربدة الولايات المتحدة الأمريكية وعدوانها الهمجي على أمتنا وعلى جميع الشعوب الضعيفة واستهتارها بالقيم الإنسانية والشرائع والقوانين الدولية، ودعمها غير المتناهي للصهيونية والعنصرية، بات من الضروري والملح استعادة الدولة الوطنية المعبرة عن الكلية الاجتماعية، وتحرير المجتمع من براثن العسف والقمع والاستبداد، فللتضافر جميع الجهود في سبيل الإصلاح والتغيير الوطني الديمقراطي لمصلحة الجميع.

-٥ وأخيراً، يعلن التجمع الوطني الديمقراطي نفسه حركة سياسية معارضة، تنتهج أسلوب المعارضة الديمقراطية العلنية، ويرى في العلنية خاصة اختياراً سياسياً مبدئياً لا عودة عنه مهما تكن الظروف، ويرى في الحوار مع جميع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية بلا استثناء، مدخلاً ضرورياً لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع، ولإعادة توحيد حقله السياسي الذي تشظى منذ عقود فأنتج خصومات وعداوات لا مسوغ لها بعد مرور الزمن وتغير الظروف، ويدعو جميع المواطنين رجالاً ونساء وشباباً وشابات ممن لهم مصلحة فعلية في التغيير الوطني الديمقراطي أن يلتفوا حول برنامجه ويرفدوا حركته من أجل مجتمع حر ودولة وطنية ونظام ديمقراطي.

دمشق في ٢٠٠١/١٢/٢٠

التجمع الوطني الديمقراطي في سورية

إعلان دمشق
للتغيير الوطني الديمقراطي

تتعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل، نتيجة السياسات التي سلكها النظام، وأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق على سلامتها الوطنية ومصير شعبها. وهي اليوم على مفترق طرق بحاجة إلى مراجعة ذاتها والإفادة من تجربتها التاريخية أكثر من أي وقت مضى. فاحتكار السلطة لكل شيء، خلال أكثر من ثلاثين عاماً، أسس نظاماً تسلطياً شمولياً فئوياً، أدى إلى انعدام السياسة في المجتمع، وخروج الناس من دائرة الاهتمام بالشأن العام، مما أورث البلاد هذا الحجم من الدمار المتمثل بتهتك النسيج الاجتماعي الوطني للشعب السوري، والانهيار الاقتصادي الذي يهدد البلاد، والأزمات المتفاقمة من كل نوع. إلى جانب العزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة سياساته المدمرة والمغامرة وقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي وخاصة في لبنان، التي بنيت على أسس استنسابية وليس على هدى المصالح الوطنية العليا. كل ذلك، وغيره كثير، يتطلب تعبئة جميع طاقات سورية الوطن والشعب، في مهمة تغيير إنقاذية، تخرج البلاد من صيغة الدولة الأمنية إلى صيغة الدولة السياسية، لتتمكن من تعزيز استقلالها ووحدتها، ويتمكن شعبها من الإمساك بمقاليد الأمور في بلاده والمشاركة في إدارة شؤونها بحرية. إن التحولات المطلوبة تطال مختلف جوانب الحياة، وتشمل الدولة والسلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تغيير السياسات السورية في الداخل والخارج. وشعوراً من الموقعين بأن اللحظة الراهنة تتطلب موقفاً وطنياً شجاعاً ومسئولاً، يخرج البلاد من حالة الضعف والانتظار التي تسم الحياة السياسية الراهنة، ويجنبها مخاطر تلوح بوضوح في الأفق. وإيماناً منهم بأن خطاً واضحاً ومتماسكاً تجمع عليه قوى المجتمع المختلفة، ويبرز أهداف التغيير الديمقراطي في هذه المرحلة، يكتسب أهمية خاصة في إنجاز هذا التغيير على يد الشعب السوري ووفق إرادته ومصالحه، ويساعد على تجنب الانتهازية والتطرف في العمل العام فقد اجتمعت

إرادتهم بالتوافق على الأسس التالية :

- إقامة النظام الوطني الديمقراطي هو المدخل الأساس في مشروع التغيير والإصلاح السياسي. ويجب أن يكون سلمياً ومتدرجاً ومبنياً على التوافق، وقائماً على الحوار والاعتراف بالآخر.

- نبذ الفكر الشمولي والقطع مع جميع المشاريع الإقصائية والوصائية والاستئصالية، تحت أي ذريعة كانت تاريخية أو واقعية، ونبذ العنف في ممارسة العمل السياسي، والعمل على منعه وتجنبه بأي شكل ومن أي طرف كان.

- الإسلام الذي هو دين الأكثرية وعقيدتها بمقاصده السامية وقيمه العليا وشريعته السمحاء يعتبر المكون الثقافي الأبرز في حياة الأمة والشعب. تشكلت حضارتنا العربية في إطار أفكاره وقيمه وأخلاقه، وبالتفاعل مع الثقافات التاريخية الوطنية الأخرى في مجتمعنا، ومن خلال الاعتدال والتسامح والتفاعل المشترك، بعيداً عن التعصب والعنف والإقصاء، مع الحرص الشديد على احترام عقائد الآخرين وثقافتهم وخصوصيتهم أياً كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والفكرية، والانفتاح على الثقافات الجديدة والمعاصرة.

- ليس لأي حزب أو تيار حق الادعاء بدور استثنائي. وليس لأحد الحق في نبذ الآخر واضطهاده وسلبه حقه في الوجود والتعبير الحر والمشاركة في الوطن.

- اعتماد الديمقراطية كنظام حديث عالمي القيم والأسس، يقوم على مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة، من خلال انتخابات حرة ودورية، تمكن الشعب من محاسبة السلطة وتغييرها.

- بناء دولة حديثة، يقوم نظامها السياسي على عقد اجتماعي جديد، ينتج عنه دستور ديمقراطي عصري يجعل المواطنة معياراً للانتماء، ويعتمد التعددية وتداول السلطة سلمياً وسيادة القانون في دولة يتمتع جميع مواطنيها بذات الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الإثنية أو الطائفة أو العشيرة، ويمنع عودة الاستبداد بأشكال جديدة.

- التوجه إلى جميع مكونات الشعب السوري، إلى جميع تياراته

الفكرية وطبقاته الاجتماعية وأحزابه السياسية وفعالياته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإفساح المجال أمامها للتعبير عن رؤاها ومصالحها وتطلعاتها، وتمكينها من المشاركة بحرية في عملية التغيير.

- ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها، في إطار الدستور وتحت سقف القانون.

- إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية، على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً، ولابد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموا منها، وتسوية هذا الملف كلياً.

- الالتزام بسلامة المتحد الوطني السوري الراهن وأمنه ووحدته، ومعالجة مشكلاته من خلال الحوار، والحفاظ على وحدة الوطن والشعب في كل الظروف، والالتزام بتحرير الأراضي المحتلة واستعادة الجولان إلى الوطن، وتمكين سورية من أداء دور عربي وإقليمي إيجابي فعال.

- إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وجميع القوانين ذات العلاقة، ومنها القانون / ٤٩ / لعام ١٩٨٠، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً وطوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاضطهاد السياسي، برد المظالم إلى أهلها وفتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد.

- تعزيز قوة الجيش الوطني والحفاظ على روحه المهنية، وإبقائه خارج إطار الصراع السياسي واللعبة الديمقراطية، وحصر مهمته في صيانة استقلال البلاد والحفاظ على النظام الدستوري والدفاع عن الوطن والشعب.

- تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات وغرف التجارة

والصناعة والزراعة من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية والأمنية. وتوفير شروط العمل الحر لها كمنظمات مجتمع مدني.

- إطلاق الحريات العامة، وتنظيم الحياة السياسية عبر قانون عصري للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات وفق قوانين عصرية توفر الحرية والعدالة والفرص المتساوية أمام الجميع.

ضمان حق العمل السياسي لجميع مكونات الشعب السوري على اختلاف الانتماءات الدينية والقومية والاجتماعية.

- التأكيد على انتماء سورية إلى المنظومة العربية، وإقامة أوسع علاقات التعاون معها، وتوثيق الروابط الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي بالأمة إلى طريق التوحد. وتصحيح العلاقة مع لبنان،لتقوم على أسس الحرية والاستقلال والسيادة والمصالح المشتركة بين الشعبين والدولتين.

- الالتزام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، والعمل ضمن إطار الأمم المتحدة وبالتعاون مع المجموعة الدولية على بناء نظام عالمي أكثر عدلاً، قائم على مبادىء السلام وتبادل المصالح، وعلى درء العدوان وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، والوقوف ضد جميع أشكال الإرهاب والعنف الموجه ضد المدنيين. ويرى الموقعون على هذا الإعلان، أن عملية التغيير قد بدأت، بما هي فعل ضرورة لا تقبل التأجيل نظراً لحاجة البلاد إليها، وهي ليست موجهة ضد أحد، بل تتطلب جهود الجميع. وهنا ندعو أبناء وطننا البعثيين وإخوتنا من أبناء مختلف الفئات السياسية والثقافية والدينية والمذهبية إلى المشاركة معنا وعدم التردد والحذر، لأن التغيير المنشود لصالح الجميع ولا يخشاه إلا المتورطون بالجرائم والفساد. ويمكن أن يتم تنظيمها وفق ما يلي:

١- فتح القنوات لحوار وطني شامل ومتكافئ بين جميع مكونات الشعب السوري وفئاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي كل المناطق وفق منطلقات قاعدية تتمثل في:

- ضرورة التغيير الجذري في البلاد، ورفض كل أشكال الإصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية.

- العمل على وقف حالة التدهور واحتمالات الانهيار والفوضى، التي قد تجرها على البلاد عقلية التعصب والثأر والتطرف وممانعة

التغيير الديمقراطي.

- رفض التغيير الذي يأتي محمولاً من الخارج، مع إدراكنا التام لحقيقة وموضوعية الارتباط بين الداخلي والخارجي في مختلف التطورات السياسية التي يشهدها عالمنا المعاصر، دون دفع البلاد إلى العزلة والمغامرة والمواقف غير المسئولة. والحرص على استقلالها ووحدة أراضيها.

-٢ تشجيع المبادرات للعودة بالمجتمع إلى السياسة، وإعادة اهتمام الناس بالشأن العام، وتنشيط المجتمع المدني.

-٣ تشكيل اللجان والمجالس والمنتديات والهيئات المختلفة، محليا وعلى مستوى البلاد، لتنظيم الحراك العام الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ومساعدتها على لعب دور هام في إنهاض الوعي الوطني وتنفيس الاحتقانات، وتوحيد الشعب وراء أهداف التغيير.

-٤ التوافق الوطني الشامل على برنامج مشترك ومستقل لقوى المعارضة، يرسم خطوات مرحلة التحول، ومعالم سورية الديمقراطية في المستقبل.

-٥ تمهيد الطريق لعقد مؤتمر وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع القوى الطامحة إلى التغيير، بما فيها من يقبل بذلك من أهل النظام، لإقامة النظام الوطني الديمقراطي بالاستناد إلى التوافقات الواردة في هذا الإعلان، وعلى قاعدة ائتلاف وطني ديمقراطي واسع.

-٦ الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية، تضع دستوراً جديداً للبلاد، يقطع الطريق على المغامرين والمتطرفين، يكفل الفصل بين السلطات، ويضمن استقلال القضاء، ويحقق الاندماج الوطني بترسيخ مبدأ المواطنة.

-٧ إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، تنتج نظاماً وطنياً كامل الشرعية، يحكم البلاد وفق الدستور والقوانين النافذة، وبدلالة رأي الأكثرية السياسية و برامجها. وبعد، هذه خطوات عريضة لمشروع التغيير الديمقراطي، كما نراه، والذي تحتاجه سورية، وينشده شعبها، يبقى مفتوحاً لمشاركة جميع القوى الوطنية من أحزاب سياسية وهيئات مدنية وأهلية وشخصيات سياسية وثقافية ومهنية، يتقبل

التزاماتهم وإسهاماتهم. ويظل عرضة لإعادة النظر من خلال ازدياد جماعية العمل السياسي وطاقاته المجتمعية الفاعلة. إننا نتعاهد على العمل من أجل إنهاء مرحلة الاستبداد. ونعلن استعدادنا لتقديم التضحيات الضرورية من أجل ذلك. وبذل كل ما يلزم لإقلاع عملية التغيير الديمقراطي. وبناء سورية الحديثة وطناً حراً لكل أبنائها. والحفاظ على حرية شعبها.وحماية استقلالها الوطني.

دمشق في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٥

الأحزاب والمنظمات

التجمع الوطني الديمقراطي في سورية

التحالف الديمقراطي الكردي في سورية

لجان إحياء المجتمع المدني

الجبهة الديمقراطية الكردية في سورية

حزب المستقبل (الشيخ نواف البشير)

الشخصيات الوطنية

رياض سيف- جودت سعيد- د. عبد الرزاق عيد- سمير النشار- د. فداء أكرم الحوراني- د.عادل زكار - عبد الكريم الضحاك- هيثم المالح- نايف قيسية